



المدرسة الوطنية العليا
للعلوم الحياتية

قسم العلاقات الدولية

السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل
الإفريقي 2012-2022

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص

علاقات دولية

إشراف الأستاذة:

د. رقية العاقل

إعداد الطالبة:

وسام زواغي

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	مؤسسة الإنتساب	الرتبة العلمية	إسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	أستاذ محاضر "أ"	حسام حمزة
مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	أستاذة محاضرة "أ"	رقية العاقل
عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	أستاذ محاضر "أ"	فاتح خننو

السنة الجامعية:

1443/1442 هـ الموافق لـ 2021/2022 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِهْدَاء

أَتَقَدِّمُ لِأَهْدِي هَذَا الْعَمَلِ ثَمْرَةَ جَهْدِي

إِلَى شَهْدَاءِ تَحْطَمِ الطَّائِرَةُ الْعَسْكَرِيَّةُ بِبُوفَارِيكَ رَحْمَةً اللَّهُ عَلَيْهِمْ

شكر وعرفان

بعد الحمد لله و الثناء عليه أن أنعم علي بالقدرة على إتمام هذا العمل.
لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة د. العاقل رقية على قبولها الإشراف على هذا العمل و دعمها لي لإتمامه و التي لم تدخر جهدا في سبيل توجيهي أثناء بحثي هذا

الشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ فاتح خننو و الأستاذ حسام حمزة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع مما سيساهم في إثرائه بالتأكيد كما أتوجه بخالص الشكر و العرفان إلى الأستاذ مصطفى كمال الذي لم يبخل علي يوما بالمساعدة و و التوجيه فشكرا لك أستاذي مصطفى

إلى الأستاذة إيمان بلقرشي التي كانت بمثابة الأخت شكرا لكي أستاذتي على المساندة و التوجيه

إلى الأستاذ حميد رامي و الأستاذ أسامة سليخ اللذان قاما بتوجيهي لإختيار هذا الموضوع

إلى كافة أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

إلى كل من علمني حرفا.

الملخص :

تهدف الدراسة إلى إبراز شكل التعاطي الأمني الجزائري مع مختلف التفاعلات الأمنية في الساحل مع إبراز مكامن الخلل و القصور فيه، لإعادة صياغة السياسة الأمنية الجزائرية بما يحقق المصالح الوطنية، باعتبار المنطقة تمثل عمقا إستراتيجيا للدولة الجزائرية، و ذلك لما تتسم به من أهمية استراتيجية و بحكم التداخل و التشابك معها و ما تزخر به من موارد و ثروات طبيعية التي تعد الخلفية وراء إهتمام الفواعل الإقليمية و الدولية، ومراكز البحوث و الدراسات، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، على خلاف ما كانت عليه قبل حقبة الحرب الباردة، حيث كانت منطقة مهمشة إستراتيجيا و إقتصاديا و سياسيا... الخ، إلى جانب أنها المنطقة الأكثر حركية بفعل تعاقب الأزمات فيها و ما أفرزته من تهديدات لا تماثلية فتحت المجال أمام التدخل الأجنبي بمختلف أشكاله، و التي جعلتها بؤرة للتنافس و الصراع ومحط أطماع هذا التدخل، إضافة إلى النهج العسكري الذي يتبناه هذا الأخير و الذي زاد من تفاقم و تأزم الوضع الأمني للمنطقة، نظرا لطبيعة الدولة الهشة و الرخوة بها و المتسمة بالانقلابات العسكرية و النزاعات الإثنية إلى جانب العجز الوظيفي لمؤسساتها، هذه العوامل أعاقا بناء الدولة بالمنطقة، و جعلتها بيئة خصبة لمختلف التهديدات التي تعرض السلام و الأمن الإقليمي للتهديد.

و لإعادة بعث الحضور الأمني الجزائري بالساحل الإفريقي، كان لا بد من إعادة هيكلة السياسة الأمنية الجزائرية مع معالجة مكامن الخلل و القصور فيها، للتكيف مع ديناميكية التفاعلات الأمنية بالمنطقة، وذلك من خلال مضاعفة الجهود و تفعيل كل الأدوات و الآليات المتاحة لتحقيق الأهداف المنشودة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الأمنية الجزائرية، الساحل الإفريقي، التكيف .

Abstract:

The study aims to highlight the During way of the Algerian security interaction with the various security interactions in the coast, while highlighting the flaws and shortcomings in it, to reformulate the Algerian security policy in a way that achieves national interests, given that the region represents a strategic depth for the Algerian state, due to its strategic importance and judgment Overlapping and intertwining with it and what it abounds in natural resources and wealth, which is the background behind the interest of regional and international actors, research and studies centers, especially after the events of 11 September 2001, unlike what it was before the Cold War era, when it was a strategically marginalized region and Economically, politically...etc, in addition to being the most dynamic region due to the succession of crises in it and the asymmetrical threats that resulted, which opened the way for foreign intervention in its various forms, which made it a focus of competition ,conflict and of the ambitions of this intervention, in addition to the military approach that it adopts. The latter, which exacerbated and worsened the security situation in the region, due to the fragile and loose nature of the state, which is characterized by military coups and ethnic conflicts, as well as the functional deficit of its institutions. The power of state-building in the region, and made it a fertile environment for various threats that endanger regional peace and security.

In order to re-establish the Algerian security presence on the African coast, it was necessary to restructure the Algerian security policy while addressing its deficiencies and

shortcomings, in order to adapt to the dynamics of security interactions in the region, through Redoubling efforts and activating all available tools and mechanisms to achieve the desired goals.

Keywords: Algerian security policy , the African coast, Adaptation.

Résumé:

L'étude vise à mettre en évidence la forme de l'interaction sécuritaire algérienne avec les différentes interactions sécuritaires sur le littoral, tout en soulignant les défauts et les lacunes de celle-ci, à reformuler la politique algérienne de sécurité de manière à atteindre les intérêts nationaux, étant donné que la région représente un profondeur stratégique pour l'État algérien, en raison de son importance stratégique et de son jugement. S'imbriquent et s'imbriquent avec lui et ce qu'il regorge de ressources naturelles et de richesses, ce qui est à l'origine de l'intérêt des acteurs régionaux et internationaux, et des centres de recherche et d'études, surtout après les événements du 11 septembre 2001, contrairement à ce qu'elle était avant l'ère de la guerre froide, quand c'était une région stratégiquement marginalisée et économiquement, politiquement...etc, en plus d'être la région la plus dynamique en raison de la succession de crises dans celle-ci et les menaces asymétriques qui en ont résulté, qui ont ouvert la voie à l'intervention étrangère sous ses diverses formes, qui en ont fait un foyer de concurrence et de conflit et le centre des ambitions de cette intervention, en plus de l'approche militaire qu'elle adopte. , qui a exacerbé et aggravé la situation sécuritaire dans la région, en raison de la nature fragile et lâche de l'État, qui se caractérise par des coups d'État militaires et des conflits ethniques, ainsi que du déficit fonctionnel de ses institutions. Le pouvoir de l'édification de l'État dans la région et en a fait un environnement fertile pour diverses menaces qui mettent en danger la paix et la sécurité régionales.

Afin de rétablir la présence sécuritaire algérienne sur le littoral africain, il était nécessaire de restructurer la politique sécuritaire algérienne tout en remédiant à ses lacunes et insuffisances, afin de s'adapter à la dynamique des interactions sécuritaires dans la région, à travers Redoubler d'efforts et activer tous les outils et mécanismes disponibles pour atteindre les objectifs souhaités.

Mots clés : politique de sécurité algérienne, littoral africain, Adaptation.

مقدمة

مقدمة:

عرفت الإدراكات الأمنية تغيرات جذرية خصوصا بعد تفكك الكتلة الإشتراكية، ترجمة أساسا في توسع مفهوم الأمن من المفهوم الكلاسيكي العسكري الصلب إلى الأمن الناعم (الأمن الإنساني) وكل ما يحيط بالجوانب الإنسانية وطريقة إشباع حاجياتها والحفاظ عليها خاصة بعد تغير التركيز من الأمن الدولاتي إلى الأمن الفردي. إذ شهدت الساحة الدولية بعد إنهيار المعسكر الشرقي وبروز النظام الأحادي عديد التغيرات على مستوى الفاعلين بالنظام الدولي حيث برزت العديد من الفواعل غير الدولاتية، إذ ساهمت الثورة التكنولوجية التي تبعت هذه المرحلة على التأثير في هيكله التفاعلات بين الدول.

أما على نطاق القضايا المطروحة برزت قضايا جديدة أثارت الإهتمام على المستويين الإقليمي و الدولي، فالمواضيع الكلاسيكية كالقوة العسكرية توازن القوى لم تعد ذات أولوية وإهتمام كالذي نالته بالحرب الباردة أمام ظهور مسائل بصبغة عالمية تجاوزت الحدود التقليدية للدول، نجد منها ما أوقعت تغيرا في مفهومية التهديد و الأمن كالبينة، الهجرة غير الشرعية، الإرهاب ، الجريمة المنظمة، النزاعات الإثنية .

كذلك القضايا الإقتصادية التي أصبحت ذات أولوية على الصعيد الدولي، وذلك لما أحدثته التغيرات الإقتصادية من آثار في مسار التطور الهيكلي في العلاقات الدولية على مستوى القوة والتنافس وكذلك التغير على نطاق التفاعلات الدولية، فأصبح النظام يعرف ترابطا بين الأفراد والجماعات وبين القضايا السياسية والإقتصادية على سياق لم يشهده من قبل، وذلك نتيجة للتقدم في وسائل النقل والإتصال التي كانت نتاج الثورة التكنولوجية.

وفق هذا الإطار يأتي الإهتمام الجزائري بالساحل الإفريقي ليتلوه إهتمام القوى الدولية الأخرى خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بالإضافة إلى الإهتمام الفرنسي الكلاسيكي بالإقليم.

لذلك عملت الجزائر على لم صفوف دول الساحل ودفعها إلى تبني مقاربة أمنية مشتركة تقوم على أفرقة الحلول لقضايا الساحل الشائكة درءا للتدخلات الأجنبية بالإقليم، كما هو حال الرفض من دول المنطقة وعلى رأسها الجزائر لأي تواجد أجنبي، إذ دفعت هذه المقاربة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة الأفريكوم خارج الساحل.

لطالما كان الساحل الإفريقي منطقة مهمشة على المستوى الإستراتيجي والإقتصادي والسياسي إبان الحرب الباردة ، إلا أنها أصبحت بعد الأحداث التي شهدتها واشنطن مطلع الألفية تحظى بقيمة إستراتيجية على المستوى الدولي، جعلت منها أولوية للإهتمام وليس فقط الولايات المتحدة بل والقوى الكبرى بصفة عامة ،خاصة وأنها تتراعى على ملايين الكيلومترات التي جعلتها بيئة خصبة لتنامي مختلف التهديدات الأمنية (الجريمة المنظمة، الإرهاب، و الهجرة غير الشرعية) ومصدرا للأزمات والصراعات الداخلية، نتيجة إنفتاحها على الحدود الدولية التي تصعب مراقبتها مما أدى إلى إختلال وإنكشاف

جغرافي، هذا ناهيك عن القدرة المحدودة لإمكانياتها ، مما جعل أمن المنطقة على المحك وعرض دول الجوار و المجتمع الدولي لتهديدات فعلية.

هذه الوضعية أدت بدول الإقليم إلى الزيادة في الإنفاق العسكري لمجابهة التهديدات الأمنية المختلفة وهذا على حساب مجالات حيوية أخرى كالتعليم والصحة، فالأزمة الليبية أدت بالجزائر إلى زيادة موازنة دفاعها وهي من الأكبر في المنطقة وإفريقيا. ولعل الأمر البارز والذي يثير الإهتمام أن منطقة الساحل باتت تشكل أهمية واسعة جيوأمنيا فقد تم إكتشاف معطيات نفطية ومؤشرات هامة ،لتصبح واقعا ملموسا، إضافة إلى المؤشرات المشجعة التي أعطتها عمليات التنقيب الجارية بالمنطقة، وهذا ما جعل التقارير الأمريكية الإستراتيجية تشير إلى أن الغرب الافريقي قد يتحول على المستوى القريب منافسا للخليج العربي نفطيا.

إن إحتواء الساحل على هذه العوامل جعلته محل إهتمام دولي واسع في الفترة الأخيرة وتبرز الجزائر ضمن هذا الإهتمام الدولي، و التي تبنت سياسة أمنية خاصة بها، لما لها من قدرات ما يؤهلها أن تكون أحد الحلول في معالجة ومجابهة التهديدات الأمنية المختلفة في بيئة تتفاقم فيها مؤشرات الفقر و المجاعة والمشاكل البيئية (الجفاف) والصحية (إيبولا) والمرتبطة بأوضاع إقتصادية وإجتماعية معقدة هذا الإهتمام بالإقليم هو ما سنحاول تحليله والبحث في مسبباته والأهداف المرجوة منه، لنعرف في ختام دراستنا واقع السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل في ظل التواجد الأجنبي لمختلف الفواعل و بمختلف آلياتها وطبيعة التنافس الشديد فيما بينها، ليس لمساعدة دول المنطقة لتتجاوز تلك التحديات بل لغايات مصلحة وإستعمارية مقنعة، نظرا لما تزخر به المنطقة من موارد وثروات طبيعية وموقع إستراتيجي مهم ، فالجغرافيا السياسية لهذا الإقليم تعد توطئة لفهم مختلف التحديات و التدخلات العسكرية للقوى الخارجية بالمنطقة ، والتي جعلتها بيئة خصبة لمختلف التهديدات التي تعرض السلم والأمن الإقليميين للتهديد، بناء على هذا جاءت أهمية الدراسة لما لها من تداعيات على الأمن القومي الجزائري .

أولا: إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة حول جملة التحديات والرهانات الأمنية التي تجابه الجزائر بالساحل ما جعلها أمام إنكشاف أمني ، وذلك نتاج لمحدودية امكانيات دولها العسكرية وإختلال مؤسساتها في أداء وظائفها إضافة إلى التنافس والتصارع بين مختلف القوى الدولية على المنطقة، لحيويتها وأهميتها هذا في ظل المساعي الجزائرية لمجابهة هذه التهديدات المختلفة والمتشعبة، ما يبرز دور المقاربة الأمنية الجزائرية التي تحاول تلبية المتطلبات الأمنية لإرساء السلم. وبناء على هذا نطرح الإشكالية الآتية:

كيف كانت السياسة الأمنية الجزائرية في تعاطيها مع مختلف التفاعلات الأمنية بمنطقة الساحل خلال الفترة الزمنية الممتدة بين (2012-2022)؟

وعلى ضوء ماسبق نطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1. فيما تكمن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي؟
2. كيف كان التفاعل الأمني الجزائري من خلال المبادئ المنظمة لتحركه تجاه منطقة الساحل؟
3. كيف يمكن رفع فعالية السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل في ظل التحولات الجارية لتحقيق المصالح الوطنية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

في محاولة لمعالجة الإشكالية المطروحة نطرح الفرضية الرئيسية الآتية:
ديناميكية التفاعلات الأمنية بالساحل تفرض على الجزائر إعادة صياغة سياستها الأمنية بما يخدم مصالحها.

و بالموازاة مع الأسئلة الفرعية تم تبني الفرضيات الثانوية الآتية:

1. كلما تنامت الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل كلما زاد إستقطاب القوى الكبرى لها.
2. كلما عملت السياسة الأمنية الجزائرية على التكيف مع المستجدات الأمنية كلما زادت فعاليتها.
3. تفعيل الأداء الدبلوماسي الجزائري بمختلف أبعاده من شأنه تعزيز السياسة الأمنية الجزائرية بمنطقة الساحل الإفريقي.

ثالثا: الدراسات السابقة

شهدت هذه الدراسة إهتمام واسع من الباحثين في حقل العلوم السياسية عامة والباحثين في مجال الدراسات الأمنية خاصة، بحكم ما تفرضه الدراسة من أهمية علمية ومن بين جملة هذه الدراسات التي عالجت هذا الموضوع و لاقت إنتباهي نجد:

1/ أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه للباحث الجزائري "فؤاد جدو" بعنوان " دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي" سنة 2018/2017، والتي إعتمدت عليها في جانب بعض العوامل المسؤولة عن التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، كما إستفدت من هذه الدراسة من ناحية التصور النظري الذي يربط بين الأمن و الفعل الدبلوماسي، إذ تعتبر الدبلوماسية جزء أساسي لتنفيذ السياسة الأمنية في إطار مقاربة شاملة.

2/ عدة دراسات ومقالات للباحث الجزائري "عبد النور بن عنتر" المهتم بالأبحاث المتعلقة بالأمن القومي و الإقليمي للدولة الجزائرية بعدة لغات خاصة كتابه بعنوان: "البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي"²، 2005، والذي حلل من خلاله الخيارات الإستراتيجية المتاحة للجزائر في مرحلة العولمة، وعالم مابعد 11 سبتمبر، والذي إعتمدت عليه في جانب أهم معطيات أمن الجزائر القومي في بعده الخارجي، إلا أن الهدف من دراسي هو كيفية تكييف هذه المعطيات من أجل تحقيق المصالح الجزائرية في ظل التحولات الراهنة.

3/ مقال باللغة الفرنسية للباحث الجزائري المغترب "توفيق هامل" بعنوان "، L'Agèrie Face au dilememe de la sècuritè règionale au Sahel/ Maghreb"³، 2015، أي "الجزائر في مواجهة مفارقة الأمن الإقليمي في المنطقة الساحلية المغاربية"، و الذي إعتمدت عليه في جانب تجاوز الجزائر عقبة عدم المشاركة في العمليات العسكرية بالتوجه نحو التنسيقات الأمنية الجوارية و الإقليمية، خصوصا و أن الولايات المتحدة الأمريكية طالما ضغطت على الجزائر لإقامة قاعدة الأفريكوم في الجنوب الجزائري، غير أن ذلك غير كافي لرصد و تتبع ديناميكية التفاعلات التي تشهدها المنطقة وذلك ما تعرضت له في هذه الدراسة.

ومع كل الدراسات و الأبحاث العديدة التي تطرقت لموضوع السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل، فإن هذه الدراسة تتميز عن سابقتها في محاولتها دراسة التفاعل الأمني الجزائري في ظل التحولات الجارية مع إبراز مكامن القصور ونقص الفعالية

1- فؤاد جدو، دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية تخصص: سياسة مقارنة، (جامعة محمد خيضر بسكرة 2018/2017).

2- عبد النور عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر، 2005).

3- Tewfik Hamel, " L'Agèrie Face au dilememe de la sècuritè règionale au Sahel/ Maghreb : Noeud gordien et Dilemme cornèlein " , (in : Magazine of political studies et International Relations, n 1 Janvier 2015).

في الأداء الأمني، إلى جانب التعرض إلى تفعيل كل الأبعاد المتاحة في الدبلوماسية الجزائرية لتحقيق المصالح الوطنية في ظل ديناميكية التفاعلات الأمنية التي تطبع المنطقة.

رابعاً: مبررات إختيار الموضوع

يحمل هذا الموضوع مجموعة من الدوافع والأسباب الموضوعية و الذاتية التي تعد بمثابة حوافز لاتمام هذا العمل يمكن تصنيفها كالاتي:

1/ الأسباب الموضوعية: تتمثل بالدرجة الأولى في الإهتمام الدولي بقضايا الأمن التي تعتبر أساسية في العلاقات الدولية حيث أصبح الأمن والإستقرار في العالم هو الهدف المنشود، و كون أن الموضوع في حد ذاته أصبحت يلقى إهتماما واسعا داخل الأوساط الأكاديمية، و بالخصوص فيما يندرج بأهمية المرتكزات التي رفعت من منسوب الإهتمام بمنطقة الساحل و القيمة التي بات يحتلها على الصعيد الدولي ، لذلك هناك حاجة لهذه الدراسة التي تعتبر إضافة أكاديمية للمكتبة الجزائرية خاصة و أن الموضوع متعلق بالجزائر في كيفية تبنيها لمقاربة أمنية شاملة تمكنها من معرفة الأهداف الإستراتيجية للقوى الكبرى من خلال الأولوية المتنامية للمنطقة من أجل تحقيق الإستقرار والتصدي لمختلف التهديدات الأمنية بالمنطقة.

2/ الأسباب الذاتية : ما دفعني لإنتقاء هذا الموضوع هو إنطلاقي من الأهمية الإستراتيجية و الحيوية التي تمثلها المنطقة للعمق الجزائري، ومدى الإنعكاس للتفاعلات الأمنية بالمنطقة على الجزائر إذ أن أي عدم إستقرار في الجوار من شأنه أن يخل بالأمن الوطني الجزائري، بإعتبار التداخل و التشابك و التفاعل البيئي بين الأمن الوطني و الإقليمي، إضافة إلى رغبتنا في ابراز مؤهلات هذا الإقليم مع الإحاطة بمختلف الظواهر الأمنية ومستجداتها وكيفية التعاطي الجزائري معها زيادة على ذلك ميولاتنا الشخصية في البحث في القضايا الأمنية وما أغفل عنه في الدراسات السابقة ورغبتنا في المساهمة بالشيء البسيط في إثراء الدراسات بهذا المجال.

خامساً: أهمية الموضوع

إذ تكمن أهمية الموضوع في دراسة الطبيعة البيئية في العلاقة بين منطقة الساحل الإفريقي و الجزائر في بعدها الأمني و أهم التحديات التي تواجه المنطقة و الارتدادات المباشرة للتفاعلات الأمنية بها على الجزائر، مع رسم صورة لتزاحم الأجندات الدولية بها، و الأثر المرافق له في إعاقه نجاعة السياسة الأمنية الجزائرية.

مع تسليط الضوء على مختلف الأزمات الإنسانية التي تطبع المنطقة، العامل الرئيسي الذي كان السبب في وصول هذه التهديدات إلى فضاءات إستراتيجية أخرى على غرار الفضاء المتوسطي، أين تبرز الهجرة غير الشرعية من الساحل إلى الدول الأوروبية كعارض للوضع المأزوم و المتفجر بالساحل، إضافة إلى معرفة مدى نجاعة السياسة الأمنية الجزائرية في ظل الديناميكية التي تطبع المنطقة.

سادسا: الإطار النظري

تتضمن هذه الدراسة جملة من المقاربات النظرية التي تساعد بطريقة موضوعية على التوصل إلى نتائج ذات صبغة علمية، وهي:

مقاربة الأمن الإنساني: تبرز من خلال دراسة البنية الإجتماعية والإقتصادية لدول المنطقة والأزمات التنموية كما يظهر ذلك في شمال مالي والنيجر وموريتانيا و التي تعتبر أحد العوامل المغذية للنشاط الإرهابي بالمنطقة .

فالتهديد المسلح للجماعات الارهابية النشطة بالساحل و ما يصاحبها من نشاط في الجريمة المنظمة، ليس السبب الوحيد في الأوضاع المتفاقمة في الساحل بل يرافقه الحرمان الإقتصادي والإجتماعي والتنموي وغياب العدالة في توزيع الثروة المتاحة، ما يستدعي ذلك من دول المنطقة إلى وجوب تبني سياسات اقتصادية تنموية مستدامة.

تحليل جيواستراتيجي: يبرز ذلك من خلال عرض الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل، وحجم التدخل الأجنبي و تصارع الأجندات الدولية و الإرتدادات الناجمة عن ذلك، و أثر ذلك على إستقرار النظام الإقليمي ، و الإنتقال العابر لمختلف الظواهر الأمنية في مختلف الفضاءات الإستراتيجية مثل ما يبرز ذلك في الهجرة العابرة من الساحل إلى الفضاء المتوسطي، الأمر الذي يبرز فيه التداخل و التشابك و التعقيد و التركيب في النطاق الإقليمي و الدولي.

مقاربة التحليل النسقي: وتبرز من خلال قياس فعالية صناعة القرار الجزائري و تأثيرات القرارات الصادرة عنها بدول الساحل من حيث المدخلات والمخرجات، وما مدى مساهمة ذلك في المجابهة لمختلف التهديدات الأمنية والتطورات بالمنطقة، بإعتبار أن التصور الأمني الجزائري في النهاية هو مجموعة من السياسات المدروسة سلفا.

سابعا: الاطار المنهجي

منهج تاريخي: تم الإعتماد عليه في تحديد الخلفية لبعض التهديدات، و رصد وتحليل السياسة الأمنية و السياسة الخارجية الجزائرية إذ لا يمكن دراسة هذه العناصر في الحاضر دون الرجوع إلى ماضيها القريب.

منهج مقارن: ولضرورة المقارنة-ضمنيا- خاصة وأننا تناولنا سياسات لقوى فاعلة في المنطقة متعارضة مع السياسة الأمنية الجزائرية، ومن خلال التباين في التعاطي الجزائري مع أزمتي ليبيا ومالي وكذا من أجل المقارنة بين تحركات الجزائر ضمن هذه الدائرة أثناء الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2012 الى سنة 2022 ، بالتالي تحديد التوجه الأمني للجزائر في إطار تعاملاتها مع كل الأزمات في الساحل.

ثامنا: تحديد المفاهيم المرتبطة بالموضوع

من بين جملة المفاهيم ذات الصلة بالموضوع نجد:

- **مفهوم الأمن:** يعرفه باري بوزان **Barry Buzan** على أنه " العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيائها المستقل و تكاملها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"¹. وهنا ميز بوزان **Buzan** خمسة أبعاد أساسية للأمن²:
- 1/ **الأمن العسكري:** ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح و القدرات الدفاعية وكذا مدركات الدول لنويا بعضها.
- 2/ **الأمن السياسي:** ويعني الإستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات الأيديولوجية التي تستمدتها من شرعيتها.
- 3/ **الأمن الإقتصادي:** ويخص النفاذ و الوصول إلى الموارد المالية و الأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.
- 4/ **الأمن الإجتماعي:** و يخص قدرة المجتمعات على إعادة انتاج أنماط خصوصياتها في اللغة و الثقافة و الهوية الوطنية و الدينية في ظل الإنكشافات التي تهدد هوية المجتمعات.
- 5/ **الأمن البيئي:** و يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي و الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية وتتداخل هذه العناصر في نقاط مركزية تؤثر في الإشكالية الأمنية.

- **مفهوم الأمن القومي:**

يعرف هنري كسنجر **Henry Kissinger** على أن " الأمن هو التصرفات، التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"³. إذ يشير هذا التعريف مباشرة، إلى إستخدام عناصر القوة المختلفة، وليس العسكرية فقط، بلا توضيح لشرعية تلك التصرفات، أو تحديد لتوقيت إستخدامها، إذ يمكن تفسير هذا التعريف على أنه بمختصر "الغاية تبرر الوسيلة".

- **مفهوم الأمن الإنساني:**

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP مرجعا أساسيا لفهم محتوى الأمن الإنساني والتنمية المستدامة بوجه خاص، فحسب هذا البرنامج فإن الأمن الانساني يضم

¹ - عيد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 13.

² -Dario Battistella : **théories des relation internationales**, (2-ème édition ; paris : science po Edition, 2006), p 479.

³ - الموسوعة السياسية، الأمن القومي _ **National Security** في :

<https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%20> تاريخ الاطلاع على الموقع (2022/03/14).

إثنين من الجوانب الرئيسية "أولا يعني السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع و المرض و القمع، وثانيا يعني الحماية من الاضطرابات المفاجئة و المؤلمة في أنماط الحياة اليومية سواء المنازل، أو في العمل ، أو في المجتمعات"، كما يشير التقرير الى أن الأمن الإنساني دائما يتركز في أمرين أساسيين "التحرر من الخوف و الوقاية من الحاجة"، وقد صنف التقرير سبع مستويات يشملها الأمن الإنساني: "الأمن الإقتصادي ، الأمن الغذائي ، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الفردي، الأمن الجماعي ، الأمن السياسي"¹.

● مفهوم التهديدات الأمنية اللاتماثلية:

"تسمى أيضا اللاتماثلية أو اللاتناظرية- Asymétrique، ويعبر عنها في بعض الأدبيات الأمنية والاستراتيجية ب "اللادولالية-Non-étatique". وهي مجمل التهديدات الأمنية التي تهدد أمن الدول من دون أن يكون لمصادرها صفة الدولة بما لها من خصائص و أركان، فهي تشكل خطرا على الأمن الوطني (أمن الدول) من دون أن تكون ذات طبيعة مماثلة لطبيعة الدول محل التهديد، من أمثلتها: الإرهاب، شبكات الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات، الأمراض الفتاكة"².

● مفهوم العقيدة الأمنية :

يشير مفهوم العقيدة الأمنية لأية دولة على أنها مجموع الآراء و المعتقدات و المبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، و تتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات و القضايا التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة امكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، بالتالي فان العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تمثل الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات والمخاطر و التحديات التي تواجهها ، وعليه فان الإختلاف في العقائد الأمنية هو الذي يحدد الإختلاف و طبيعة المخاطر و التهديدات التي تواجهها³.

● مفهوم الإستراتيجية الأمنية:

تعرف على أنها تصور عام أو إطار عام أو خطة بعيدة المدى تعمل على توظيف إمكانيات و طاقات كافة مؤسسات الدولة و المجتمع وتوجيهها للعمل بشكل منتظم، تكاملي

¹ -United Nations Development Programme, Human Development Report 1994,(New York, Oxford University Press, 1994), p23.

² -منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية، المحددات- الميادين- التحديات، (المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط 1، بيروت آذار/ مارس 2015)، ص ص 17،18.

³ - عادل زقاغ، سفيان منصور، أمن منطقة الساحل: بين المنظور الأمني الفرنسي و الاستراتيجية الأمنية الجزائرية، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، ع.6 (جانفي 2014)، ص 52.

*UNDP : United Nations Development Programme.

وفعال لتحقيق الأمن بمفهومه الواسع عبر مجموعة من الخطط الفرعية و البرامج و الوسائل المختلفة التي تنسجم مع طبيعة كل قطاع¹.

• مفهوم السياسة الأمنية:

"عريضة تضم سياسات مختلفة للمساعدة و التعاون العسكري و تشديد أكثر على الدبلوماسية كأداة بناء الثقة و تحسين التفاعلات الدولية و القدرة على المساهمة في التوسع المثمر للبرنامج الأمني"².

ومنه فالسياسة الأمنية الجزائرية: هي تلك التصورات والرؤى والسلوك المتبع وهو ماتتعرض له الدراسة والتي تراقب تتبع تلك العملية في مختلف أبعادها المؤسسية الدستورية و الأمنية و العسكرية والتي تتيح للسياسة الأمنية الجزائرية بمنطقة الساحل النجاح والتصدي لأطماع القوى الكبرى بالمنطقة وذلك عبر تبني سلوك أمني جماعي بين دول الاقليم .

تاسعا: حدود الدراسة

إن ضبط الحدود الزمنية و المكانية للدراسة يعتبر ذو أهمية بالغة لاستكمال الصورة العلمية و الأكاديمية للدراسة.

1/ المجال المكاني: إذ تركز هذه الدراسة على منطقة الساحل الإفريقي، كونها منطقة ذات ديناميكية أزموية وحيوية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر منطقة تشمل ظواهر أمنية كالإنقلابات العسكرية والنزاعات العرقية والإثنية وتقوية الحركات الانفصالية مثلما تشهدها دول مالي حاليا.

فالدراسة من حيث موقعها الجغرافي تتركز على حزام الساحل الإفريقي الذي يقع بين دول شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط وإفريقيا الوسطى والجنوبية أما أفقيا فهي تمتد على إحدى عشرة دولة : الجزائر جنوبا، موريتانيا، السنغال، مالي، النيجر ، إيريتريا، بوركينا فاسو، نيجيريا، تشاد، السودان.

2/المجال الزمني: تنطلق هذه الدراسة في معالجتها لمختلف جوانب الإشكالية المطروحة من سياق زمني محدد، من سنة 2012م الى غاية سنة 2022م ، و هذا راجع لكون هذه الفترة كانت محطة لمجموعة من الأحداث بالمحيط الإقليمي للجزائر، والتي كان فيها حضور جزائري مثل ما برزت أحداث القاعدة النفطية بمنطقة تيفنتورين في عين أمناش جنوب شرقي الجزائر بولاية إليزي و التي أدت إلى تدخل الجيش الجزائري، إضافة إلى التدخلات الأجنبية الصلبة إلى جانب التحولات التي شهدتها الفضاء الساحل إفريقي ، هذه الأحداث التي كان لها أثر بليغ على الأمن القومي الجزائري.

1- عباس عبد الهادي عبد الناصر، الأمن الشامل و انعكاساته على التخطيط الاستراتيجي للأمن الوطني، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)، ص136.

2- ماغلين بيرون، إليزابيت كونر، القطاع العسكري في محيط متغير، تر: فادي حمودي: التسليح و نزع السلاح و الأمن الدولي، (لبنان مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 453.

عاشرا: هيكلية الدراسة

قد إعتدنا في دراستنا للموضوع الموسوم بـ "السياسية الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي" على تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسية.

إذ تم التطرق في الفصل الأول إلى دراسة منطقة الساحل الإفريقي دراسة جيوسراتيجية، وذلك من أجل إبراز الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل بموقعها الهام و مختلف الثروات التي تزخر بها والتي كانت سبب في التواجد الأجنبي، إلى جانب التحديات التي تواجه الأمن الإنساني بالمنطقة التي أدى تراكمها وتفاقمها إلى بروز تهديدات أمنية ذات طابع لا تماثلي تهدد الأمن الإقليمي والدولي.

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في بعدها الأمني، ذلك من خلال إبراز محددات ومبادئ ومؤسسات صنع السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الساحل بصفة عامة والعقيدة الأمنية بصفة خاصة ، مع التطرق إلى الإستراتيجية الأمنية الجزائرية تجاه الساحل بمختلف أبعادها.

أما الفصل الثالث فقد تناولنا فيه واقع السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الراهنة وذلك من خلال التطرق إلى السياسة الأمنية الجزائرية بين الأولويات ومقتضيات الفضاء الجيوأمني للساحل، إلى جانب التطرق إلى التحولات في البيئة الإقليمية بالساحل و تداعياتها على الأمن القومي الجزائري، أما المبحث الأخير فقد تم تخصيصه إلى تبني الدبلوماسية كأداة للأمننة بمختلف أبعادها الإقتصادية و الثقافية و الدينية من أجل إعادة بعث الحضور الجزائري بعد التراجع الذي شهدته المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة .

الفصل الأول:

دراسة جيواستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي

تعد منطقة الساحل الإفريقي من أبرز المناطق التي دار حولها نقاش أكاديمي واسع بين الخبراء وعلماء السياسة في الآونة الأخيرة، هذه المنطقة التي لم تكن لها أهمية من قبل أحداث 11 سبتمبر أصبحت الآن محط إهتمام القوى الدولية، ذلك لما لها من أهمية كبيرة كونها تمتد على موقع إستراتيجي مهم، إلى جانب الإنتشار الواسع لكافة التهديدات سواء الكلاسيكية منها أو اللاتمائية التي تمس الأمن على جميع مستوياته.

ولهذا سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي المتمثلة في الموقع الجغرافي الهام والغني بمختلف الموارد الطبيعة التي طالما كانت سببا في تنافس القوى الكبرى بمختلف إستراتيجياتهم قصد تحقيق مصالحهم الحيوية بالمنطقة.

إضافة إلى إبراز أهم العوامل المسؤولة عن التهديدات الأمنية بالساحل الإفريقي التي أدى تفاقمها على المستوى المحلي و الإقليمي والدولي إلى بروز تهديدات جديدة تهدد حياة الفرد والدولة معا والتي انعكست سلبا على دول الساحل وأعاقه تحقيق الأمن و الإستقرار بها، إلى جانب التعطيل التاريخي و الحضاري الذي لعبه الاستعمار في هذه الدول وفرض الوصاية عليها، من خلال ربط الأنظمة بمصالح الدول المستعمرة.

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي

تعد منطقة الساحل الإفريقي من الفضاءات المهمة التي أصبحت تعرف في الأونة الأخيرة ديناميكية سياسية و دولية وذلك بفعل التحديات الأمنية التي شهدت إنتشارا كبيرا في الوقت الحالي، وأمام هذا الوضع أصبحت المنطقة تشكل أحد الساحات الجيوسياسية التي تستقطب إهتمام الفواعل الدولية، وهذه الأهمية تبرز نظرا لما تحتويه من تفاعلات تشكل نقطة التقاطع بين مصالح القوى على المستوى الإقليمي والدولي وما تشكله المنطقة من مقومات للتنافس الدولي المعتمد على تحقيق المزيد من الثروات والموارد الذي تعد الركن الأساسي للإقتصاد ما دفع القوى الدولية إلى التكتيف من إستراتيجياتها بالمنطقة وذلك لأهميتها.

المطلب الأول: الإمتداد الجغرافي للساحل الإفريقي

تباين العديد من الباحثين والمهتمين بعلم الجغرافيا السياسية وحتى بعض الدارسين في الحقل الأكاديمي في تحديد الحيز الجغرافي لدول الساحل الإفريقي وذلك للمعايير المتعددة في ضبط وتصنيف تلك الدول.

فإذا ما اعتمدنا على الإمتداد الجغرافي في رسم دول الساحل الإفريقي لقلنا أنه يضم كل المناطق الصحراوية لإفريقيا. وبإعتماد المحدد الاجتماعي/ الإثني والقبلي فإن منطقة الساحل تمتد على نطاق إنتشار القبائل المستوطنة للصحراء الكبرى وإن خرج مجالها عن المنطقة المحددة جغرافيا.

فالبعد الاجتماعي القائم على القبلية بسلب على الحياة السياسية لدول الإقليم خاصة دول الساحل بالتحديد، وذلك لتجدر النزعة القبلية مقابل الولاء الدولاتي خاصة وأن جل القبائل لها إنتشارات عبر وطنية كالتوارق، سونغاي، بوليس، الكانري ما أثر على الشعور بالإنتماء الوطني وذلك ما يؤدي لهزلة الدولة بسبب البعد القبلي¹.

وبإختصار يمكن إجمالاً تعدد المشاكل الناجمة عن المعيار الاجتماعي/ الإثني القبلي الذي له إرتدادات سلبية على المنطقة كالتالي²:

- تطغي النزاعات التاريخية الكلاسيكية على التعدد الإثني والديني واللغوي ما دفع لأن تكون بيئة للصراعات.

* تشيع كتابة الإسم "طوارق" في عدد من الدول العربية، ويكتب في أخرى "توارق"، وبالبحث في أصل الكلمة تشير المراجع إلى أنها التسمية التي أطلقها العرب على شعب أمازيج الصحراء الكبرى من دون ان تحدد هذه المراجع مصدر التسمية بصورة قطعية، إذ هناك روايتان منتشرتان، إحداهما تقول أن التسمية تحريف لعبارة "توارك"-أي المتروكون أو التاركون- باللغة التي يعتقد أن الطوارق ينحدرون منها... ويجدر هنا أن نذكر أن "التوارق" يسمون أنفسهم "كل تاماشاك" (أو من يتكلمون "تاماشاك" وهي النطق التوارقي لإسم لغة "تمازيغت" أي الأمازيغية).

¹ منصور لخضاري، الساحل الإفريقي وبناء الأمن الوطني في الجزائر، ورقة بحث في الملتقى الدولي حول الساحل الإفريقي و التهديدات الأمنية، غير منشورة، (جامعة لمسيلا، 04-05 ديسمبر 2010)، ص05.

² المرجع نفسه، ص06.

- البيئة الصحراوية الشبه جافة مايعقد من إمكانية الإستيطان ذلك لغياب كل مقومات الحياة وذلك مادفع في أحيان كثيرة للتحكم بمصادر المياه لتحسين ظروف الحياة.
- غياب العدالة التوزيعية على مستوى الثروة وذلك للبعد القبلي المشكل للدول هو ما يدفع إلى بروز الفساد وضعف مجابته.

فالساحل الإفريقي يشكل المنطقة التي تفصل بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء فهي تمتد من البحر الأحمر شرقا الى المحيط الأطلسي غربا ضامة كل من: السودان، التشاد، مالي، السنغال، موريتانيا، واعتبارا للأهمية الجيواقتصادية تتسع المنطقة الساحلية لتضم بوركينافاسو، نجيريا، وحتى جزر الرأس الأخضر¹.

فكلمة الساحل من أصل عربي فهي ترادف الشاطئ، ويعد كمعبر جنوبي للبلدان المغاربية العربية. فمنطقة الساحل هي من المناطق التي تقع على هامش الصحراء المتطرفة الحدود أين ينتشر هذا المجال من الرأس الأخضر/ التشاد وتغطي مساحتها 5.4 مليون كيلومتر مربع ويبلغ سكانها أكثر من 50 مليون نسمة، فالساحل هو منطقة انتقالية بين الشمال القاحلة والغابات الإستوائية الخصبة التي تمتد على طول ساحل البحر.

كما يستخدم مصطلح الساحل الإفريقي للدلالة على الدول التي تقع تحت تسمية "الجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف" 1971و التي تضم كل من : بوركينافاسو، غامبيا، الرأس الأخضر، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، النيجر ، تشاد، وكوت ديفوار ، السنغال².

كما يعرف الساحل بأنه الحد الفاصل بين شمال إفريقيا وجنوبها جنوب الصحراء، وبصيغة أخرى هو الشريط الفاصل بين البلدان المغاربية العربية وبلاد السودان. فإقليم الساحل يمر تجاري تاريخيا وتقليديا بين منطقة غرب إفريقيا، والبحر الأبيض المتوسط من جهة ثانية. ومن أسمائه الشهيرة "بلاد السبية" وهي منطقة يستوطنها غالبا من الطوارق والعرب والسونراي والفلولان³.

فالساحل نقطة تقاطع حضاري وثقافي ولغوي مما جعلها بيئة للصراعات الاثنية/ العرقية ما جعل ذلك يظهر عديد تناقضات والحروب ماجعلها تدفع فاتورة هذا الموقع، ويعود ذلك إلى خليط مركب من الأسباب والدوافع تتمثل أبرزها في الموروث الإستعماري والتدخلات الأجنبية.

¹ _ محند برفوق، مفهوم الأمانة (منطق الأمانة في ساحل الافريقي). في: [https://www.politics-](https://www.politics-dz.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%)

[dz.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%](https://www.politics-dz.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%) تاريخ الاطلاع على الموقع (2022/03/14).

² - واحة الجغرافيا: دول الساحل الافريقي، في: http://legeoasis.blogspot.com/2007/10/blog-post_24.htm تاريخ الاطلاع على الموقع(2022/03/14)

³ _ محمد فال ولد بلال ، قضايا الأمن والإستقرار في منطقة الساحل: الواقع والمآلات، مداخلة في ندوة نظمها المركز الموريتاني للبحوث و الدراسات الإنسانية في نواكشوط (11 مارس 2012). في:

<http://WWW.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad> تاريخ الاطلاع على الموقع (2022/13/15).

ويعرف الساحل في النصوص العربية القديمة بأنه: المجال الفاصل بين بلاد المغرب وبلاد السودان ومن هذا المرتكز يعد ممر بين شمال إفريقيا المطل على المتوسط وجنوبها جنوب الصحراء¹.

وعلى التصنيفات المتباينة الموضوعية لتحديد منطقة الساحل الإفريقي إلا أنها تمتد من المحيط الأطلسي في الغرب إلى حدود البحر الأحمر شرقاً، أي من مجموع ما بينيه فضائه العابر للحدود من الدول و المتمثلة في الدول الآتية : الجزائر جنوباً، موريتانيا، السنغال، مالي، النيجر ، إيريتريا، بوركينا فاسو، نيجيريا، التشاد، السودان².

الشكل رقم 1 : خريطة جغرافية توضح موقع دول الساحل الإفريقي³:



المصدر: الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، (مركز الجزيرة للدراسات)، في

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/20141211101950627544.html>

من خلال الخريطة أعلاه نجد منطقة الساحل الإفريقي الواقعة بين دول شمال إفريقيا المتوسطية وإفريقيا الوسطى والجنوبية ، الممتدة من إيريتريا شرقاً الى موريتانيا غرباً، المنطقة الأزموية والحيوية، نظراً لموقعها الجيوستراتيجي وثرواتها من جهة و من جهة أخرى، المنطقة المتميزة بالظواهر المرضية كالانقلابات العسكرية والنزاعات العرقية

¹ _ مهدي تاج، المستقبل الجيو-سياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي، د ب ن: تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، (2011)، ص 02 في: <https://studies.aljazeera.net/en/nod/3152> تاريخ الاطلاع على الموقع (2022/03/15).

² - منصور لخضاري، مرجع سابق، 04.

³ - الجزائر و الهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، (مركز الجزيرة للدراسات)، في: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/20141211101950627544.html> تاريخ الاطلاع على الموقع (2022/03/14).

والإثنية ، التي جعلتها من البؤر الأكثر حركية و تفاعلا في القارة الإفريقية و الأكثر خصوصية بفعل تركيبها الإجتماعية ذات الطابع القبلي المعقد.

المطلب الثاني: الثروات الطبيعية بالساحل الإفريقي

أولا: النفط والغاز بالساحل الإفريقي

يضيف البعد الطاقوي في الساحل ويضاعف من الإهتمام الدولي و الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، إذ تشير التقديرات لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن نسبة 10 % من الإحتياط العالمي التي تشكلها موارد إفريقيا، يتركز في دول ثلاث هي نيجيريا (3 ملايين برميل يوميا)، ليبيا (1.3 مليون برميل يوميا)، الجزائر (4،2 مليون برميل يوميا)¹. كما تدرج منطقة دارفور بالسودان وصحراء غينيا ضمن المناطق المؤهلة نفطيا، وذلك بسبب تقرير صادر عن المركز الأمريكي للأبحاث الإستراتيجية بواشنطن بتاريخ 13 مايو 2004 ،وفي دراسات سابقة سنة 1979 عن الموارد الطاقوية بصحراء غينيا، كما تصنف دول الساحل الغربي لإفريقيا و موريتانيا و تشاد و الصومال و جنوب السودان ضمن المناطق التي تحتوي على إحتياطات نفطية وعن إمكانية إنضمامها لنادي الدول المنتجة للبترو، أما ساحليا وتحديدًا النيجر منطقتي "دجادو"، و"أوجاديم" ضمن المناطق المؤهلة طاقيًا وفقا لما تشير اليه الدراسات عن الإحتياطات النفطية التي في جوف المنطقتين، ففي سنة 2012 تم فتح 11 بئر في منطقتي "تينيري" وواحة "بيلما" بإنتاج وصل 200000 برميل يوميا، كما يمتلك النيجر احتياطات رصدت 324 مليون برميل، كما تصنف موريتانيا من الدول المنتجة للنفط وذلك بعد أول اكتشاف لها سنة 2001 (بئر شنقيط)، تقدر الإحتياطات الموريتانية ب 120 مليون بطاقة إنتاجية تقدر ب 75000 برميل يوميا، أما بخصوص الإحتياطات الغازية بمنطقة الساحل وغمتمداده المترامي فتصدر نيجيريا وليبيا والجزائر التي تعد ثالث مورد لأوروبا بالغاز بعد روسيا والنرويج، بالرغم من وجود الموارد الطاقوية بمنطقة الساحل غير أنها لا تنعكس اقتصاديا على دول المنطقة وفي أحيانا أخرى تكون محطة للتنازع وعامل للتدخلات الأجنبية الطامحة لإستغلالها².

ثانيا: المعادن في منطقة الساحل الإفريقي

تحتوي منطقة الساحل على العديد من المعادن الحيوية و المستخدمة في مختلف الصناعات الضخمة والثقيلة على غرار الزنك و الذهب و الماس الإفريقي والذي يتوافر بنسبة عالية بين نهري النيجر و السنغال، حيث كانت إفريقيا مصدرا لهذا الأخير قبل الإكتشافات في أمريكا، كما يوجد بمالي والذي يشكل ثالث منتج مصدر لها بعد القطن و المواشي ، كما يتوافر الذهب بالسودان الذي أصبح أهم مواردها بعد إنفصال جنوبها بطاقة

¹ - "الشركات العالمية لعبة الصراع والموارد في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، ع. 169، (جويلية 2007)، ص91.

² - وهيبية دالع، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2017)، (دار الخلدونية، ط1)، ص 105

انتاجية قدرت وصلت 42 طن سنة 2012، أيضا وصلت موريتانيا من الذهب سنة 2011 الى 500 مليون دولار ، لتبلغ صادراتها مع الحديد بنهاية السنة 2.2 مليار دولار. كما تصنف النيجر ثالث مصدر لليورانيوم بالعالم بعد أستراليا وكندا وبنسبة 10% من الانتاج العالمي بقدرة انتاجية وصلت 5000 طن سنويا¹.

كما تتمتع أيضا منطقة الساحل الإفريقي بثروة مائية كبيرة فمثلا نهر النيجر هو ثالث أنهار إفريقيا طولا بعد نهر النيل، والكونغو إذ يبلغ طوله نحو 4160 كلم وتزيد مساحته عن 2 مليون كلم مربع وهو صالح للملاحة ومن المنتظر أن تكون هذه المنطقة محل صراع الدول الكبرى على إعتبار أن التوقعات تؤكد على أن الحروب القادمة ستترتب بأزمة المياه.

ثالثا: الطاقة المتجددة في الساحل الإفريقي

كما تتوفر منطقة الساحل الإفريقي على خزان من الطاقات المتجددة التي تعتبر أداة فعالة في مسار التنمية المستدامة، حيث أن بإمكانها سد الحاجات الطاقوية لدولها، وهي متنوعة تشمل الطاقة الشمسية التي يتم بفضلها تحويل أشعة الشمس الى طاقة كهربائية، والطاقات الجوفية للأرض، وطاقة الرياح التي يرى الباحث المغربي "خالد بن حامو" الذي يدير معهد ربح الصحراء بالرباط أن بإمكان سواحل إفريقيا الغربية، التي تمتد على طول 2000 كلم، انتاج ما يكفي من الطاقة الكهربائية لسد كافة إحتياجات القارة الأوروبية من الطاقة النفطية (البيئة) بفضل شدة الرياح على الساحل الإفريقي الغربي، حيث ان نشر مراوح انتاج الكهرباء من الرياح بكثافة 2.4 كيلو واط ساعة في السنة، وتكفي هذه الكمية من الطاقة لتغطية نصف حاجة أوروبا من الكهرباء، كما يمكن تغطية كامل إحتياجات أوروبا من الكهرباء من خلال مضاعفة كثافة المراوح في مرحلة لاحقة².

وتعتبر بذلك من أكثر المناطق إشعاعا في العالم بفضل شساعة صحاريها، لذلك فإن الأطماع الخارجية وخاصة منها الأوروبية تسعى إلى الإستفادة من الطاقة القادمة من صحاري إفريقيا بفضل إستعمال التكنولوجيا الأوروبية المتطورة في مجال الطاقات المتجددة، وذلك للتخفيض من الفاتورة الطاقوية لها، ولخفض نسبة إنبعاث الطاقات الدفيئة، حيث صرح الباحث الألماني في معهد تقنية الطاقة الشمسية في جامعة كاسل " جورج تشيك" لمجلة "دير شبيغل" بأن الدراسات التي أجراها في ألمانيا تثبت أنه من الممكن إيصال الطاقة المنتجة من الرياح في إفريقيا إلى ألمانيا بسعر 4.5 سنتات لوحدة كيلواط/ ساعة، في حين تكشف كافة دراسات دائرة البيئة الإتحادية أن سعر إنتاج الكيلواط/ ساعة في ألمانيا يرتفع الى 6.5 سنتات، كما أكد الباحث "يواخيم نيتش" مع معهد الديناميكا الحرارية في المركز الألماني لأبحاث الجو والفضاء أن الرياح في إفريقيا، توفر مصدرا هائلا للطاقة الكهربائية يعادل ما توفره المملكة العربية السعودية لأوروبا من طاقة عبر النفط.

1 - المرجع نفسه، ص108.

2 - المرجع نفسه، ص ص 109، 110.

لذلك، فإنه بالرغم من أغلب أراضي منطقة الساحل الإفريقي هي أراض ذات طبيعة صحراوية قاحلة تنعدم فيها شروط الحياة العادية، إلا أن هذه المنطقة تكتسي أهمية بالغة في دوائر صناعة قرارات الدول الكبرى بإعتبار أنها مستودع مصالح إقتصادية ضخمة ، فهي تحتوي على خزان كبير من الموارد الطبيعية والطاقوية يمكن أن يضاهي الشرق الأوسط من حيث الأهمية الإستراتيجية، كما أنها تحتوي على ثروة حيوانية تقدر ب 10 ملايين من رؤوس الماشية، مما يجعلها من أهم الدول المنتجة لمادة القطن خاصة في جنوب مالي، بالإضافة الى أنه من يستطيع السيطرة على المنطقة يمكنه التحكم في طرق الملاحة الدولية من خلال الممرات البحرية التي تشكل امتدادا لها كالبحر الأحمر والمحيط الأطلسي، كما يمكنه أن يؤدي دورا أساسيا في صياغة وفرض التصورات السياسية والإقتصادية للعالم¹.

المطلب الثالث: التواجد الأجنبي بمنطقة الساحل الإفريقي

يكتسي الساحل الإفريقي أهمية كبيرة نظرا لموقعه الجيوستراتيجي الذي يربط شمال إفريقيا ووسطها، ويمثل شريط واضح من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي ويسيطر على الطرق التجارية بالقارة ، إلى جانب ما يتمتع به من ثروات طبيعية ومعدنية جعلها محل أطماع قوى عالمية كل تحت سياساته وعناوين مغطاة بأهداف خفية فنجد:

أولا: فرنسا : والتي يمثل لها الساحل الإفريقي نقطة تقاطع مع جزء من إمتدادات " المنظمة الدولية الفرانكفونية" ، كون أن بالمنطقة مستعمراتها السابقة فهي ترى أن سابق استعمارها أكسبها حقا طبيعيا لمواصلة النفوذ الذي يصل حق التدخل في شؤونها الداخلية ما اذا إستدعت مصالحها ذلك فقد استطاعت فرنسا أن تستحدث أطرا بديلة لتثبيت موطأ قدمها بدول المنطقة من أهمها يشير الى الاتفاقيات والمعاهدات العسكرية الدفاعية الثنائية كتلك الموقعة مع السينغال في مارس 1974، و موريتانيا في سبتمبر 1976، والنيجر في فيفري 1977، ومالي في أكتوبر 1974²، حيث تمكنت من الحفاظ على تواجد وحداتها العسكرية الى الآن بتشاد وبوركينا فاسو وكوت ديفوار، كما شكل لها تصعيد وتيرة الأعمال الإرهابية بالساحل الإفريقي والتي من بين أكثر مظاهرها خطورة إختطاف الرهائن الأوروبيين الذين كان من بينهم الكثير من الفرنسيين ، المناسبة لإعادة بعث التدخل العسكري تحت غطاء التعاون وتأهيل القوات المسلحة لدول المنطقة³.

على الصعيد الإقتصادي " تشكل منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة لفرنسا منطقة نفوذ بإمتياز، ذلك أنها تؤمن لها حاجياتها الطاقوية المتعددة ، فهي تحتكر إستغلال اليورانيوم بالنيجر التي تحصي أكثر من 249 طن، والذي يمثل مصدرا أساسيا لبرنامجها النووي فضلا عن إستثماراتها الإقتصادية بمختلف دول الساحل الإفريقي.

¹ - وهيبه دالغ، مرجع سابق، ص ص 110،111.

² - Mhand Berkook, "Il Faut Revoir Notre Concept De Sécurité Nationale", (el watan, 48,2010), p 38.

³ - Bertand Barré, "Atlas ;Quels Cgoix Pour Quel Développement ?" Etudions Auderment (2007) , p 37.

إستثنار فرنسا بالنفوذ في سابق مستعمراتها الإفريقية التي تدخل في نطاقها منطقة الساحل الإفريقي ، جعل من كل حديث عن أي حضور لافت لنشاط اقتصادي لدولة أخرى بالمنطقة يعتبر تدخلا في مجال "محجوز سلفا".

لتعود بوادر الإهتمام الخاص الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي إلى سنة 1957، أين صادق البرلمان الفرنسي على قانون إنشاء " المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية – Commune Des Règions Sahariennes Organisation كاطار يضم:

- الأقاليم الصحراوية للجزائر.

- مناطق من إفريقيا الإستوائية الفرنسية.

- مناطق من إفريقيا الغربية الفرنسية¹.

إذ تعمل فرنسا على إحتواء المنطقة على المستويات الإقتصادية والعسكرية في إطار عنوان مكافحة الإرهاب لتغلف أطماعها الخفية الإستعمارية في مجمل القارة ومن زاوية أخرى نجد أن الإقليم أصبح يستقطب إهتماما دوليا واسعا ذلك سواء تقليديا أو تلك القوى الصاعدة بغية الهيمنة على الموارد بالإقليم ما دفع من تكثيف المبادرات والسياسات الفرنسية بالمنطقة حتى تضمن ديمومة وجودها. أين تطمح إلى تنويع سياساتها وحصر الساحل بمبادراتها يضاف على ذلك تسهيلات لها لمنح قروض لها، حتى لا تسعى هذه الأخيرة لدول أخرى، لتتقاسم التواجد مع فرنسا.

ثانيا: الولايات المتحدة الأمريكية : التي " تأخر إهتمامها بإفريقيا عموما والساحل الإفريقي بالخصوص بسبب ما إعتبرته بأنه منطقة نفوذ تقليدية لفرنسا"²، إلا أنها راجعت سياستها الخاصة بالمنطقة في السنوات الأولى لمرحلة ما بعد الحرب الباردة أين ظهرت "إفريقيا" كمنطقة منتجة للأزمات بسبب ما تعيشه من فقر وتخلف ولاإستقرار سياسي، ليظهر إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ولا سيما بعد الإعلان عن تأسيس ما بات يعرف " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي" بداية سنة 2007، ما أعطى لها برأيها- شرعية الإهتمام بالمنطقة الإفريقية عموما بسبب قيادتها ما أسمته " الحرب على الإرهاب".

فقد تجلى الإهتمام الأمريكي بالساحل الغفريقي " بتأسيس "القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة في إفريقيا- AFRICOM التي أعلنت الإدارة الأمريكية عن ميلادها الرسمي بتاريخ 06 فيفري 2007، ليتأخر موعد الإنطلاق العملي إلى أكتوبر 2008 بسبب

1- Yvan Jonchay,"L'infrastructure De Depat DU Sahara Et De L'organisation Commune Des Regions

Sahariennes (OCS)"',4 (1957) , p 174.

2 - Berkook,op.cit, p40.

تعثر محاولات إيجاد مقر رسمي لها بإفريقيا، ما دفع إلى إتخاذ مقر "القيادة الأمريكية بأوروبا- EUCOM بمدينة "شتوتغارت" الألمانية مقرا لها¹.

إلا أن إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة مرده أساسا إلى ما يمثله الساحل من رهانات إقتصادية، فلم تكن حجة مكافحة الإرهاب إلا غطاء لبسط نفوذها على مختلف مصادر وممرات البترول في المنطقة خاصة بعد الإستكشافات بمنطقة "غرب إفريقيا" الواقعة جنوب الساحل الإفريقي، أيضا نجد أن تشبيه منطقة غرب إفريقيا بـ "الخليج العربي" لغناها بالبترول رفعت من قدرة إفريقيا على تزويد الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 16% من 2015، لا سيما وأنه على درجة عالية من الجودة لموافقته للمعايير البيئية الأمريكية فضلا عن سهولة إستخراجه لوجوده على أعماق غير بعيدة استقطاب المنطقة للاهتمام الأمريكي ترجمة حجم إستثمارات كبرى شركائها البترولية في عمليات التنقيب بمنطقة حوض تشاد (جنوب بحيرة تشاد)، و النقل إلى ميناء الكاميرون على مسافة 1076 كلم ما يمكن من تصدير 225.000 برميل يوميا يضاف إلى ما ينتج من خليج غينيا.

ومن خلال ما برز من مصالح إقتصادية ورهانات إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بالساحل وخليج غينيا المحاذيين جغرافيا، وبالعودة الى الثنائية المركبة " للأمن الوطني الأمريكي" القائمة على الجمع بين محاربة الإرهاب وتأمين مصادر التزويد بالطاقة ، يتجلى بشكل أكثر وضوحا أن " افريكوم" ليست إلا حلقة من سلسلة السياسات والإستراتيجيات الأمنية الأمريكية في الساحل ، وأنها لم تأتي إلا لتأمين مصادر الطاقة والإستثمار في الوضع الأمني الغير مستقر بالمنطقة.

الثالث: الصين: إذا كان تأثير فرنسا في الساحل يتغدى من عمق وخصوصيات علاقاتها التاريخية ببلدان المنطقة و التدخل الأمريكي ظاهريا مكافحة الإرهاب المتخفية تحركه حماية و تعزيز النفوذ على موارد الطاقة وأهم طرقها العالمية ، فان الوصول الصيني الى الساحل يتميز بالهدوء والثبات وأغلب عليه اللغة الإقتصادية من استثمار وتعاون وتبادل تجاري، ما أثار تشاحن القوى الكبرى ذات المصالح والرهانات الاستراتيجية بالمنطقة، لتكون بذلك الصين ثالث متعامل اقتصادي مع إفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، فقد تضاعفت إستثمارات الصين في إفريقيا في غضون ربع قرن (ما بين 1980- 2007) بخمسين مرة، متقدمة بذلك على العديد من الدول التي لها موطئ قدم في القارة بحكم سابق تاريخها الإستعماري كبريطانيا والبرتغال وإيطاليا وهولندا.

لنتعدد الإستثمارات الصينية بالقارة الإفريقية عموما وبالساحل الإفريقي خصوصا، الأمر المستخلص من تتبع نشاطات الشركات النفطية الصينية ولا سيما " الوطنية البترولية

¹ - Sandrin Rospabè, "Les Determinants Economique De L'instabilité Sovio-politique : Le Conflit Du Nord Mali", Centre De Development De L'OCDDO(1997), p 174 .

* AFRICOM : United States Africa Command.

* EUCOM : United States European Command.

الصينية للتعاون- CNPC"، والشركة الصينية للببتروكيميا و التعاون -SINOPEC" اللتين رمتا يتقلهما في التنقيب والبحث في منطقة الساحل للإستثمار بالإكتشافات المحققة، حيث عقدت SINOPEC في نوفمبر 2003 اتفاقيتين مع النيجر مكنتا الصين من مباشرة أعمال التنقيب بمنطقة "عرق تينار" و "بيلما". وفي جويلية 2005 حازت "CNPC" على استغلال ما قيمته: 65% من الاكتشافات المحققة بموريتانيا في منطقة تنفتح على مساحة 10.630 كلم² تمتد على طول الحدود البرية مع السنغال، لتباشر أشغال تنقيب في مالي بعد قرار مباشرة الأشغال في إكتشافات بترولية تعود إلى ستينيات القرن العشرين حالت طبيعتها الجيولوجية دون مباشرة أعمال التنقيب والإستخراج منها، فكان الإستثمار في "حوض تاووني" غير بعيدا عن الحدود الموريتانية وكذا في مناطق متاخمة للحدود مع بوركينافاسو والنيجر، وإمتدت الإستثمارات إلى السنغال ونيجيريا التي إستطاعت أن تنفك بها ما نسبته: 45% من استغلال بعض أحواض النفط سنة 2006 لتدخل باب المنافسة المباشرة مع الشركات القائمة حينذاك بالمنطقة والتي من أهمها الشركة "Total" الفرنسية. فقد أثار كثافة التواجد الصيني بإفريقيا المصحوب بالتطور اللافت والنمو المتسارع لمؤشرات الإقتصاد الصيني الذي بلغ معدل نموه سنة 2008 نسبة 10%، تضاعف فيه الناتج الداخلي الخام للفرد بأربعة أضعاف خلال 30 سنة الأخيرة ليصل سنة 2008 الى 3180 دولار للفرد (14)، ما أثار شعور بالتهديد لدى العديد من القوى الإقتصادية الكبرى في العالم والتي تعيش إقتصادياتها أزمت مالية حادة¹.

من أوجه ذلك تحفظ "وزيرة المالية الألمانية" على هامش قمة مجموعة الثمانية المنعقدة سنة 2008، على سياسة الصين بإفريقيا المذلة- برأيها- بالتوازن المالي العالمي لا سيما ما تعلق منها بالمديونية بقولها: " نلاحظ أن هناك مصلحة تتعاظم للصين بشأن الموارد الإفريقية، وهو ما يتعارض مع سياسة مجموعة الثمانية القائمة على الحد من المديونية."، وهو ما عبر عنه الرئيس الفرنسي السابق " نيكولا ساركوزي" بتعبير أكثر صراحة في قوله: " لا أريد أن يقوم الغرب بكل شئ من أجل رفع المديونية من إفريقيا وتمييتها لتصبح مدانة للصينيين". أما تقرير "البنك العالمي" لسنة 2006 فقد أشار الى التواجد اللافت وغير مطمئن للصين بإفريقيا حيث تضمن: "...تشكل المحروقات ما نسبته 71% من واردات الصين من إفريقيا تتوزع أساسا على: 94% من بترول انغولا، و 80% من السودان إلا أنها أرقام تذكر بالتبادل غير الشرعي الذي كان أيام الإستعمار"².

وعلى هذا الأساس برز التنافس الدولي على المنطقة وأصبح العمل على ضمان تبعية تلك الدول إليها من خلال إستمرار تدفق المواد التي تزخر بها وإستنزاف مصادر ثرواتها وإمكانياتها، وهي بذلك تركز على تدعيم ظاهرة التبعية الإقتصادية الموروثة عن إستعمار

¹ - Sandrin Rospabè ,op. cit ,p175.

* CNPC : Chaina National Petroleum Corporation .

² - Sandrin Rospabè,op.cit, p 175 .

تلك الدول مع إبتكار أدوات وأشكال جديدة لهذه الظاهرة مثل الشركات متعددة الجنسيات، ونظام المشاركة للمحافظة على مصالح هذه الدول حيث أصبحت تطرح فكرة التدخل العسكري كطريق للعودة إلى القارة الإفريقية وذلك تحت عدة مسميات منها محاربة الإرهاب، لذلك عارضت الجزائر العديد من الإستراتيجيات الدولية في منطقة الساحل الإفريقي خاصة تلك الداعية إلى التدخل العسكري.

المبحث الثاني: العوامل المسؤولة عن التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

ظهر النقاش حول موضوع إتساع مفهوم الأمن مطلع الثمانينات والتسعينات لإعادة الصياغة والنظر في اختزاله في المجال العسكري ومن تم الحديث عن إتساعه أو فتحه، ويقصد بتوسيعه إتساع لائحة التهديدات إلى مواضيع غير العسكرية التقليدية للدولة وإمكانية اتخاذ أرضية الدراسات الأمنية من وحدات غير دولانية.

لم يكن بالإمكان طروء التغيير في المناهج الأمنية لو لم تتغير بنوية التهديدات المصنفة لمفهومنا الأمني لإحتوائها ولطريقة إدراكنا لها إذ توجد هناك صورتين للعالم متميزتين في موضوع الأمن : عالم ممتلئ بالتهديدات الكلاسيكية، أين يظهر العنف المسلح كألية لحل الإختلافات السياسية وإشكالياتها وعالم متقدم يتشكل من الدول القوية التي إبتعد عنها تقريبا مفهوم الحرب غير أنها تشكو من مظاهر جديدة على غرار الإرهاب والإجرام، أي تهديدات غير مادية في طابعها فالرأي العام بهذه الدول واعي ومدرك بمخاطر هذه التهديدات و التي أصبحت تشكل تهديدا يوميا لها يتجاوز ذلك التهديدات التقليدية في الخطورة.

المطلب الأول: التحول في طبيعة التهديدات الأمنية

ظهرت بعد الحرب الباردة تهديدات عديدة، و التي لم تعد توجه مباشرة ضد الدولة ومصالحها الحيوية كوحدة اقليمها، وأصبحت الصرعات على المستوى الداخلي تتفاقم وتزيد عبئ على الاقتصاد العام، وعلى منطقتي الإندماج مؤدية بذلك إلى تزايد العنف والهجرات الجماعية لذا أصبحت الرهانات الحقيقية تتجلى في التنمية، لقد عملت الحرب الباردة على تهميش التهديدات الجديدة، وذلك لأولوية التسابق في التسلح والهيمنة على دول أخرى وبنهاية الحرب الباردة برزت من جديد للظهور إذ أصبح الإجرام الفقر والإتجار بالمخدرات، والإتجار بالسلاح، الأوبئة واللاجئين تهدد الدول والنظام الدولي بأكمله هذا التحول عمل من فكرة ضمان الأمن كتصور سائد في المنظور الواقعي إلى الإستثمار لأجل الإبقاء على الإستقرار لإقامة نظام مستقر وسوق شاملة، وأصبح الأمن يعني أكثر تأقلماً مع الإعتدال المتبادل الذي يدرج كذلك الإستقرار السياسي بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان¹.

¹ - فريدة حموم ، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، (كلية الاعلام والعلوم السياسية بجامعة الجزائر، 2003 2004)، ص34.

أولاً: التغيير في طبيعة النزاعات في و تفاقم الحروب الأهلية

يعتبر التغيير في النزاعات وأشكالها أهم تغيير أو أثر عرفته نهاية الحرب الباردة ، فبعدها كانت جل الحروب بين الدول بإسناد أحد العملاقين للأطراف المتصارعة أصبحت الحروب أكثر توجها نحو التنازع الداخلي والملاحظ هو تزايد المناطق المتفجرة والتي إحتوت فيها الشروط الإقتصادية والإجتماعية المناسبة مع فشل الدول في السيطرة عليها. تبقى هذه الحروب على خاصية فوضوية العالم بحكم تطورها داخل المجتمعات أي ترتهن سكانها ومن هنا أنت تسمية الحروب المدنية أي لا تنفقت هذه الحروب فقط من رقابة مركز القوة ولكنها تنتهك القواعد الموضوعة على مدى قرون للتقليل من وحشية الحروب خلال الحرب الباردة حيث تحولت الحروب إلى مواجهات بالوكالة مع منع تطورها لمواجهة نووية بين الطرفين، ويبقى اليوم التسائل حول زيادة الفاعلين غير العقلانيين وحول مسألة الصراعات بدون نظام أو أهداف سياسية و في نزاعات عصابات أكثر منها نزاعات جيوش كما وقع في سيراليون ورواندا فهي لا تتشابه إلا قليلا الحروب بشكلها التقليدي.

بالتالي ومن خلال التغيير في بنية النزاعات الدولية ظهرت تهديدات جديدة كانت مهمشة فترة الحرب الباردة وذلك لأولوية السباق نحو التسلح و الهيمنة على دول أخرى، لعل من أبرز هذه التهديدات نجد مايلي:

1_ اللاجئين: يعتبر أهم تجلي لما سارت إليه طبيعة النزاعات التي تلت الحرب الباردة، هي حركة اللاجئين السريعة والخطيرة فاللاجئين لهم القدرة على زعزعة إستقرار الدولة المستقبلية لهم وهو الأمر الذي شوهد في جمهورية الكونغو بعد المدبحة الرواندية، فكم الحرب الأهلية بصفة تامة، يجر المقاتلين إلى اللجوء للمنافي بأسلحتهم ودخائرهم خالقين بذلك حالة من اللإستقرار و اللأمن ولا أمن بالنسبة للشعوب المستقبلية لهم وقد بلغ عدد اللاجئين الذين تعنى بهم المفوضية السامية للاجئين مطلع جانفي 2001 أكثر من 21 مليون لاجئ .

2_ تزايد عدد الضحايا المدنيين: عرفت الحروب الكلاسيكية التصارع بقيام التصارع بين جيوش نظامية، أين يعتبر جل الضحايا عسكريين، غير أنه بعد الحروب الأهلية تغيرت المعادلة وأصبح المدنيين يشكلون الأغلبية الساحقة في الصراعات بين مختلف الجماعات العرقية والإثنية وبالخصوص الأطفال والنساء. مطلع هذا القرن كان عدد الضحايا المدنيين في الحروب الدولية لا يتجاوز 5% ليرتفع إلى أكثر من 90 % بالتسعينات وذلك لبروز حروب ذات بعد مدني وفوضى السلاح¹.

3_ فقر وجوع السكان: أصبح الجوع والفقر سمتين ملازمتين للنزاعات بالخصوص في افريقيا فأصبح ملازمين لحركة اللاجئين وتنقلهم، وتضاعف المعاناة بالمجاعة التي تزداد اعتبارا لتحكيم البنية الاقتصادية للمجتمعات وتفشي الأمراض الفتاكة والمعدية (السيدا،

¹ - فريدة حموم، مرجع سابق، ص 34.

والكوليرا) مع نقص المياه، وبحسب المفوضية السامية للاجئين فابنتهاء العداء بين المعسكرين وتوسع الصراعات المسلحة داخل الدولة، تباطئ المجتمع الدولي بمصادر اللأمن: الصراعات بين الجماعات، العنف المجتمعي، الفقر، الإرهاب، اللاجئين ففي 1993 جل اللاجئين كانوا ضحايا للنزاعات العرقية وكانت قوات حفظ السلام تهدف للفض بين المتقاتلين في الحروب.

ثانياً: إعادة الصياغة في المفاهيم الأساسية المتصلة بالأمن

إعادة تشكيل بناء جديد للأمن لا بد أن تسايره رؤى وتصورات جديدة للمفاهيم المتصلة به، فبعد الحرب الباردة وانعكاسات العولمة أدت بالمنظرين لاعادة التصور والنظر في مفهومية الأمن بل وتعداه ذلك إلى كل المفاهيم الشائعة على الساحتين العالمية والأمنية.

1_ **القوة:** إختزلت الواقعية بالبداية القوة في المجال العسكري، قبل تصنيف القوة الإقتصادية في المعادلة، فقوة الدولة هي التي تحدد مكانتها بالساحة الدولية وأولوياتها في المحافظة على مصالحها العليا، بأحداث تقدمها العسكري غير أنه بتزايد المصالح والعولمة في الإقتصاد أصبحت القوة هي الإستطاعة على تحقيق الفوائد سواء سياسية أو إقتصادية في أي وضع كان.

2_ **المصلحة:** إذ لم تعد المصلحة مختزلة في تحقيق أجندة الدولة كما بناها التصور الواقعي ، بل تعدتها و إتسعت لتمس مصالح الأفراد و أنشطتهم، بإعتبار أن التهديدات المستجدة لها القدرة على المساس بأمنهم في حال عجزت الدولة عن مراقبتها، لذلك أدرجت مصلحة بقاء الأفراد والتماسك الإجتماعي من بين أولوياتها وذلك ماركزت عليه مقاربة الأمن الإنساني.

إذ نجد أن إفريقيا لا تنحصر مصالحها فقط في مضاعفة تسليحها لحماية إقليمها، إذ تعدت المخاطر الأمنية بها إلى الإقتتال الاثني كما يرى التصور البنائي بالإضافة إلى مشاكل أخرى الفقر والأوبئة... الخ .

3_ **الحدود والسيادة:** إذ لم يعد أمن الدولة و بقائها محصور ضمن إطار حدودها الجغرافية ولا في نطاق سيادتها، بل تعداه ليرتبط بالوحدات الاقليمية الأخرى إذ لا يمكن تحقيق أمن الدولة بمعزل عن إقليمها الذي تنتمي اليه وذلك ما أشار له "باري بوزان" في مفهومه لمركب الأمن الإقليمي الذي يرتبط فيه أمن مجموعة من الدول ببعضها البعض إذ يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الإقليمي، كما يقوم الطرح النظري الذي أسسه بوزان على مبدأ أساسي يتمثل في إعتبار الأمن الاقليمي ظاهرة علائقية، ما يعكس عدم قدرة أي وحدة على تحقيق أمنها بعيدا عن محيطها الإقليمي.

4_ **العنف و الحرب:** إذ تراجع عدد الحروب الدولية مقارنة مع النزاعات الأهلية وذلك يعود إلى العولمة على المستوى الإقتصادي و بروز النزعة الليبرالية التي تحد التصادم

بين القوى الدولية من خلال الإطار المؤسسي الذي ينظم العلاقات الدولية، إضافة إلى كلفة الحرب التي تجعلها غير عقلانية¹.

المطلب الثاني: أزمة بناء الدولة في الساحل الإفريقي

من بين أهم التحديات والمشكلات التي تواجه الدول في منطقة الساحل الإفريقي نجد بناء الدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال، فمن غير الممكن أن تجد هذه الدول آليات لبناء مؤسساتها في ظل الموروث الاستعماري والتباين القبلي والإثني داخل هذه المجتمعات الناجم عن:

1/ إشكالية الحدود الموروثة عن الإستعمار:

إذ تعود حدود الدول في منطقة الساحل الإفريقي إلى المستعمر الذي رسم حدودا دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المجتمعات والتركيبة الإثنية والعرقية في منطقة الساحل الإفريقي، إذ يمكن القول أن هذه الحدود وضعت بشكل مدروس لتقسيم ما هو مقسم لزيادة الصراعات في الدول التي إستعمرتها.

حيث نجد أن المستعمر ركز في دول الساحل الإفريقي على بناء الدولة في الجهة الجنوبية لهذه الدول وجعلها القلب النابض لها باستثناء السودان التي جاءها الأنجليز من الشمال لكن المستعمر الفرنسي ركز على دول التي كانت تحت سيطرته في الساحل الإفريقي على الجزء الجنوبي لإعتبارات كالكثافة السكانية والتنوع البيولوجي والبيئي.

ف نجد مثلا مالي أقامت فرنسا الدولة المدنية فيها في الجنوب مع جعل نهر النيجر كخط فاصل مع الشمال مما عرضه إلى الإهمال والتهميش وجعل في الشمال مجموعة من التكتلات العسكرية وهذا ما خلق معضلة بعد الإستقلال لدى حكومات هذه الدول في خلق توازنات سياسية وإقتصادية وإجتماعية بين الشمال والجنوب في بناء العملية التنموية في دول الساحل الإفريقي.

لهذا نجد أن الحدود التي أفرزها الإستعمار و تقسيماته أدت إلى بروز ما يعرف بأزمة الإندماج الوطني والذي يتمثل في التعدد اللغوي والعربي إذ تصل في الدولة الواحدة 20 لغة محلية وأيضاً التعددية الدينية، هذا كله أدى إلى عدم الإندماج الوطني والذي إنعكس على الإندماج الإقليمي والقاري عموماً أي الصراعات بين الدول الإفريقية في حد ذاتها.

إلا أن الأمر لم يتوقف هنا حيث قد عمل الإستعمار على خلق تمايزات إثنية داخل المجتمعات الإفريقية سواء من إعادة ترتيبها أو خلق طبقات جديدة أين يتم توزيع المناصب والمكاسب حسب المصالح الإستعمارية أثناء الإستعمار و ما بعد الإستقلال في إطار ما يعرف بسياسة فرق تسد.

كما قد قام المستعمر بتكوين نخبة مشبعة بالثقافة الإستعمارية الفرنسية سواء سياسياً أو عسكرياً تعمل على تأهيلهم لمسك زمام السلطة في مرحلة ما بعد الإستقلال في إطار

¹ - فريدة حموم، مرجع سابق، ص 30.

ربطها لغويا واقتصاديا وثقافيا بفرنسا وهذا ماكان، كما يعتبر مؤتمر برلين عام 1884 نقطة البداية لتقسيم إفريقيا وفق المصالح الأوروبية فهذه التقسيمات أثرت فيما بعدما يعرف الدولة الوطنية التي لم تستطع أن تتخلص من الإرث الإستعماري لها بالإضافة إلى الاختلافات الإثنية الموجودة¹.

لكن هذا التقسيم الداخلي أظهر فيما بعد أن المناطق الشمالية تتمتع بوجود المواد الطبيعية و المعدنية والطاقوية لم تكتشف في تلك المرحلة كالبتترول في شمال تشاد واليورانيوم في شمال النيجر و احتياطات من الذهب والبتترول في شمال مالي وبالتالي خلق صراع ما بين الحكومات المركزية في دول الساحل الإفريقي والأقليات والإثنيات خاصة الطوارق الذين يعيشون في الشمال والذي يتميز بصعوبة طبيعته الصحراوية وندرة الموارد المائية مقارنة بجنوب هذه الدول، فأصبحت الحكومات المركزية تبحث عن آليات كيفية الإستفادة من هذه الموارد الطاقوية والمعدنية كمورد إضافي لهذه الدول في المقابل السلم والإستقرار فيها ولكن مع نفس السياسات القائمة على التهميش بهدف البقاء في نفس الحلقة التصارعية بين مختلف مكونات المجتمع في دول الساحل الإفريقي.

2/ أزمة دمج الأقليات في المؤسسات الرسمية وسياسة الإقصاء بدول الساحل الإفريقي:

تعتبر مسألة دمج الأقليات والأثنيات في المؤسسات الرسمية وتقاسم السلطة وعدم إحتكارها أحد أهم التحديات و الأسباب التي خلقت فشل دولاتي في دول الساحل الإفريقي، حيث نجد أن هيمنة قبيلة معينة على السلطة يدفع بالأثنيات الأخرى أن تطالب بحصة تمثيلية لها في هذه المؤسسات لكن الملاحظ و المعمول به في هذه الدول هو تهميش واقصاء القبائل الأخرى، كما هو الحال بالنسبة لمسألة الطوارق التي تمثل أهم تحدي مشترك في تحدي الأقليات بدول الساحل الإفريقي خاصة مالي والنيجر وتشاد بحكم تواجد الطوارق بكثرة في هذه الدول مقارنة بموريتانيا والجزائر وليبيا، وهو ماتوضحه الخريطة الآتية:

¹ - فؤاد جدو، مرجع سابق، ص ص121، 122.

الشكل رقم 2: خريطة تبين توزيع الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي¹:



المصدر: إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، (مركز الجزيرة للدراسات)، في:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html>

كما أن قيام الأنظمة السياسية في إفريقيا والساحل الإفريقي على مبدأ التوارثية في أنظمة الحكم، أي أن السلطة قائمة على فرد واحد بعينه يستغل الإرث في خدمة مصالحه الشخصية و المقايضة بها مع النخب الحاكمة مما يزيد من درجات الفساد في هذه الأنظمة كما يخضع مؤسسات الدولة إلى توجهاته ومصالحه، إذ نجد أن حكومة مالي والى غاية 1993 لم تسمح للطوارق في الجيش المالي وإن كانوا موجودين فإنهم ممنوعون من الترقية².

إذ إندلعت في النيجر ومالي نزاعات عام 1990 أين طالبت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد بفيدرالية مندمجة بين شمال النيجر وشمال شرق مالي لكن تم إبرام إتفاقية سلام في أبريل 1995 في الجزائر ينص على التخلي عن مطالبة التوارق بالحكم الذاتي والقبول باللامركزية.

لتندلع بعدها في أغاديس في النيجر عام 2007 بقيادة حركة النيجريين للعدالة حيث تطالب بتقسيم عائدات اليورانيوم بين الحكومة والجماعات المحلية، إلا أن هذا التباين وتهميش قبائل عن أخرى أدى إلى بروز صراعات وحروب أهلية كما حدث في تشاد وفي مرحلة ما بعد الإستقلال مما دفع بالمستعمر إلى العودة مرة ثانية لحسم الموقف في هذه الدول، وأثناء تواجد المستعمر في هذه الدول جعلها تابعة بشكل مستمر به في حل النزاعات أو تقسيم الثروة و المناصب. الذي طالما كان سببا في هشاشة الدول الإفريقية من خلال المساهمة في إضعاف الاندماج الوطني والتوزيع غير العادل للثروة فيها.

¹ - إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، (مركز الجزيرة للدراسات)، في: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html> تاريخ الإطلاع على الموقع (2022/03/15).

² - فؤاد جدو، مرجع سابق، ص119.

وبالتالي نجد أن الدول الثلاث (مالي، النيجر، تشاد) لم تستطع إيجاد آليات لدمج الطوارق في مؤسساتها الرسمية خاصة الجيش أو إعطاء الأولوية لهم في تولي المناصب السياسية والإدارية على عكس ما قامت به الجزائر أين أعطت للطوارق خصوصية لهم وادمجتهم في كل المؤسسات الرسمية الوطنية ولهذا نجد منذ إستقلال دول الساحل وهي تعيش مشاكل صراعية مع الطوارق في أقاليمها مما خلق حالة عدم الإستقرار بها¹. ومن هنا يمكن حصر أهم أسباب عدم الإستقرار وبناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي كما يلي:

1/ الفشل السياسي للدول بحيث أن عدم قدرة هذه الدول على ممارسة السيطرة المنظمة على مجموع ترابها يعد الإشكالية المركزية المغذية لمخاطر الإستقرار والنزاعات المسلحة.

2/ عسكرة متزايدة للمنطقة فهذه العسكرة تساعد على إنتشار السلاح برغم وجود إتفاقية للمجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا تمنع إنتشار الأسلحة الكبيرة والصغيرة.

3/ الضغط الديمغرافي حيث تعرف المنطقة تزايدا ديمغرافيا سريعا يتسم على كونه متأخرا ويتوقع أن يصل في عام 2040 الى 150 مليون نسمة في هذه المنطقة.

اذ أنه يمكن التنويه الى أن ضعف الدول في ممارسة الرقابة على المجال الترابي يعود لضعف قدرات هذه الدول على ممارسة هذه الرقابة، لأن الرقابة على المجالات الصحراوية الواسعة لا يمكن أن تشبه في كل الحالات الرقابة على السهول حيث تركز الدول في المناطق الصحراوية على المناطق التي فيها ثروة بترولية والنفط وتحتاج الدولة إلى موارد هائلة لممارسة مستوى دائم من التأهب الأمني والعسكري في الصحراء.

أيضا يمكن أن نحصر أسباب الفشل الدولاتي في منطقة الساحل الإفريقي فيما يلي:

1/ أزمة الشرعية: ويقصد بها أزمة الشرعية السياسية وما يترتب عنها من القضايا المتعلقة ببناء الدولة حيث نلاحظ بوضوح عمق تجدر الأنظمة والنخب السلطوية والتي تفتقد في مجملها إلى الشرعية السياسية والتي أدت إلى الأزمات السياسية مما يفقد التواصل بين تلك الأنظمة وشعوبها وهذا ما يؤدي إلى فتح باب التدخل الأجنبي.

2/ أزمة التغلغل وتقصد بها عدم قدرة الدولة على مراقبة وبسط نفودها على جميع أقاليمها مما جعلها تتقاسم سلطتها مع منظمات تحت الدولة كالجماعات والمنظمات الإجرامية وهذا ما شهده في مالي وتشاد .

3/ أزمة الفساد: اذ تعتبر 70% من دول الساحل الإفريقي تعاني من الفساد ولم يتجاوز من 10 من مؤشر الفساد.

4/ إنتهاج سياسة علمانية من قبل هذه الدول تقضي على الزوايا والبعد الروحي لها في إطار مبادئ الإشتراكية خاصة في مالي والنيجر في فترات زمنية ماضية رغم أهمية هذه

1 - المرجع نفسه، ص120.

الزوايا وأبقت على هذا الأسلوب في الوقت الراهن مما أضعف دور هذه المؤسسات التي لها أهمية في تلاحم المجتمع والقضاء على التفرقة في ما بينه.

إلى جانب كل هذا نجد أن اعتماد الدول بعد إستقلالها على مبدأ الإنحياز المقصود أو غير المقصود في عملية توزيع الثروات والمناصب فأحيانا يمثل النخب الحاكمة إلى قبيلة أو عشيرة معينة لحسابات مصلحة وإقتصادية وإجتماعية وأحيانا يتم تجاهل منطقة بدون قصد نتيجة سوء التخطيط مما دفع إلى بروز تفاوتات إجتماعية وبالتالي الدخول في صراعات وعدم الإندماج الوطني في إطار ما يعرف بأزمة التوزيع¹.

أيضا نجد أنه من أبرز ما واجهته هذه الدول إشكالية تنظيم الحكم وتطويره بما يتلائم بحاجيات هذه المجتمعات خاصة أن معظم هذه الدول اعتمدت على أنظمة حكم إشتراكية التي تقوم على الحزب الواحد والشمولية وإقصاء الآخر وهذا ما لم يكن يتلائم مع الواقع الإفريقي، وكانت معظم هذه الأنظمة تقوم على القمع والتعسف والفساد السياسي والمالي مما يدفع إلى تزايد الصراعات الداخلية فيها وبالتالي يمكن أن تلخص أهم العوامل المؤثرة في عملية بناء الدولة في إفريقيا وهي الخيارات الإيديولوجية للقادة الأفارقة وللتحديات السياسية والإقتصادية وميزات الخبرة التاريخية للمستعمر، فهذه الأنظمة حافظت على الأجهزة الإدارية والبيروقراطية التي تركها المستعمر أثناء مرحلة الإحتلال مما جعلها ترتبط مع النظم الموجودة في الدول الأوروبية، ولكن مع فارق أساسي وهذا أن النظم الإدارية في أوروبا إرتبطت بطبيعة الأنظمة السياسية الديمقراطية، والتي كانت تتطور أما في الدول الإفريقية فحافظت عليها جامدة في بيئة تسلطية وهذا أعطاهم تخلفا أكبر وجعلها تابعا أما في إطار الفرانكفوني أو الكومنوالث².

بالتالي نجد أن كل هذه العوامل السابق ذكرها تشير إلى أن العجز الوظيفي للدولة في الساحل هو أحد المسببات الرئيسية للمشاكل الممتدة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي³، مما إنعكس سلبا على دول الساحل الإفريقي في تحقيق معدلات نمو تسمح بتحقيق الاستقرار لدى شعوبها، إلى جانب الدور الأساسي الذي لعبه المستعمر في إبقاء دول الساحل الإفريقي تابعة له وتدور في حلقة الفشل والتخلف من خلال ربط الأنظمة بمصالح الدول المستعمرة وعلى رأسها فرنسا والحرص على إستمرارية الأنظمة التي تخدم مصالحها حتى ولو كانت فاسدة ولا تحترم حقوق الإنسان مما جعلها تتعامل بإزدواجية في هذا الملف.

1- المرجع نفسه، ص ص 122، 123.

2 - المرجع نفسه، ص 124.

3 - عربي بومدين، فوزية قاسي، المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية، مجلة المستقبل العربي، ع. 456، (فيفري 2017)، ص 130.

المطلب الثالث: إشكاليتي التخلف وغياب التنمية

تعتبر الدول بالساحل من أكثر البلدان في العالم فقرا وتخلفا على كافة المستويات وبجميع الميادين الصحية، التعليمية، الإقتصادية، فالتنمية بالنسبة لهذه الدول يعد حلما وذلك نتيجة لإنعدام الموارد التي تساعد في خلق وبناء تنمية حقيقية تساهم في بناء وضع إقتصادي ومستوى معيشي أفضل لسكان المنطقة.

أولاً: طبيعة تخلف دول الساحل

تتميز دول منطقة الساحل بإقتصاديات هشة وبتفشي مظاهر التخلف على مستوى كل قطاعاتها ومنه نقسم هذه المظاهر إلى أقسام أساسية وهي:

-**التخلف في التعليم** : أي أن جل دول الساحل تصنف في صدارة الدول الأكثر إنتشاراً للأمية حيث تزيد نسبة الأمية في بلدان مالي، النيجر، موريتانيا عن 80% من عدد السكان وتصل إلى حدود 18% في الجزائر وهذا يعود لتأخر الإستقلال في هذه الدول والوتيرة البطيئة للبرامج المكتملة والمستوى المتدني للثقافة الشعبية والإنتشار الواسع للخرفات وغيرها من المظاهر البدائية التي تطبع الدول بالساحل وبدرجة أقل موريتانيا.

- **التخلف في التنظيم الإداري**: يعود ذلك لتفشي التخلف في التعليم والأمية المنتشرة التي تغدي العصبية القبلية على حساب الإنتماءات الدولائية.

- **التخلف في التنظيم السياسي**: تطبع الدول الثلاث مالي، النيجر، موريتانيا مظاهر سياسية حيث تشهد غياب التداول السلمي على السلطة وتعرف عديد الانقلابات مع غياب لمؤسسات سياسية القادرة على التسيير و التحكم بالأوضاع .

- **التخلف الإقتصادي**: تطبع الوضعيات الإقتصادية للدول الساحلية بالمأزومية والخطورة بإستثناء الجزائر، وذلك ما يجعلها مصدر قلق وذلك لما لها من تداعيات وتحديات أمام هذه الحكومات باعتبار أنها الأفقر والأفضل في العالم لعدة عوامل متداخلة منها ماهو تاريخي مرتبط بالاستعمار، وكذلك بسبب الانتشار الواسع لمظاهر التخلف ما يعقد ويصعب من تحسين الأوضاع الإقتصادية، إضافة إلى ذلك كونها مناطق تتسم بالهشاشة الأمنية وغياب الإستقرار السياسي كما عرفت هذه البلدان العديد من الانقلابات العسكرية مما ينعكس بالسلب على وضعها الإقتصادي المأزوم¹.

إن التطرق للتنمية بدول الساحل أمر يثير الإستغراب فعلى سبيل المثال إقتصاد دولة النيجر نشهده يعتمد على المحاصيل الزراعية زيادة على ذلك صادرات اليورانيوم حيث أن النيجر أكبر إحتياطي من اليورانيوم في العالم كما أن النيجر تعتمد في ميزانيتها على معونات الدول المانحة حيث تشكل 50% من ميزانيتها، مايعطي صورة قاتمة لهذا الإقتصاد العاجز في تحقيق تنمية توفر لسكانهم مناصب عمل تحيدهم عن النشاط في الجريمة المنظمة

¹ _ محمد سعيد القشاط . الأسبوع الثقافي لولاية تمنراست بالجزائر العاصمة عمق و ثراء، دار الثقافة لولاية تمنراست (صادرة عن وزارة الثقافة في اثار الجزائر عاصمة الثقافة العربية)، 2007.

والإرهاب، فالإقتصاد النيجيري يعتمد على المساعدات الخارجية فالناتج المحلي الإجمالي الخام للنيجر قدر سنة 2009 ب 19.206 مليار دولار¹.

وهذا لا يختلف عن كل دول الساحل بإستثناء الجزائر إذ داومة على منح مساعدات إقتصادية لمالي شملت أمور عسكرية لضبط شمالها والمناطق المتاخمة للجزائر.

ثانيا: الإفتقار التنموي و تنامي التهديدات الأمنية بدول الساحل

هيئة الغياب التنموي والإنتشار الواسع للفقر البيئة الخصبة إلى نشاط الجريمة المنظمة الإرهاب الإتجار بالمخدرات والإختطاف بالخصوص في الشمال المالي المحادية للحدود الجزائرية بالعقد الأخير فالبرغم مما تتميز به دول الساحل الإفريقي من وفرة الموارد الطبيعية، إلا أن هذه الثروة لم تترجم إلى واقع إقتصادي أو تحسين المستوى المعيشي ضمن ما يعرف بالفقر وسط الوفرة، الذي يعود إلى سوء التسيير وفساد النخب الحاكمة وضعف الدولة فيها، وهنا توجه الإنتقادات لهذه الدول التي لا تراعي أهمية التنمية المحلية من أجل الاستقرار، أين نجد أن الدول التي تحتل المراتب الخمس الأخيرة في مؤشر التنمية البشرية في العالم حسب الأمم المتحدة هي الدول الإفريقية خاصة دول الساحل الإفريقي أين إحتكرت هذه المراتب كل من مالي و النيجر وتشاد و بوركينافاسو إلى جانب دول أخرى وهذا من الفترة التي تمتد من سنة 1990 الى 2007 وهي فترة طويلة لم يتغير ترتيب هذه الدول في هذا المؤشر مما يبين أن الوضع الإقتصادي و السياسي والإجتماعي لم يتغير في هذه الدول التي تبقى تعاني من تراجع في الأداء التنموي والذي ينعكس على حالي الإستقرار في دول المنطقة عموما.

إذ بلغت قيمة الدين الخارجي لدول الساحل الإفريقي سنة 2005 حوالي 176.7 مليار دولار حيث تشير تقارير المنظمة العالمية للفساد بأن سبع دول من الساحل الإفريقي ضمن عشرين دولة هي الأكثر فسادا في العالم ومن هنا نجد رقم الديون كبير بسبب غياب الحوكمة والرشادة في تسيير القطاعات والنشاطات الإقتصادية².

¹ _ الحركات المسلحة التارقية تهدد المنطقة بالإنفجار. جريدة الخبر الجزائرية ، ع 5621، (يوم الأربعاء 29 أبريل 2009)، ص 47.

² - فؤاد جدو، مرجع سابق، ص ص125، 126.

الشكل رقم 03: جدول يمثل مؤشر التنمية البشرية في الساحل الإفريقي¹:

الدولة	الرتبة الفقر	دليل التنمية البشرية	دليل الرتبة
النيجر	0.584	0.348	188
تشاد	0.545	0.392	185
بوركينافاسو	0.508	0.402	183
مالي	0.496	0.419	179
موريتانيا	0.291	0.505	156

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2015، الجدول بتصريف (الباحثة).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن دول الساحل تحتل المراتب الأخيرة في تقرير التنمية البشرية حيث تحتل النيجر المرتبة الأخيرة ما يؤكد على الأوضاع المعيشية المتدنية في المنطقة و هذا بتفشي ظاهرة الفقر حيث تصنف في خانة الدول الأفقر في العالم ما يشير الى حالة الضعف و اللااستقرار.

إلا أن إرتفاع مؤشر الفقر يرجع بالدرجة الأولى إلى غياب العدالة في توزيع الموارد وهي إحدى الظواهر البارزة داخل مجتمعات الساحل الإفريقي حيث تنفرد القلة الحاكمة بكل الموارد المتاحة ويقع عبئ الحرمان على الشعب، هذا ما تسبب في إشكالية تفاوت و صراع طبقي حاد و تفاقم أزمة التوزيع. ومن هنا نجد أن الفشل الإقتصادي في الساحل يرجع أساسا إلى ظاهرة الفساد السياسي باعتبارهما قطاعين مترابطين يكملان بعضهما ويؤثران في بعضها البعض.

المطلب الرابع: الأمن الصحي و البيئي

أولاً: المشاكل الصحية

أصبحت الدول الفقيرة عرضت للإنتشار الواسع للأوبئة والتي تفتك بمواطنيها مهددة بزوال عنصرها البشري وبالخصوص في إفريقيا كما تبدو على هذا الحال دول منطقة الساحل وتتجلى الأوبئة الخطيرة في الإيدز، اذ لا تمس فقط الصحة وانما تتجاوزها إلى التنمية فمحاربتها لا تستدعي فقط مخططات وطنية ولكن كذلك برامج للحد من الفقر حيث يعتبر الإيدز أخطر الأوبئة إذ يعطل الإقتصاد والأمن والإستقرار السياسي، جعل التقرير الأممي للتنمية سنة 1998 الإيدز أكثر الأمراض فتكا لخطورته عن باقي الأمراض وذلك لأنه يمس الأفراد في مراحلهم الإنتاجية ولا يوجد أي علاج أو لقاح له والعمل الذي تتبناه الدول هو كبح انتشاره والتقليل منه، ففي نهاية 1997 بلغ عدد الحاملين لعلامة +310 مليون نظيرة 23.3 مليون نسمة سنة 1996 أي 16 ألف حالة جديدة يوميا ومن بين هذه الحالات

¹ - تقرير التنمية البشرية 2015.

الجديدة نجد 90% منها في الدول النامية ، 40% منهم نساء ، 50% منها تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة (8.2 مليون يتيم بسبب الايدز) وحسب إحصائيات البنك الإفريقي للتنمية سنة 2002 فإن عدد الإصابات بالمرض وصل إلى 40 مليون مصاب نهاية سنة 2001 أي نجد أكثر من 28 مليون في افريقيا الصحراوية 55% منهم من النساء، ولا ننسى أن كل طفل تضعه امرأة مصابة يعني أنه حامل للفيروس.

في تقرير المنظمة العالمية للطفولة يونيساف الأطفال في العالم لسنة 2002 وحسب إحصائيات قدمها صندوق الأمم المتحدة للطفولة نجد أن 1 من 2 من حاملي الفيروس الجدد تحدث لدى الشباب من 15 إلى 24 سنة هناك حاليا 1.4 مليون طفل حامل للفيروس تقل أعمارهم عن 15 سنة¹، 80% من الحاملي للفيروس الأقل من 15 سنة هم أفارقة، منذ ظهور الوباء 4.3 مليون طفل اقل من 15 سنة مات بسببه. أيضا في 2002 نجد 13 مليون طفل من 14 سنة فقدوا على الأقل أوليائهم بسببه ولو أخذنا مثلا واقع الإيدز في الساحل الإفريقي وإفريقيا نجده حقا يشكل تهديدا فعليا.

فتهديد الإيدز وآثاره على الأمن الإنساني كبيرة جدا للغاية، إذ تبنى مجلس الأمن الأممي مؤخرا قرار رقم 1308 يؤكد فيه على المعضلة الصحية التي أحدثها الوباء ويديرها بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفتح حوار بخصوصها ومنذ ذلك الحين أحيلة قضية متابعتها على السكريتاريا الأممية حول الايدز، كإشكالية أمنية كذلك تبنى مخطط عمل شاملا ومركزا خاصة على عمليات حفظ السلام.

ثانيا: المشاكل البيئية

يعتبر التلوث من أكبر المهددات للأمن البيئي والصحي وللحفاظ على البقاء للجنس البشري، ويجلى التلوث البيئي في عنصرين أساسيين: تدهور البيئة و تلوث الجو. **أ_ التدهور البيئي:** ويصنف فيه تدهور الغلاف النباتي الناجم عن إزالة الغابات التصحر الأراضي المالحة ففي سنة 1997 م هناك حوالي مليار شخص تنعدم لديهم المياه الصالحة للشرب فحسب تقرير (pnud) 3/1 من السكان تنعدم لديهم الموارد المائية العذبة، كما هنالك ما يقارب 80% من الأمراض بالعالم الثالث ترتبط بجودة المياه .

غياب التنوع البيئي حيث هناك 25% من الأدوية تتواجد بالطبيعة ، وغياب التنوع البيئي يهدد القدرة الدفاعية ضد هذه الأمراض الجديدة.

ب_ التلوث البيئي الذي يتسبب في السرطان ومشاكل على مستوى تحولات الخلايا، بعد تلوث الهواء مسؤول عن 2.3 مليون حالة مرض تنفسي، لذلك لا يمكن نفي أن التلوث البيئي سبب مهدد للأمن الانساني ، إذ يتسبب في الفقر من جهته في جزء آخر في حالة اقتلاع أشجار والتصحر و تلوث المياه وهذا التدمير للبيئة يساهم في فقر السكان و من خلال هذا الإعتبار لابد من التحرك ووضع برامج للحد من الفقر لأنهما متلازمين البيئة والفقر

¹ _ فريدة حموم ، مرجع سابق، ص ص 56، 57.

وللحفاظ على البيئة لا بد من مجابهة الفقر لأن الفقر يدفع إلى إقتلاع متزايد من الأشجار ففقرهم يدفعهم إلى ذلك ما يدفع إلى الموت البطيئ للأرض¹.

ج_ الجفاف والتصحر: شهدت منطقة الساحل موجات عديدة من الجفاف والتصحر وعلى مستوى مراحل متعددة وذلك كون المنطقة صحراوية، وما زاد تعقيدها موجات الجفاف المتتالية التي ضربت الكثير من المناطق بدول الساحل في الفترة الممتدة ما بين 1970_ 1980 ما أدى بالسكان لترك نشاطهم الرعوي والسعي إلى حلول أخرى، ومما فاقم الوضع هو طبيعة الحكم الديكتاتوري على غرار النيجر التي كان يحكمها الديكتاتور "سنيكوتشي" وتم إحتكار السلطة من قبل أقلية الجيرما التي لا يزيد تعدادها عن نسبة 15% من عدد السكان على حساب أغلبية الهوسا والتي تشكل ما يزيد عن 50% من السكان في النيجر خاصة بعد محاولة الطوارق تنفيذ إنقلاب ضده ماجعله يسمم الآبار ما نجم عن ذلك إبادة لعدد من الطوارق وموجات النزوح في دول الجوار.

وصل عددهم في الجزائر إلى مايقارب 40 ألف نازح زيادة على ذلك الآلاف من توجو إلى مالي والتشاد، وذلك ما يدفع إلى أهمية الأخطار المحدقة الناجمة عن البيئة العابرة للحدود و التي تستنفد الغابات والأراضي الخصبة وتهدد الوجود البشري، وهذا ما نلاحظه بزيادة الإهتمام الدولي بالبيئة والذي يتجلى في الندوات والمؤتمرات الدولية والمساعدة للدول النامية.

د_ إنتشار السلاح النووي ولبولوجي:

1/ السلاح النووي: يعتبر الإنتشار النووي للأسلحة من أبرز المشاكل الرئيسية في هذا العصر فهيروشيفا وناكازاكي أبدت إمكانية إستعمال السلاح النووي ومخاطر نشوب حرب نووية ذلك الأمر الذي يبدو غير مستبعد، فهناك العديد من المختصين من يصنف الخطر النووي بأنه يتجاوز الصراعات العرقية والنزاعات الجغرافية خطورة، حيث تجلى ذلك في تجارب فرنسا النووية بالصحراء الجزائرية ما عرض أبناء تلك المناطق بتشوهات وأمراض غير معروفة ودامت إلى اليوم معاناة المصابين بها إذ أدى التسابق النووي الى خطرين بارزين:

— تنقل العديد من علماء الطاقة النووية من الإتحاد السوفياتي وكذلك الخبراء التكنولوجية إلى بلدان هشة ما يجعل الأمر تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

— طريقة التعاطي مع الكم الهائل من النفايات النووية والمخاطر الناجمة عنها الصحية والبيئية و في نفس السياق قرر 1993 مصرف تخصيص مبلغ 400 مليون دولار وذلك لتنظيف قسم من السلاح السوفياتي النووي، إذ كان هو المخيف فما يثير التساؤل اليوم هو قدرة روسيا على مراقبة مخزونها النووي، و الهشاشة التي تعيشها حاليا قد يدفع إلى خطر بيئي وقد تجعل الأزمة الإقتصادية الروسية الحالية أن تبيح لجماعات إرهابية، وهجرة

¹ _ المرجع نفسه، ص ص 57، 58.

العلماء تشيرنوبيل الروسيين الذين كانوا يعملون في المركب النووي السوفييتي إذ يعتبر من بين 100 ألف عامل يملكون الدرايا الكافية بكيفية تصنيع السلاح النووي رغم هذا يعتبر إكتساب السلاح النووي دون مصداقية ويضل مقتصر على دول بعينها وإن إستعملت هذا ستتعرض للردع.

ب_ السلاح الكيماوي ولبولوجي: إذ لا يمكن للمجموعات الإرهابية النشطة أن تفتنية السلاح النووي فذلك مستبعد غير أنها بالنسبة للسلاح الكيماوي، إذ من الممكن المركبات الصناعية أن تنتج المواد الكيماوية.

نستخلص أنه بالإمكان للفواعل الجديدة الغير دولاتية إكتساب السلاح الكيماوي في حين يصعب ذلك بخصوص المخابر، فبتالي يستوجب الحديث عن مدى الدفاع وفعاليتة قد أدى إحتكار الدول الكبرى للسلاح النووي بأن يتيح للفقراء السلاح الكيماوي، وذلك لإعتبارات عديدة كونه لا يتطلب تكنولوجيا عالية ولا موارد مالية مرتفعة حيث تم استخدامه في 11 سبتمبر مسببا هلاك البعض وانتشار الرعب لدى السكان¹.

كما أن انتشار السلاح الليبي قد يجر الى استعمال أسلحة كيميائية التي يكتسبها هذا البلد في حالة ما اذا وقعت بيد المجموعات الارهابية النشطة بالاقليم وخاصة في ضل تواجد مجموعة مقاتلة مهيئة للانخراط في عملية خلط الأوراق من خلال الطوارق العائدين من ليبيا.

¹ _ فريدة حموم، مرجع سابق، ص ص 61، 62.

المبحث الثالث: طبيعة التهديدات الأمنية بالساحل الإفريقي

شهدت منطقة الساحل الإفريقي بروز تهديدات جديدة برزت مع التحولات التي عرفها العالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فلم تعد التهديدات كالتي عرفها الساحل في مرحلة الحرب الباردة كالتهميش والتعدد الإثني ونزاعات الحدود، فالتحديات الجديدة التي أفرزتها العولمة تتميز بالطابع اللاتمائي و بالشمولوية والإنتشار وصعوبة ضبطها وهذا ما سنستعرضه في هذا المبحث، إلى جانب تداعيات هذه التهديدات اللاتمائية من جميع النواحي والمستويات، و لهذا ركزنا على ثلاث تهديدات أمنية الإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: التهديد الإرهابي

بالرغم من العوامل العديدة التي تأسر لضعف الدول بالساحل والتي جعلتها تتصدر ترتيب الدول الفاشلة، ظهرت تداعيات أمنية لتفاقم حجم الأزمات الإنسانية وتضاعف التهديدات الأمنية لهذه الدول. وبحسب ما أشارت اليه الباحثة "أميرة عبد الحليم" فإن هذه التهديدات دفعت المنطقة لتكون جزء من قوس الأزمات الممتد في السابق من أفغانستان مروراً بإيران والجزيرة العربية حتى القرن الإفريقي¹.

قبل التطرق إلى الإرهاب في الساحل لا بد من تحديد مفهومه و الذي عرفته الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998 في مادتها الأولى في جزئها الثاني على أنه " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه و أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي، فردي أو جماعي، يهدف إلى إبقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم لإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو الحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق و الأملاك العامة أو الخاصة أو إحتلالها أو الإستلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر².

إستفحلت الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي بشكل كبير من خلال التنسيق الكبير بين الجماعات الإجرامية والمنظمات الإرهابية وتطوير التكتيك من خلال الإستفادة بالفراغ الأمني في الصحراء الكبرى، بحيث تعددت التيارات بالإضافة لبعض الحركات المتطرفة التي لها نفس التوجهات التفكيرية والجهادية. ليصبح الساحل الإفريقي ملاذاً لنشاط مختلف هذه المجموعات الإرهابية في شمال إفريقيا، وبالخصوص تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والذي تعود جذوره إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، والذي انتشر نشاطه في الصحراء الكبرى منذ صائفة 2003 حيث كانت موريتانيا والنيجر الأكثر عرضة لهجماته، والذي إستجمع قواه بفعل عوامل متعددة كالموارد المالية التي تجاوزت

¹ _ أميرة محمد عبد الحليم، التدخل الدولي في مالي الأسباب والفرص، (مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية)، في: <http://caps.ahram.org.eg/News/5330.aspx> تاريخ الاطلاع على الموقع (2022/03/16).

² _ إدريس عطية، التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا، دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي، (عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، ط 1، 2018)، ص 27.

المطلب الثاني: تهديد الجريمة المنظمة

من بين التهديدات اللاتماثلية نجد الجريمة المنظمة التي تمثل تقاطع مع الإرهاب والتي أفرزت الهجرة غير الشرعية وتجارة السلاح والمخدرات وغيرها من الجرائم التي تنعكس سلبا على أمن الدول و الأفراد.

نقدم تعريفات للجريمة المنظمة قبل تحليل تأثيرات هذه الجريمة على أمن الساحل الإفريقي.

يقصد بالجريمة المنظمة "تلك الجريمة التي يرتكبها مجموعات أو منظمات أو عصابات إجرامية، تتميز بقدر عالي من التنظيم وتهدف إلى مكاسب ذاتية ومنافع مادية بطرق غير مشروعة"، كما يطلق عليها أيضا بالجريمة الاحترافية و الجريمة المقننة والجريمة المخططة والاتحادات الإجرامية، وكلها مفاهيم تصب في نفس السياق الإجرامي¹.

أما الأمم المتحدة فعرفت الجريمة المنظمة كما يلي: "أنشطة المجموعة تضم شخصين أو أكثر ولما تسلسل هي تسمح لزعمائها أن يجمعوا الربح والسيطرة على أسواق داخلية وخارجية في طريق العنف والتهريب، تعرف إتفاقية بالرمو الجريمة المنظمة بأنها" مجموعة مهيكلتة من ثلاث أشخاص أو أكثر وتعمل هذه المجموعة بالتركيز على هدف إرتكاب مخالفات ضارة من أجل تحصيل مكاسب مالية"².

لقد أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها مختلف شبكات التهريب خطرا حقيقيا على دول الإقليم وبالخصوص أن هذه التشكيلات أمست ذات بنية مؤسساتية كبيرة لها إمتدادات خارجية فاعلة. إذ تحيل تقارير الأمم المتحدة على أن نحو 30 الى 40% من المخدرات تعبر بالمنطقة، ونحو 27% من المخدرات التي تم ضبطها بأوروبا كانت من الساحل بقيمة إجمالية تقدر 81 مليار دولار. زيادة على ذلك فإن إستفحال الجريمة المنظمة بات عنصر اللإستقرار بالمنطقة و مناطقها الحدودية)³.

كما تشير التقديرات الأومية لسنة 2003 إلى أنه حوالي 100 مليون قطعة سلاح منتشرة بالقارة وبالخصوص بالمناطق الحدودية. كما أن للتمويل الخارجي بعد كبير في إثارة الحروب و النزاعات حيث أن المتمردين يبحثون عن الأسلحة والأموال لتحقيق مطالبهم كما أن السكان المحليين أصبحوا يبحثون عن السلاح ليس تمردا وإنما للصدى للعصابات المنتشرة⁴.

إذ لم تعد منطقة الساحل مركزا للجريمة المنظمة فحسب بل توسعت لمختلف الأنشطة الإجرامية، ويبرز ذلك بشكل ملحوظ منذ 2003 حيث تضاعف تهريب الحشيش المغربي وتهريب الكوكايين ومختلف عمليات الإختطاف لنيل الفدية، إذ تحول نشاط مختلف الشبكات

1 _ إدريس عطية، مرجع سابق، صص 36، 37.

2 _ فؤاد جدو، مرجع سابق، ص 145.

3 _ شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، (دار النهضة، القاهرة، 2001)، ص 39.

4 _ منطقة الساحل الإفريقي في اطار التوازنات والصراعات الدولية: التنافس الفرنسي-الأمريكي نموذجا، مرجع سابق.

الناشطة بالإقليم إلى نفوذ سياسي مرفوق بقوة عسكرية كما وضعت التجارة بالسلع المهربة، والتي تضاعفت بكل أنحاء المنطقة بالفترة السابقة، الركن الرئيسي لتطور هذا النشاط، وهذا الربح العالي بالتسعينات حفزه الحصار المفروض على ليبيا زيادة على ذلك جعلت الإضطرابات الأمنية بالجزائر وشمالي النيجر ومالي المنطقة إلى فضاء رئيسي لتجارة الأسلحة، فقد أشارت التقديرات الأمامية المعنية بالمخدرات والجريمة (UNODC) إلى أن السجائر المهربة بالساحل تشكل نسبة 60% من سوق التبغ الليبية (240 مليار دولار من العوائد على نطاق التجزئة) و 18% من السوق الجزائرية، إشتهر "مختار بن مختار" بأنه أدار النشاط لفترة طويلة بالإقليم¹.

وقد ساعد هذا النشاط في بروز شركات للنقل بالمنطقة مختصة بمختلف عمليات النقل مع وضع ترتيبات مع مختلف المسؤولين الفاسدين كما تفاقمت تدفقات الهجرة الغير شرعية من افريقيا جنوب الصحراء للوصول إلى الشمال للمرور إلى أوروبا وظهرت غاوا بالشمال المالي وأغاديز بالنيجر كمركزين أساسيين لتنقلات الهجرة.

وصول الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا يمر عبر ليبيا ومصر منذ 2005، كما يمر الحشيش المغربي من خلالهما إلى شبه الجزيرة العربية ويعود ذلك إلى الطلب المتنامي من أوروبا والمشرق، كما يعود إلى الضوابط المشددة على طول الحدود المغربية الجزائرية ومقابل السواحل الإسبانية والمطارات الأوروبية ماجعل الساحل الرخو منطقة سهلة ومستقطبة للمهربين²، وهو ما توضحه الخريطة الآتية:

¹ _Salima Tlemçani, "Au Sahel, narcotrafiquants et terroristes se partagent le terrain ",El Watan , (01November 2010) .

*UNODC : United Nations Office on Drugs and Crime

² _ووالفرام لاتشر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، في: <http://carnegie-mec-org/2012/09/13/ar-pub-49370> تاريخ الإطلاع على الموقع (2022/03/19).

الشكل رقم 04: خريطة نقل المخدرات من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر الساحل الإفريقي¹.



المصدر: <https://www.skynewsarabia.com/images/v1/2016/02/06/813858/1200/630/1-813858.jpg>

813858.jpg

إذ تتشابه طرق تهريب الحشيش نسبيًا مع تلك التي تخدم الإتجار بالكوكايين وتتم من خلال الشمال النيجيري أو الجنوب الجزائري صوب ليبيا ومن ثم التصدير إلى أوروبا من خلال البلقان أو نقلها إلى مصر والكيان الصهيوني، أو عن طريق آخر يعبر من التشاد والسودان إلى شبه الجزيرة العربية يحف بالمشاكل والعثرات، البحث في الجريمة المنظمة بالساحل حيث تتنوع الإتهامات وتكثر الشائعات حول الأطراف المسؤولة وذلك في ظل تسريبات عن تواطئ جهات رسمية بالساحل ومشاركتهم في مختلف العمليات الغير شرعية بالساحل²، حيث يستدل البعض بأنه من غير الممكن تحرير تجارة المخدرات من العدالة من دون ضوء أخضر من جهات عليا.

وقد ذكرت صحفية لوموند الفرنسية مثلا أن تجارة الأسلحة والمخدرات وتبييض الأموال عملية مشتركة بين كل الجماعات إذ نجد روابط ما بين المافيا الإيطالية كجماعة كامورا Camoura والقاعدة في ماضي قريب، للإستفادة من التزوير والعمليات الإجرامية للقاعدة مقابل أموال تقدمها للمنظمات الإرهابية³.

بالتالي نجد أن الجريمة المنظمة لها علاقة وطيدة بالإرهاب وكذا الصراعات الداخلية داخل الدول حيث تتحول الأطراف المتنازعة إلى دول ذات طبيعة إجرامية بغض النظر عن

1 - المسارات الرئيسية لتهريب المخدرات إلى غرب إفريقيا في:

<https://www.skynewsarabia.com/images/v1/2016/02/06/813858/1200/630/1-813858.jpg> تاريخ الإطلاع على الموقع (2022/03/15).

2 _ Salima Tlemçani, op.cit

3 - فؤاد جدو، مرجع سابق، ص150.

الدوافع الأولى لهذه الصراعات، حيث تصبح الأعمال التي تقوم بها هذه المجموعات المتنازعة إلى جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية والسرقة والاعتصاب والنهب، وتستمر هذه الجريمة إلى دول الجوار أو في تنظيم شبه إجرامي تعمل على تهريب السلاح والبشر من و إلى هذه المناطق المتصارع عليها، إذ تتمثل إرتباطات الجريمة المنظمة مع الجماعات الإرهابية وأحيانا تصل إلى درجة التحالف فنجد أن النهب والقتل والسرقات هي أهم أساليب وأدوات التحويل للجماعات الإرهابية التي تكون مصدرها العصابات الاجرامية، التي تستفيد من حماية الجماعات الإرهابية لها خاصة في المناطق غير مستقر أو تغيب فيها سلطة الدولة، وهذا ما حدث في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تحالفت العصابات التي تختص بقيادة المخدرات من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا، وهذا راجع لصعوبة الممرات الصحراوية في هذا الشريط ونقلها إلى أوروبا عبر ليبيا خاصة بعد إنهار نظام معمر القذافي.

كما يمكن أن نحدد العناصر التي جعلت من منطقة الساحل الإفريقي مكانا مفضلا للجريمة المنظمة:

- تعد دول المنطقة محطة عبور دولية لتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية المتجهة إلى الدول الأوروبية.
 - أن معظم دول الإقليم عرفت حروب أهلية ذات طابع ديني وعرقي.
 - وجود تنظيمات جهادية متطرفة.
- كما قد عرفت منطقة الساحل الإفريقي نمطين من أنماط الجريمة المنظمة العابرة للحدود والقائمة على أساس التهريب وهي:

النمط الأول: أنشطة التهريب الإجرامية والتي تضم تهريب سلع ذات خطورة أمنية كتجارة السلاح والهجرة غير الشرعية خاصة مع سقوط النظام الليبي.

النمط الثاني: أنشطة التهريب التجارية حيث تركز على تهريب السلع المدعمة كالبنزين و القمح وحتى السلع الأخرى كالأدوية و الملابس وقطع الغيار كما يحدث بين الحدود الجزائرية و التونسية ومع دول الساحل أيضا¹.

كما تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة للتهريب منذ القديم خاصة المناطق التالية مدينة القطرون بليبيا، إلى جانب تمناست بالجزائر إلى مدينة تمناست بالجزائر إلى مدينة كيدال وغاوفي مالي وفي الغالب كان التهريب هو السمة الأساسية في هذه المنطقة خاصة المواد الغذائية التي كانت مدعمة من طرف ليبيا والجزائر، ولكن عملية التهريب تحولت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 خاصة مع تمركز القاعدة في بلاد المغرب بهذه المنطقة فبعد سقوط نظام القذافي بعد 2011 وسيطرة ميليشيات المسلحة على مقاليد الحكم في المدن اليبية، أي ارتفعت معدلات المهاجرون غير الشرعيين والتي سيطرت عليها أيضا

¹- المرجع نفسه، ص 146.

التنظيمات الجهادية والمنظرة الإجرامية المتقاطعة مع تجارة المخدرات والسلاح، فأصبحت السواحل الليبية منطلقا لموجات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا خاصة مع تشديد جيش الجزائر على الحدود الجنوبية¹.

فمنطقة الساحل الإفريقي أصبحت تمثل ممرا سهلا لنقل المخدرات بجميع أنواعها حيث أصبح يعرف بطريق الكوكايين إذ تعبر منه سنويا 150 طن من المخدرات القادمة من أمريكا الجنوبية في اتجاه أوروبا، إذ يتعاون مهربي المخدرات مع الجماعات المسلحة كتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي على تأمين نقل هذه المخدرات مقابل مبالغ مالية تستفيد منها هذه الجماعات الإرهابية، فهذه المادة الخطيرة تشكل تهديدا صحيا وتهديدا أمنيا من حيث تعاون الجماعات الإرهابية مع العصابات في الجريمة المنظمة، مما يخلق تمويل مستمر وبالتالي بقاء لفترات أطول لهذه الجماعات الارهابية وكذا العصابات الإجرامية مادامت المنفعة متبادلة بينهما.

بالتالي فالقاعدة تساهم في تنشيط تجارة التهريب والهجرة غير الشرعية، إذ سجل تعاون وتنسيق وثيق بينهما وبين المافيا الكولومبية و البرازيلية في تجارة المخدرات، مما جعل من مالي والنيجر وتشاد وليبيا أهم معاير المخدرات والهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، مما مكن القاعدة من السيطرة على معاير التهريب الرئيسية في منطقة الساحل وففر لها مصدرا للدخل، وجاء إنهيار الدولة ومؤسساتها في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي فرصة ذهبية لإيجاد معبر آمن إلى أوروبا، وتنشط قوارب الهجرة السرية وتهريب المخدرات عبر مدن زوارة، وصبراتة، والزاوية، والخمس، وزليطن، ومسلاتة، وسرت، والنوفلية، وبن جواد على الساحل الليبي.

كما قد ساعدت القاعدة وفروعها على السيطرة والتحكم بتجارة التهريب والمعاير الحدودية السرية إستعانتها، وتجنيدتها لخبراء الصحراء من الطوارق وقبائل البرابيش، كما مكنها انتشار الفقر والأمية من شراء الذمم والتغلغل أفقيا في المجتمعات المحلية عبر أسلوب تقديم المساعدة للأسر والعائلات المحتاجة وإقامة مشاريع ريعية غير ربحية، وتقديم قروض للمعوزين من غير فوائد، هذه الأمور ستصعب مهمة إجتثاث واقتلاع القاعدة وفروعها، بعد أن أصبحت جزءا من مكونات النسيج الإجتماعي للمجتمعات المحلية لهذه البلدان، بعد أن غابت الدولة وخدماتها في تلك المجتمعات الأهلية².

¹ - المرجع نفسه، ص 146.

² - المرجع نفسه، ص 152، 153.

المطلب الثالث: تهديد الهجرة غير الشرعية

عرفت الإتفاقية الأممية الهجرة غير الشرعية بعبور الحدود من غير الشروط القانونية المطلوبة للدول المستقبلية، أما منظمة الهجرة الدولية فعرفت على أنها المهاجر الغير نظامي الذي لا يملك الوثائق الضرورية والمدرجة على لوائح الهجرة للدخول أو الإقامة أو العمل ويتضمن هذا الأفراد الذين لا يملكون وثائق قانونية إلى الدخول إلى دولة وتمكنو سرا .

بناء على ما سبق فالهجرة غير الشرعية: " هي التنقل عبر الدول من الأفراد و المجموعات دون أن يستوفي تنقلهم الشروط القانونية أو الدخول سرا برا بحرا أو جوا"¹. تعد الهجرة غير الشرعية من أبرز مهددات الأمن الإنساني بالساحل وذلك لإرتباطها المتلازم بمختلف أصناف الجريمة المنظمة على غرار: تجارة الأسلحة التهريب الإتجار بالمخدرات زيادة على ذلك مختلف الآثار الصحية والإجتماعية والاقتصادية المرافقة لها، إلا أن التعاطي مع موجات الهجرة غير الشرعية بالساحل يجعلنا أمام صنفين لها واحدة تبدو داخلية والأخرى خارجية إلى أوروبا والتي تنامت خصوصا مطلع الألفية كما يبين لنا مسارها أنها مصدرية: النيجر الكامبيرون، نيجيريا، التشاد، الصومال السينغال، مالي، سيراليون، ساحل العاج، غانا، الكونغو، السودان وذلك صوب الجزائر أو المغرب بغية الوصول إلى أوروبا².

أولا: أسباب الهجرة غير الشرعية:

إذ تتباين أسباب الهجرة غير الشرعية من بلد لآخر ومن وقت لآخر غير أنها تتركز في النقاط التالية:

-العوامل الاقتصادية : تؤدي نسب البطالة المرتفعة و الوتيرة البيطنة للنمو ومعدلات الفقر التي تمس السكان إلى هجرة القاطنين بهذه المناطق رغبة منهم في تحسين ظروفهم الاقتصادية والمعيشية وفي الحصول على فرص أكبر وفي تحسين الأجور فالبلدان المصدرة للهجرة تصدر معدلات الفقر كما تتذيل ترتيب الدول بالانتمية البشرية زيادة على ذلك ما يطلق عليه "غالبونغ" بالعنف البنيوي والمتجلي في التفاوت الطبقي وتبعية الدول المتخلفة للدول المتقدمة، وذلك ما يبدو سمة إجتماعية بدول الساحل والذي يحاول مواطنوه الوصول إلى العالم الغربي، فهو إذن محصلة لهيمنة الشمال على الجنوب إقتصاديا وتبعية الجنوب له .

-الأسباب المناخية: وتتمثل في موجات الجفاف والتصحر التي ضربت المنطقة على فترات متتالية وذلك بسبب التحول المناخي الذي عرفته المنطقة مع بداية التسعينات، حيث

¹ _ محمد الخشاني، أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، في:

<http://WWW.aljazeera.net/specialfiles/pages/40d65cc9-4cc5-41a4-b718-6656b133f208> تاريخ الإطلاع على

الموقع (2022/03/16).

² _ ووالفر لا تشتر، مرجع سابق.

إنخفض التساقط بنسبة 20 % وذلك ما مسى قطاع الزراعة حسب التقارير الواردة والذي يوظف حوالي 60% من اليد العاملة كما يشكل نسبة 60% من الدخل الإجمالي وذلك ما يجعل الحيز الجغرافي للساحل عرضة للتصحّر والأمن الغذائي.

-الصراعات والاستقرار: وترتبط الهجرة بالمناطق التي تعرف فوضى وصراعات وذلك ما يدفع السكان إلى نزوح كبير هروبا من الإقتتال الداخلي وذلك ما يبدو في موجات النزوح الكبيرة كالسودان والصومال على سبيل المثال وذلك ما قد يدفع بهم في التفكير بالهجرة إلى أوروبا¹.

ذلك وتشير الإحصائيات إلى أن مايقارب 24 ألف شخص إفريقي يمر إلى أوروبا سنويا ومنذ التسعينات إلى الأفينات كما يمكن ملاحظة إزدياد نسبة تدفق المهاجرين حيث أنها تتنوع جنسياتهم على أربعين دولة سنة 2005 وبحسب السلطات الجزائرية وتقاريرها فقد تم توقيف أكثر من 6000 مهاجر سري ما بين 2002 و 2006 وبحسب تقرير لمنظمة شؤون اللاجئين بالأمم المتحدة سنة 2004 فإنه قد حاول أكثر من 35 ألف إفريقي الوصول إلى أوروبا من إفريقيا.

■ انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي:

أصبحت الهجرة غير الشرعية تتلازم مع ظواهر أمنية أخرى في الإقليم وذلك ما يدفع إلى إشكاليات أمنية تهدد دول المنطقة، وذلك لترافق النشاط الإجرامي مع الإرهابي والذي يتمثل أحيانا في تنظيم قوافل للهجرة غير الشرعية.

إذ يفاقم المهاجرون غير الشرعيون الضغوط على دول الملجأ وذلك نظرا للإعتبارات الصحية المضاعفة لتغطية المهاجرين وهو ما تعجز عنه الدول الفاشلة بالساحل، ولعل تفشي "السيدا" وزيادة على ذلك التداعيات الاقتصادية لدول الملجأ أو المرور وبالخصوص ما يتصاحب معها من نشاط إجرامي على غرار الإتجار بالمخدرات وإضافة إلى ذلك الموت الذي ينجم عن ضياع المهاجرين بالصحراء، إضافة إلى التداعيات على البنية الديمغرافية وما يرافقها من مظاهر تظهر في المعالم السياسية والثقافية لبعض الدول الساحلية وبالخصوص مالي والتشاد والسينغال والسودان².

¹ _ المرجع نفسه.

² - منى عبد الفتاح، أزمة اللاجئين الأفارقة لأوروبا: خطأ التشخيص و المعالجة (مركز الجزيرة للدراسات) ، في : <https://www.aljazeera.net/opinions/2015/11/18/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-> تاريخ الإطلاع على الموقع (2022/03/16).

خلاصة الفصل:

وفي الأخير نستنتج من هذا الفصل أن منطقة الساحل الإفريقي تعد من بين أهم المناطق الإستراتيجية في القارة الإفريقية بحكم التحولات التي عرفتها، إلى جانب موقعها الإستراتيجي الهام الذي يزخر بمختلف الموارد الطبيعية التي كانت سببا في التواجد الخارجي بسياساته المختلفة من أجل تحقيق أهدافه الإستراتيجية .

إضافة إلى اعتبارها منطقة تصدير للأزمات لدول شمال افريقيا وأوروبا من خلال التهديدات اللاتماتلية، وفي مقدمتها الهجرة غير الشرعية التي اثرت على البعد الأمني في منطقة المتوسط هذا إلى جانب الإرهاب و الأنشطة الإجرامية التي عرفتها المنطقة .

بالتالي هذه البيئة الخصبة المتمثلة في إنتشار السلاح وتجارة المخدرات وإنتاج بالبشر ومختلف الممارسات الغير المشروعة ومختلف الأنشطة الإجرامية دفعت بالساحل إلى زيادة إنتهاكات مختلف التنظيمات لحقوق الإنسان وتهديد حياة الفرد، و التي كانت نتاج للتحديات المتفاقمة أبرزها الفشل الدولاتي الذي كان سببه العجز الوظيفي للدولة في الساحل لتكون بذلك كلها عوامل إجتمعت في تآزيم الوضع الأمني والإنساني في الساحل الإفريقي والتي أدت إلى إضعاف الدولة على مختلف القطاعات ببلدان الساحل وأدى نشاطها إلى الحد من فرص تحقيق التنمية بالمنطقة.

الفصل الثاني:

السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في بعدها
الأمني

تعد السياسة الخارجية الجزائرية من أبرز السياسات الفاعلة في المنطقة خاصة في مرحلة ما بعد الإستقلال، أين كان صدى الثورة الجزائرية لا يزال له وزنه في المحافل الدولية في ظل طبيعة النظام الدولي القائم في تلك المرحلة.

لكن مع عديد الإضطرابات و التحولات التي عرفها المحيط الأمني للجزائر و ما كان لذلك من إرتداد مباشر على الأداء الأمني الجزائري إنتهجت هذه الأخيرة سلوك أمني، يمكنها من التحرك في إقليمها من أجل إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه دول المنطقة و تهدد أمنها و تزعزع إستقرارها .

هذا ما سنتناوله من خلال دراستنا لهذا الفصل وذلك بالتطرق إلى السياسة الخارجية الجزائرية بكل أبعادها، وبمختلف محدداتها ومجالاتها و أهم مبادئها التي طالما تمسكت بها الجزائر في تعاطيها مع النزاعات على المستوى الإقليمي والدولي، إضافة إلى التطرق للعقيدة الأمنية الجزائرية ودراسة تفاعلها مع مختلف التحديات الأمنية ومدى نجاعة الأسس و المرتكزات المشكلة لها في ظل تغير طبيعة التهديدات الأمنية ، إلى جانب التطرق إلى الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لإبراز الأداء الجزائري إتجاه الساحل بمختلف أشكاله ومايلعبه من دور مهم في صياغة ورسم سياسة خارجية فاعلة.

المبحث الأول : السياسة الخارجية الجزائرية

غلى غرار غيره من المفاهيم مفهوم السياسة الخارجية يشكو الضبط والتحديد وذلك للتباين المفاهيمي له و التنوع في تناوله من حيث الدقة أو العموم ،وبناء على هذا إعتمدنا في تعريفنا له على تعريف الدكتور "حامد ربيع" والذي عرفها على أنها " جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية "، أي نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية¹.

المطلب الأول: مبادئ وخصائص السياسة الخارجية الجزائرية

قامت السياسة الخارجية الجزائرية على الثورة الجزائرية كركيزة أساسية من ركائزها ورافدا مهما في تبني أسسها ومبادئها، حيث الوحدة والسيادة الوطنية ورفض القمع والإحتلال الأجنبي والتدخل الخارجي أهم ما أكدت عليه الثورة الجزائرية ، إذ تعززت هذه العقيدة بمؤتمر الصومام و رسمت في شكلها النهائي بمؤتمر طرابلس أين اعتبرت مناهضة الإستعمار ودعم حركات التحرر من الخطوط العريضة للسياسة الخارجية وذلك نتاجا للتجربة النضالية الجزائرية .

1/ مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

تظهر المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية كالتالي:

أولا _ ضبط الحدود مع الجوار وفق الحدود الموروثة عن الإستعمار

سعت الجزائر إلى ترسيم وضبط حدودها وذلك منذ أول نزاع حدودي مع المغرب وحتى تونس وذلك بناء على إتفاقيات عديدة للقضاء على أسباب النزاع وتحقيق التعاون والتكامل وتكريس حسن الجوار .

ثانيا _ مبدأ التعاون الجوّاري

يتضح حسن الجوار في المنظور الجزائري على خلق التعاون الثنائي والإقليمي بما يصب في المصلحة الإقليمية والجوارية ، وذلك من خلال التشاور وتعزيز العلاقات بين مختلف السلط في دول الجوار ، وما ترسخ من خلال إتفاقيات ومعاهدات وذلك ما دأبت عنه الجزائر بتوقيع إتفاقيات إخاء مع جوارها بإستثناء المغرب نهاية الستينات وذلك بسبب الإشكال الحدودي.

¹ - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (بيروت: دار الجيل، ط2، 2001)، ص ص 36-37.

ثالثا_ دعم حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها

يستند هذا المبدأ على التجربة الجزائرية النضالية الطويلة في مناهضة الإستعمار بكل أشكاله وذلك ما درج دستوريا 1963 في المادة 88 " أن تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية وترقية شعوب القارة يعد بمثابة مواصلة سياسة الثورة الجزائرية"¹. كما جاء أيضا في الدستور أن الكفاح ضد الإستعمار والإمبرالية والتمييز العنصري يشكل محورا أساسيا للثورة، فالجزائر تتضامن مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحريرها السياسي والإقتصادي، ومن أجل حقها في تقرير المصير والإستقلال، كونها تمثل بعدا أساسيا للسياسة الوطنية. تتضح صورة هذا المبدأ في السياسة الخارجية الجزائرية في دفاعها عن موريتانيا حين أراد المغرب ضمها ودفاعها عن حق تقرير المصير للشعب الصحراوي ومساندتها للقضية الفلسطينية.

رابعا_ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

بناء على الميثاق الأممي والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية في إدراجهم لهذا المبدأ ساندت الجزائر هذا المبدأ من خلال، مواقفها وتصريحات مسؤوليها بتعاقبهم مع عدم الإنحياز لأي جهة في الأزمات لبعض الدول العربية، وقد صرح وزير الخارجية "مرادملسي" أن الجزائر تعتمد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فهي ترفض التدخل الأجنبي مهما كان نوعه وشكله"، كما ينص دستور 1976 في مادته 90 من الفصل السابع على: " أن الجزائر تناضل من أجل السلم والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"².

خامسا_ فض النزاعات سلميا ورفض إستخدام القوة:

إنطلاقا من الميثاق الأممي تستند الجزائر في المرافعة للوسائل السلمية في فض النزاعات وذلك ما تضمنه الفصل السادس منه، كما درج الدستور مادة في مضمونها "الإمتناع عن اللجوء إلى الحرب من أجل عدم المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحربيتها"³.

1 - دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (لعام 1963)، ص 88. على موقع الجريدة الرسمية:

<http://www.joradp.dz>

2 - دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (لعام 1976، المادة 99، الفصل السابع). على موقع الجريدة الرسمية:

<http://www.joradp.dz>

3 - دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (لعام 1976، المادة 89 الفصل السابع). على موقع الجريدة الرسمية:

<http://www.joradp.dz>

2/ خصائص السياسة الخارجية الجزائرية أولاً: الطابع المشخص:

تطوّر العوامل الشخصية على السياسة الخارجية الجزائرية كميزة، فالمؤسسة الرئاسية تتميز بوزن معتبر في رسم السياسة الخارجية حيث نجد أن الدستور 1963 في مادته 43 قد أعطى صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، كما يكلف بإدارة الشؤون الخارجية وذلك ما تضمنه الدستور في مادته 41¹.

كما بقيت نفس الصلاحيات الرئاسية في تنفيذ السياسة العامة للأمم على مختلف الدساتير المتعاقبة، كما تضمن دستور 1989 في مادته 74 إدارة السياسة الخارجية للأمم وتوجيهها بالإضافة إلى تعيين وإنهاء مهام السفراء والمبعوثين، كذلك تسلم أوراق الاعتماد للسفراء، كما نلاحظ أن في دستور 1996 إستحواد الرئاسة فيه على صناعة القرار الخارجي.

أن الطابع المشخص للسياسة الخارجية الجزائرية ناجم عن إدراج صناع القرار للشؤون الخارجية ضمن الأولويات².

ثانياً: الطابع الأزموبي:

تتسم السياسة الخارجية الجزائرية بتحركها الأزموبي حيث تتفاعل بالأزمات على نقيض فترات الإستقرار والذي تتسم فيه بالجمود واللاحركية، فالجزائر كانت تشكل نقطة إرتكاز في التأثير بالأزمات ويعود ذلك للحقبة الإستعمارية، فالثورة التحريرية أعطت دفعة قوية للدبلوماسية الجزائرية في الحركية في المجال الإقليمي والدولي حتى إنقلاب 1965 والذي كان انتكاسة أدى إلى تراجعها، غير أنها سرعان ما أعادت الظهور والبروز وذلك من خلال عقد العديد من المؤتمرات الدولية على غرار مجموعة 77 سنة 1967 وقمة منظمة الوحدة الإفريقية حيث برزت الجزائر على الساحة و الريادة، حيث كانت مدرسة للدول الصغيرة والضعيفة كما تسيدت العالم الثالث وذلك لمرافعتها لقضايا العالم الثالث، غير أن ظهور الأزمة الصحراوية أدى إلى إنكماش هذا الدور، إلا أنها إستطاعت الظهور وإستقطاب العديد من المؤيدين للقضية الصحراوية وذلك بسنة 1982 عندما نالت الصحراء الغربية عضوية منظمة الوحدة الإفريقية³.

غير أنه و بسبب العشرية السوداء شهدت الدبلوماسية الجزائرية تراجعاً وتقلصاً و إنزواً على نفسها حيث تميزت بالتعطل، إلى غاية وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتوليته الحكم سنة 1999 حيث شهدت الدبلوماسية الجزائرية نشاطاً واسعاً وذلك بعد تقوقعها

1 - حسينة تين، الدبلوماسية الإفريقية مبادرة النيباد، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر علوم سياسية دبلوماسية وتعاون دولي (جامعة مستغانم كلية الحقوق، و العلوم السياسية 2012-2013)، ص 17.

2 - سليم العايب، الدبلوماسية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل درجة الماجستير، (جامعة باتنة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2010-2011)، ص 36.

3 - المرجع نفسه، ص 38.

لسنوات، وكان ذلك بداية بحل النزاع في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإريتريا وقد مثلت أحداث 11 سبتمبر 2001 فرصة للدبلوماسية الجزائرية برئاسة الرئيس بوتفليقة في تنشيط الدبلوماسية¹.

ثالثا: الطابع الحيادي:

يشكل الحياد مبدأ في السياسة الخارجية الجزائرية منذ الثورة حيث أنها تنى بنفسها عن سياسات التحالفات والإنحياز مع القوى الأجنبية مما جعلها تحظى بمكانة في المجتمع الدولي ، كما تجلّى مبدأها هذا في مجريات العالم العربي ومختلف دول العالم ما أعطى وساطتها مصداقية ونجاعة أكثر على سبيل المثال حل النزاع الليبي التونسي والمصري الليبي ووساطتها بين الفصائل الفلسطينية والنزاع العراقي الإيراني ، كما حققت الدبلوماسية الجزائرية نجاحا في بعدها الإفريقي ذلك ما ظهر في النزاع الإثيوبي الإريتريري وكذلك النزاع الإثيوبي الصومالي الذي تبنت فيه الجزائر الحياد².

رابعا: السمة التفاوضية:

إنطلاقا من ثورتها التحريرية و التي أفضت إلى إلزامها بمبادئها سعت الجزائر إلى تحقيق التعاون بين الأمم كواجب ومبدأ في سلوكها وذلك ما كان له الأثر الكبير في تكريس السلم وتسوية النزاعات معتمدة على التفاوض كمبدأ والوساطة الدولية، ما جعلها سمة تبدو في سلوكها الخارجي ولعل من بين النجاحات و المساعي في فض الصراع في مالي وذلك من خلال تغليب لغة الحوار بين مختلف الفصائل في مالي ليتوج ذلك بالتوقيع على إتفاقية السلم والمصالحة³.

وإعتبارا لمسارها في نبذ العنف وحل النزاعات حضيت الجزائر بسمعة في المجتمع الدولي ومصداقية عالية إفريقيا ودوليا.

¹ - محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الإريترية، (بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة و التوزيع، ط1، 2004)، ص ص 31-39.

² - حسينة تين ، مرجع سابق، ص 40.

³ - نورة بن الحاج جلول ، المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة لنيل شهادة الماستر (جامعة مستغانم كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، ص 18.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

نعني بمحددات السياسة الخارجية بالعوامل المؤثرة في التوجه و التبولوج في السياسة الخارجية لأي دولة، كما تدل دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع من العديد من المتغيرات المستقلة التي تفرضها ظروف البيئة الداخلية والخارجية¹.

أولاً: المحددات الداخلية:

تخضع السياسة الخارجية الجزائرية للمحددات الداخلية بشكل كبير في فضاءاتها الجوارية والإقليمية وحتى الدولية، تتضمن المحددات الداخلية المقدرات القومية من محدّدات جغرافية وعسكرية وإقتصادية، وكل ما له صلة بالبيئة الداخلية على غرار المحددات المجتمعية والقيمية كما يتوجه النظام السياسي في تبني السياسة الخارجية بالعوامل الشخصية لصانع القرار .

1/ المحدد الجغرافي:

من بين أهم محددات السياسة الخارجية الجزائرية المحدد الجغرافي على مختلف فضاءاتها المغربية والإفريقية والساحلية على وجه الخصوص، يشكل هذا المحدد بعداً هاماً في رسم السياسة الخارجية الجزائرية وفي التفاعل مع محيطها المتعدد الفضاءات، كما أنه من بين المحددات الرئيسية للنشاط الجزائري وذلك ما عبر عنه وزير الخارجية "عبد العزيز بوتفليقة" سنة 1973 حيث صرح " ... وما جعل الجزائر تؤكد على هذه السياسة هو موقعها الجغرافي، بالفعل أن الجزائر لا تتميز عن دول (الجنوب) إلا بموقعها الجغرافي، فهي في هذا الصدد تنتمي إلى مجموعة من الوحدات الطبيعية التي تعطي لها مكانة خاصة في البحر الأبيض المتوسط، وفي العالم العربي وفي إفريقيا"².

فالمميزات الجيوسياسية للجزائر بإعتبارها تتوسط الفضاء المغربي وكأكبر دوله مساحة وبإعتبارها أكبر دولة في إفريقيا، وبإرتباطها الجغرافي المتوسطي وإمتداداتها الجوارية المتنوعة جعلتها دولة مركزية ومحورية في محيطها الإقليمي ونقطة إرتكاز لمختلف التفاعلات.

2/ المحدد الطبيعي ببعده الإقتصادي:

تتمايز الجزائر في محيطها بكونها من البلدان الغنية إفريقيا، وذلك ما يتيح إتساعاً إقتصادياً على نقيض جوارها المغربي والإفريقي، لكن ذلك لا ينعكس عليها بما تملكه من ثروات طاقة إذ يعتبر البترول الركيزة الأساسية للإقتصاد، كما أنها تعتبر واحدة من ثلاث دول منتجة للبترول في إفريقيا و الثامنة في إحتياط الغاز عالمياً، وهي من العشر الأوائل المنتجة للغاز عالمياً وعضو في منظمة الأوبك ورابع أكبر دولة مصدرة للغاز المسال في

1 - زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، (طرابلس: دار التالفة، 1999 ط2)، ص129.

2 - إدريس عطية، التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية: المحددات والحوافز، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: الدور الإقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد، (المنعقد يومي: 28 و 29 أبريل 2014، جامعة تبسة)، ص07.

العالم وثالث أكبر دولة مصدرة لأوروبا¹، وذلك ما أكسب الجزائر موقعا جيوسايقيا هاما إذ يؤهلها لتزعم الفضاء المغاربي، ومنه فالجزائر بعمقها الساحلي والمتوسطي ووزنها المغاربي وما تحظى به من مؤهلات مادية يجعلها قوة اقليمية².

3/ القدرات العسكرية:

تعد الجزائر قوة في محيطها المغاربي وفي الفضاء الساحلي حيث صنف "جلوبال فاير باور لعام 2020 القوة العسكرية الجزائرية في المرتبة 28 عالميا، كما صنفت الثالثة عربيا، إذ احتل الجيش الجزائري الترتيب الثاني في إفريقيا بعد مصر والأول مغاربيا بتعداد 280 ألف جندي منهم الجنود 130 ألف العاملين و 150 ألف الجنود الإحتياط، بميزانية دفاع قدرت ب 13مليار دولار³.

من خلال تحديث القوات العسكرية وعصرنتها تطمح الجزائر إلى أن تكون قوة عسكرية وذلك من خلال التكنولوجيات الحديثة، وإدراج الأنظمة الإلكترونية بقوتها كما يعكس التنامي المتزايد للقوة العسكرية وزيادة قدراتها الدفاعية زيادة الانفاق العسكري وذلك لزيادة في القوة على المستوى الإقليمي والعالمي⁴، بإعتبار البعد العسكري من عوامل الريادة والقيادة الإقليمية، وذلك ما يبدو في الحضور الجزائري في مختلف الترتيبات الأمنية والإقليمية على النطاق المغاربي وبالساحل، وذلك لإعتبارات قدراتها العسكرية وخبرتها المكتسبة في محاربة الإرهاب، ولعل أبرز ما تبدو عليه هذه الصورة هو التحالف الإستراتيجي الجزائري مع الولايات المتحدة الأمريكية في التعاون الأمني كما تراهن الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر كحليف موثوق به بالمنطقة⁵.

كما تظهر القوة العسكرية في تأهبها لمجابهة مختلف التهديدات الأمنية الجديدة في كل دوائرها المغاربية والساحلية، كما تظهر تلك القوة في الحفاظ على التفوق الإقليمي وخاصة على المغرب⁶.

4/ المحددات المجتمعية:

من أهم المكونات للتوجهات المجتمعية النسق العقائدي الوطني و الذي يبدو له تأثير في السياسة الخارجية و يتشكل هذا النسق من مختلف العقائد الأساسية التي تظهر تصور المجتمع ، كما يعتبر رافدا هاما من الروافد المشكلة للعقيدة في السياسة الخارجية والتي بدورها تحدد وفق الأدوار المنوطة بلعبها في مجالها الإقليمي أو الدولي .

1 - أمينة مصطفى دالة، العمق الإستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي و ليبيا، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 24-51، شتاء ربيع (2014)، ص124.

2 - عبد النور عنتر، مرجع سابق، ص41.

3 - ترتيب جيوش العالم بتصنيف جلوبال فاير 2020، (05 فيفري 2020)، في: <https://halageorgia.com/2020-global/> تاريخ الاطلاع على الموقع (2022/04/10).

4 - أمينة مصطفى دلة، مرجع سابق، ص124.

5 - Tewfik Hamel, op.cit , p153-154.

6 - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص88-90.

تطغى النزعة الثورية والإستقلالية في إتخاذ القرار على النسق العقدي الوطني الجزائري ورفض كل مظاهر الهيمنة والتدخل الأجنبي بكل أشكاله زيادة على ذلك الإنحياز إلى الشعوب المستعمرة والدعم لكل نزعات التحرر الوطني في العالم¹.

يلعب الثقل التاريخي_ السياسي زيادة على النسق العقدي الوطني الجزائري المكتسب في الفضاء المغاربي والإفريقي على جعل الجزائر رائدة لكل حركات التحرر الإفريقية وفي العالم الثالث²، تمنحها دورا قياديا في تأييدها وذلك ما يبدو في المجال المغاربي بدعم (جبهة البوليساريو) وفي كل أقطاب العالم كما أن دورها الوسائطي في فض النزاعات يستند على ارثها التاريخي ورصيدها الدبلوماسية في تبني قضايا العالم الثالث والدفاع عنها.

5/ المحدد الإيديولوجي

من المساندة الجزائرية لمختلف القضايا العادلة العربية والإفريقية والعالم الثالث ودعم كل حركات التحرر و المرافعة لنظام عالمي عادل ومناهضة الهيمنة بكل أشكالها يظهر الأثر للبعد الإيديولوجي في السياسة الخارجية الجزائرية وذلك وفق المبادئ التي تأسست عليها مباشرة بعد الإستقلال وتبنيها في مختلف فترات الحكم المتعاقبة مع إختلاف صناعات القرار³.

6/ المحدد السكاني

يعد البعد السكاني من أهم العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية وتوجيهها، و يترافق ذلك مع توزيعهم العرقي والديني على غرار الطوارق في الجنوب الجزائري و الدور الذي يلعبه الطوارق في رصد ومرافقة الدبلوماسية الرسمية في تحركتها الإفريقية على غرار الساحل، وما لذلك من تداعيات على الوضع الأمني و بالخصوص بعد تمرد الحركة الأزوادية في شمال مالي مع نهاية 2012.

7/ المحددات السياسية

باعتبار النظام الجزائري نظاما رئاسيا فإن السلطة مركزة في يد الرئيس وبناء على ذلك فالسلطة التنفيذية تحت إشراف رئاسة الجمهورية على باقي المؤسسات الأخرى، حيث كان إجماعا دستوريا منذ الإستقلال في ترجيح كفة السلطة التنفيذية على باقي المؤسسات والسلطات الأخرى بما في ذلك التعديلات الدستورية الأخيرة، وذلك تعزيزا للمكانة القانونية لرئيس الجمهورية عضوية ووظيفة مع منحه سلطات واسعة في حالات إستثنائية⁴، ذلك

1 - رابح زغوني، أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة " الربيع العربي، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع.23 (نوفمبر 2016)، ص 87.

2 - المرجع نفسه، ص 83

3 - عمارة عمرو، البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر مطلع الألفية، المركز العربي الديمقراطي، في: <http://democraticac.de/?p=43481> تاريخ الاطلاع على الموقع (2022/04/05).

4 - عبد العالي حاجة، أمال بعيش تمام، المركز القانوني لرئيس الجمهورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016، مجلة العلوم القانونية و السياسية، ع.14، (أكتوبر 2016)، ص 83.

ما جعل دوره حاسما في عملية صناعة القرار الخارجي بالنظام السياسي الجزائري لذلك يعد دوره محوري ورئيسي في توجيه السياسة الخارجية.

وذلك ما تتسم به جل دول العالم الثالث بالشخصنة والشمولية¹، وإرتباط الرئاسة بالعوامل الشخصية للرئيس، حيث تلعب الكاريزما دورا وتأثيرا لدى الجماهير حيث لا ترى حلا لمشاكلها الا من خلال القائد السياسي²، وذلك ما يعد سمة رئاسوية للنظام الجزائري ويبرز ذلك في فترة حكمي الرئيس "هوارى بومدين" و عبد "العزیز بوتفليقة" الذي بخبرته في المجال الخارجي بشغله وزيرا لها سابقا في تفعيل الخارجية ورسمها بتوجهه.

ثانيا: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الجزائرية

إنطلاقا من الدوائر الإقليمية والدولية التي تخضع لظروفها الدول في رسم سياساتها الخارجية والتفاعل البيئي الذي يحدد سلوكها، من خلال تأثرها وتأثيرها بها داخل الاطار الإقليمي الذي يشملها فالجزائر في سياستها الخارجية في بيئاتها المتعددة المغاربية و العربية والمتوسطية والإفريقية تخضع لهذه الإعتبارات وإهتمامها نابع من إنتمائها لها .

1/ محددات السياسة الخارجية الجزائرية في دائرتها المغاربية:

على مر فترات الحكم المتعاقبة لنظم الحكم المغاربية تمايزت التوجهات الإيديولوجية للنظم الحاكمة بها، وخضعت للإستقطاب الذي كان يطبع النظام الدولي في تلك المرحلة ففي حين تبنت الجزائر النهج الإشتراكي وبعده الثوري اتجهت تونس و المغرب غربا وذلك ما جعل المغرب يتوجس من المد الثوري الجزائري إلى باقي الفضاء المغاربي ما جعلها تعزز علاقاتها مع العالم الغربي.

لا تنحصر الخلافات بين دول المغرب العربي إيديولوجيا فقط بل تتعداها لأسباب حدودية وذلك بعد الإستقلال ما طبع التوجهات المتباينة لهذه الدول في سياساتها الخارجية³. فالمغرب ينتهج التوسع في سلوكه الخارجي على غرار التصادم المسلح مع الجزائر في حرب الرمال⁴ 1963، كما أن تبني الجزائر الدفاع عن حق تقرير الصحراء الغربية مصيرها ما جعل هذه الخلافات تتجددو تتفاقم وذلك بعد إنعقاد إتفاق مدريد الثلاثي 1975 والذي نص على تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا⁵، لم تتأخر الجزائر في إتخاذ موقفها من النزاع بالصحراء الغربية ورفض السلوك التوسعي للمغرب حيث رفض الرئيس بومدين أنذاك إدعاءات المغرب بحقها في إقليم الصحراء ولعب دور منافس للجزائر وذلك ما تعتبره الجزائر تهديدا لأمنها القومي وتأثيرا على دورها الإقليمي، فبناء على ذلك

1 - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص378.

2 - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص381.

3 - د.ذ.ك، المغرب وموريتانيا: من أطروحة الحق التاريخي إلى الإعتراف بالإستقلال، (28 ديسمبر 2016)، في:

<http://elghavila.info/?p=22872> تاريخ الاطلاع على الموقع (2022/04/07).

4 - سمير قط، البعد الإفريقي وسياسة الأمن و الدفاع الوطني الجزائري، أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية و

إستراتيجية، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017)، ص ص 52، 51.

5 - سمير قط، مرجع سابق، ص ص 44-47.

يعد النزاع الصحراوي من أهم المحددات في السياسة الخارجية الجزائرية في فضاءها المغربي الأمر الذي كان له الأثر في العلاقات البينية المغربية بشكل عام مع فشل التكامل المغربي¹.

2/ محددات السياسة الخارجية الجزائرية في دائرتها الإفريقية:

بعد نيل الدول الإفريقية إستقلالها إتجه الإهتمام الجزائري بالقارة الإفريقية في تحركها بفترة السبعينات وتبنيها الدفاع عن قضايا القارة ، وفي هذا السياق رافعت الجزائر لتبني نظام إقتصادي جديد يتيح للدول إستغلال مواردها وتحقيق التنمية. ومع مطلع الألفية شهدت الدبلوماسية عودة و حضور إقليمي ودولي كان لإفريقيا الجزء الأكبر منها، حاولت الجزائر من خلال هذه العودة معالجة مختلف الأزمات التي تطبع القارة على غرار الحروب الأهلية والنزاعات العرقية والتخلف التنموي والإقتصادي، ومحاولة ترسيخ الأمن وتعزيز الإستقرار بالقارة وهذا ما تلخص في المقاربة الجزائرية في سياستها الخارجية حيث أنها زاوجت بين الأمن والتنمية بعد الفوضى التي عرفتها منطقة الساحل بسبب الوضع المأزوم في شمال مالي والذي شهد تنافسا جزائريا ليبيا مغربيا على الريادة الإقليمية، وتجلى هذا التنافس في مختلف الوسائل الدبلوماسية والعسكرية والإستخباراتية بين مختلف القوى المتنافسة ، وكان القذافي من أشد المنافسين للنظام الجزائري في الساحل الإفريقي بإعتباره مجالا مهما للدولة الليبية²، حيث سعت الجزائر إلى محاصرة النفوذ الليبي بالمنطقة وعزل المنافس المغربي عن فضاءها الإفريقي من خلال الصحراء الغربية³، ومن جهتها تعتبر المغرب النشاط الدبلوماسي المكثف في مختلف الدوائر الساحلية والإفريقية محاولة إلى تطويقها خاصة بالساحل⁴.

3/ محددات البيئة الدولية :

تأثرت الجزائر بعد إستقلالها بطبيعة النظام الدولي والذي كان ينطبع بثنائية إيديولوجية، حيث يعود الكثير من الباحثين إلى أسباب بروز الدبلوماسية الجزائرية وربطها بظروف الحرب الباردة التي كانت آنذاك والتي سمحت للجزائر ودول العالم الثالث بهامش الحضور والمناورة في فضاء السياسة الدولية حيث تمكنت الجزائر من لعب عديد الأدوار في قيادتها للعالم الثالث وتبني قضايا العالم العربي ومناهضة التوجهات الإمبريالية على القارة الإفريقية وذلك ما برز في حركة عدم الإنحياز⁵ ، أدت التحولات في بنية النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل وحيد في النظام

¹ -Tewfik Hamel, Op. Cit. p162,163.

² - جمعة عمر عامر المودي، المبادرات و الإستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية إتجاه أفريقيا غير العربية،مذكرة ما جستير، (جامعة الشرق الأوسط، 2011)، ص ص 33-35.

³ - Tewfik Hamel, Op.Cit. p151 et 162.

⁴ - عبد النور بن عنتر، ، مرجع سابق، ص82.

⁵ - وهيبه دالع، مرجع سابق، ص ص 81-84.

الدولي إلى تراجع هامش الحركة الجزائرية التي حضيت بها أثناء الحرب الباردة، مادفعها إلى التكيف مع هذا التحول وما فرضه عليها من ضغوطات وإصلاحات في المجال السياسي، والتي هدفت إلى إرساء الديمقراطية والحكم الراشد ترافق ذلك مع أزمة أمنية وسياسية شهدتها الجزائر مطلع التسعينات، ما انعكس سلبا على صورتها الدولية وتراجعها الإقليمي حيث أنها سعت في تلك المرحلة إلى تحريك ظرفي مرتبط بوضعها الداخلي واتسم نشاطها الخارجي بالجمود ورد الفعل وذلك ماكان قييدا لتحركها في مختلف الدوائر¹ شهدت أحداث الألفية مرحلة تميزت ببعدها الأمني تعلقت بأحداث 11 سبتمبر ما فرض تحديات جديدة كان لها الأثر المباشر على أمن الولايات المتحدة الأمريكية وذلك ما أتاح الفرصة للجزائر لإستعادة دورها وإنعاش تحركها وخاصة فيما عرف بمكافحة الإرهاب والخبرة الجزائرية المكتسبة فيه و إطلاعها في دائرتها الساحلية ما أعاد لها الحضور².

المطلب الثالث: مؤسسات صنع القرار الخارجي في السياسة الخارجية الجزائرية

أولا: الفواعل الرسمية في صنع القرار الخارجي للسياسة الخارجية الجزائرية

- دور الرئيس في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية: يتسم بالوضوح الدستور الجزائري في الصلاحيات الواسعة المخولة لرئيس الجمهورية في السياسة الخارجية على غرار إبرام المعاهدات والمصادقة عليها والتمثيل الخارجي والداخلي للدولة مع التوقيع على إتفاقيات الهدنة والتحالف.

يلاحظ الأهمية الكبيرة في السياسة الخارجية لدور الرئيس في مختلف الدساتير المتعاقبة إذ أعطيت السلطة التنفيذية حضور خاص، في صناعة السياسة الخارجية انطلاقا من دستور 1963 في مادته 58، حيث أعطيت للرئاسة الصلاحية في تحديد السياسة الحكومية وتوجيهها مع التنسيق الداخلي والخارجي للبلاد وذلك ما تضمنه دستور 1976 إذ يقر بدور الرئيس في رسم السياسة العامة للأمة قياما وتنفيذا أما ما تضمنه دستور 1989 في مادته 74 توجيه السياسة الخارجية للأمة، وذلك ما تكرر في نفس المحتوى مع المادة 77 - 91 في دستور 2016 في الصلاحيات و السلطات المنوطة برئيس الجمهورية³، فالرئيس يقوم بكل مراحل صناعة القرار في السياسة الخارجية وليس توجيهه فحسب إعتبارا لمنصبه السياسي⁴.

- دور وزارة الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية: تعتبر الهيئة المنوطة بتنفيذ القرار للهيئة التنفيذية في السياسة الخارجية والجهاز المشرف على النشاط

¹ - محمد بوعشة، مرجع سابق، ص 37.

² - Tewfim Hamel, Op. Cit. p163.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،(دستور 1996، مادة 77). على موقع الجريدة الرسمية:

<http://www.joradp.dz>

⁴ -رضا دغبار، الأجهزة المتداخلة في ادارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع. 15، (جوان 2016، الجزائر)، ص ص 432-433.

الخارجي للدولة تحت إشراف رئيس الجمهورية حيث تقوم الخارجية بصياغة السياسة الخارجية على النحو التالي¹ :

- تمحيص الوضع الدولي وتحليله بالخصوص والعناصر التي تمس مصالح الجزائر وشكل الإدارة للعلاقات الدولية مع المؤسسات والإدارات المختلفة في كل المسائل المؤثرة في السياسة الخارجية.
- التنسيق مع التحضير للدراسات وإقتراح المبادرات وتحديد الخطوات العملية في إدارة عمليات السياسة الخارجية.
- تحسين المساعي المشتركة بين مختلف الوزارات والقطاعات مع تقديم الإستشارات للوفود مع المؤسسات في الخارج.
- التحضير والإعداد للإتفاقيات الدولية الملزمة بها الدولة وتهيأة النشاطات الثنائية والمتعددة وجميع الأنشطة المشتركة .
- إيفاد المعلومات بخصوص المنح لمختلف النشاطات الثقافية والإعلامية للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين .
- تفسير المعاهدات والإتفاقيات والبرتوكولات ومختلف التنظيمات الدولية المعنية بها الجزائر زيادة على ذلك يبرز أداء السياسة الخارجية من خلال أجهزة محددة تتمثل فيما يلي :

1. وزارة الشؤون الخارجية و المغتربين
2. الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون المغاربية والإفريقية
3. السفارات أو الجهاز الدبلوماسي
4. المراكز الثقافية
5. المفوضون أو الممثلون الشخصيون
6. أجهزة الدولة المختلفة

بالرغم من الصفات الواضحة و الصلاحيات المحددة قانونيا مع كل طرف أو جهاز في إدارة السياسة الخارجية، غير أن الواقع العملي يختلف عن ذلك حيث نلاحظ أن الرئيس هو سيد الموقف الخارجي حسب تصوره ، ولعل أبرز ما يدل على ذلك تصريح الرئيس بوتفليقة إذ يقول " أعتقد أن منصب وزير الخارجية بالنسبة لرئيس دولة ما هي إلا مسألة ثقة قبل كل شيء، لأن الصلاحيات الخارجية هي صلاحيات الرئيس ومن ثمة فإن الإنسان الذي يقع عليه الاختيار كان لابد أن يحظى بالثقة إلى أبعد الحدود"².

¹ - مرسوم رئاسي رقم 02.403 مؤرخ في 2002/10/26 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية الجزائرية، ع 79، (01 / 12/ 2002)، على موقع وزارة الخارجية الجزائرية. www.mae.gov.dz

² - عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لتلفزيون الامارات، (أبو ظبي، الخميس 2000/02/17).

ومن هنا يتضح غياب البعد المؤسساتي والتشاركي بينما العمل يتسم وفق العوامل الشخصية للرئيس في إطار من يكلفون في الشؤون الخارجية .

- دور البرلمان في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية : يطبع الضعف العمل البرلماني في السياسة الخارجية من خلال رقابته للهيئة التنفيذية وذلك إعتبارا للصلاحيات المحدودة المتاحة له مقارنة بالصلاحيات الرئاسية في مجال السياسة الخارجية حيث لا يملك غير بعض الأدوار الثانوية على غرار الموافقة على المعاهدات والإتفاقيات الدولية وفتح النقاش حول السياسة الخارجية، وإعتبارا لذلك فالصلاحيات البرلمانية محدودة التأثير في صناعة السياسة الخارجية، وذلك بإعتبار النصوص الدستورية الواضحة في هذا المجال و بالخصوص دستور 1996و الذي منح للرئاسة تقرير السياسة الخارجية للأمة وتوجيهها وفقا للمادة 77 ما ربط البرلمان السلطة التنفيذية و التي تستخدمها لتزكية قراراتها وبحكم إعتبارات أخرى منها غياب الفصل بين السلطات على سبيل المثال وتمركزها بيد الرئيس وذلك ما يعطل أداء الهيئة التنفيذية في السياسة الخارجية¹.

- دور المؤسسة العسكرية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية: يعتبر الجيش مؤسسة رسمية على غرار المؤسسات الأخرى للدولة وليس لاستعمال النخبة الحاكمة، حيث يمنع نهائيا على الجيش الإنخراط بالعمل السياسي، و يلتزم دستوريا بالحياد والإلتزام بمهامه ويندرج ضمن المؤسسات المعبرة عن السيادة وإطارا معبرا عن كينونة الدولة والأمة إذ تقوم العلاقة بين الجيش والسلطة على الانفصال وذلك درءا للصراعات والتناقضات السياسية².

وهنا يبرز دور الجيش في مجال السياسة الخارجية إذ أنه يتم وفقا لإستشارة فئة محدودة في مراكز حساسة في هيئة الأركان والأمن العسكري و جهاز المخابرات³.
إذ من الناحية القانونية قد درج الميثاق الوطني الصادر في 1976 و 1986 قد خول الجيش بثلاث مهام رئيسية :

- صيانة التراب الوطني والدفاع عن سلامته.
- الدفاع عن الثورة الاشتراكية.
- المساهمة في التنمية بالبلاد .

من الواضح تقاسم جل جيوش العالم في المهمة الأولى بينما يندرج تدخل الجيش في دستور 1996 بجعل المحافظة على الإستقلال الوطني المهمة المنوطة للجيش⁴.

1 - المرجع نفسه، ص ص 437،436.

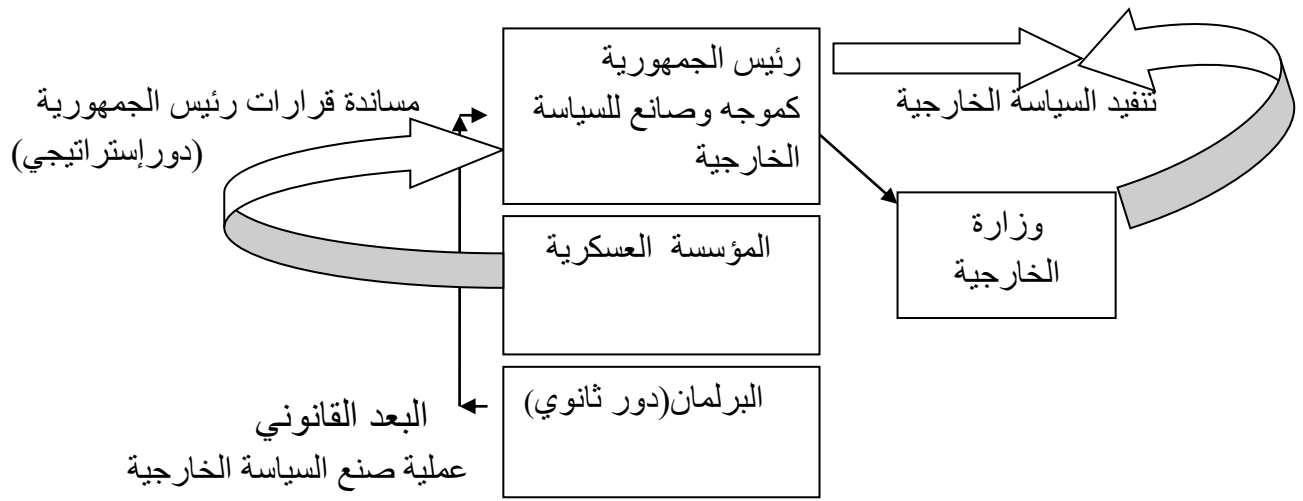
2 - عبد الإله بلقزيز، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة وكتاب الجيش و السياسة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. ط1. 2002)، ص ص 17-19.

3 - محمد الطاهر عديلة، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004، مذكرة تخرج ماستر ماجستير، (قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 2005)، ص108.

4 - عزيزة ضميري، الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر، مذكرة تخرج ماجستير. قسم العلوم السياسية، التنظيمات السياسية و الادارية، (جامعة باتنة 2008)، ص 112.

كما برز دور الجيش في حادثة تيفنتورين أين تدخل القرار الأمني بالقرار الخارجي، حيث تمثل دور القرار الأمني في المعالجة و التعاطي مع الإعتداء الإرهابي و الذي كان له صدى دولي في كبرى العواصم في المجتمع الدولي، و بعد التحول في العقيدة العسكرية للجيش من خلال السماح للجيش الجزائري بالخروج خارج الحدود في إحاطة صناعة القرار الخارجي من خلال المتابعة و الرصد الميداني للوضع المتأزم بالساحل و الآليات المنتهجة في التعامل معه.

ويمكن أن نلخص من خلال هذا المخطط الأجهزة الرئيسية المسؤولة عن عملية صنع القرار الخارجي في السياسة الخارجية الجزائرية كما يلي (المخطط من تصميم الباحثة):
الشكل رقم 05: الأجهزة الرئيسية في صناعة القرار الخارجي في السياسة الخارجية الجزائرية



من خلال المخطط أعلاه نجد أن عملية صنع القرار الخارجي في السياسة الخارجية الجزائرية تخضع إلى هذه المؤسسات التي تعمل على صنعها حيث تركز في الأساس على محورية رئيس الجمهورية الذي له الصلاحيات الواسعة المخولة له في صناعة وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية بحكم التجربة السياسية الجزائرية منذ الإستقلال و كذا بحكم البعد القانوني الذي حدده الدستور لها.

بالتالي مؤسسة رئاسة الجمهورية الى جانب وزارة الخارجية و المؤسسة العسكرية و الدور الثانوي الذي يقدمه البرلمان ، كلها أجهزة رئيسية حتى وان كان دورها ثانوي تساهم في عملية توجيه و صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

ثانيا: الفواعل غير الرسمية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية:

- دور الأحزاب السياسية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية: تعتبر الأحزاب السياسية من أهم الأدوات المستخدمة في السياسة الخارجية الجزائرية للضغط والتأثير من خلال تعبئة الجماهير والخطابات المختلفة إزاء قضية أو موقف ما، بل قد يتعداها إلى التحريض لتعديل سياسة معينة أو رفضها لكنه وبالرغم من أن النظام لا يتعارض مع وجود أحزاب، غير أنه سعى إلى أن تكون إمتدادا له والمواقف الخارجية التي تتبناها الجزائر¹، فلقد أريد للأحزاب أن تمثل صورة النظام وتعبّر عنه في حين أن دورها على غرار الأحزاب المعارضة يشكل قوة توازن السلطة وتؤدي دورا لتحقيق الإستقرار وهذا ما يتناقض مع التصور للنظام الجزائري حيث يعتبرها مصدر إزعاج. يتقلص حضور الأحزاب في رسم القرارات السياسية الخارجية إلى أقصى حجم و يميل إلى الغياب كليا بخصوصه.

- دور الرأي العام و الإعلام في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية: يحد تأثير الرأي العام في مواقف الدولة وذلك لعوامل عديدة، هذا ناجم عن غياب المعلومات الدقيقة في توجهات الرأي العام بسبب التحيز الإعلامي وخضوعه للسلطة أو جهة ما وكذلك المعطيات المتعلقة بتوجهات الرأي العام لا يتم وصولها إلى الفواعل الرسمية في صناعة القرار الخارجي²، وبناء على ذلك نلاحظ تهميشا وتغيبا لدور الرأي العام وذلك ناجم عن تدني الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري وغياب الأطر التنظيمية له إلا في بعض الحالات على غرار مناصرة القضية الفلسطينية أو في إطار قضايا تمس الهوية الجزائرية كالدين ومن جهة أخرى يعد الإعلام فاعلا غير رسمي يساهم في عملية رسم السياسة العامة حتى وإن كانت محدودة بسبب طبيعة الممارسة السياسية للإعلام الجزائري و بسبب الإستفراد للنظام بصنع القرارات الخارجية وإتخاذ المواقف إتجاه مختلف القضايا.

1 - محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص114.

2 - المرجع نفسه، ص116.

المبحث الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية

عرف المحيط الأمني للجزائر عديد الإضطرابات و التحولات مما كان لذلك الإرتداد المباشر على الأداء الأمني الجزائري، إذ عرفت الدوائر الجيوسياسية الإقليمية (المغاربية الساحل إفريقية) و الجوار الجنوبي المباشر إتساعا ملحوظا لمختلف التهديدات و التحديات الأمنية مما عرض الأمن القومي الجزائري لتداعيتها ، إذ شهدت الدول المجاورة أزمات حادة سياسيا و أمنيا كانت ليبيا ومالي أبرزها مما فاقم التحدي الأمني للجزائر و ذلك نتيجة التبعات للوضع المأزوم بهما و المتمثل في تفاقم التهديدات اللاتمائية و بالخصوص الإرهاب و الهجرة غير الشرعية مايبعث الهاجس الأمني من حجم التعقيد والتركيب الذي يطبع هذه التهديدات إقليما و دوليا.

وبناء على ماسبق برز النقاش حول العقيدة الأمنية الجزائرية و تعاطيها مع هذه التحديات و مدى نجاعة الأسس و المرتكزات المشكلة لها أمام هذه التحديات الجديدة.

المطلب الأول: طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية

تعرف العقيدة الأمنية للدولة بمجموع المرتكزات التي وفقها يبنى النظام فكريا لقضية الأمن في الدولة وشكل التعاطي مع التحديات والتهديدات التي تجابهه أي أنها المنظور الذي من خلاله تعرف الدولة المخاطر والتحديات ، فالعقيدة الأمنية تشكل رؤية أمنية ، والتي على أساسها تبني الدولة مقاربتها ونهجها لتحقيق الأمن وأهم الآليات التي تضمنه، وغالبا ما تكون مرجعية هذه العقيدة أطروحات نظرية تنتهجها الدولة وصناعة القرار فيها، كما أنها يمكن أن تنال أبعاد إيديولوجية إذا كان النظام متجانسا فكريا في التفسيرات لما يواجهه، وعلى ذلك تقوم الفواعل المؤثرة فيه بمحاولة لتجسيد هذه التصورات الأمنية في مواجهتها لأهم التحديات والتهديدات¹.

تعتبر العقيدة الأمنية الدليل الذي من خلاله يكون سلوك الدولة الأمني داخليا وخارجيا ومن هنا تبرز أهميتها، ومن هنا تتكامل مع السياسة الخارجية للدولة، كما يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها الإطار المنظم لصناع القرار والمرجعية التي من خلالها يتم ضبط المصالح الجيوسياسية للدولة ومن خلالها تترتب الأولويات والتفاعل مع التحديات والتهديدات الآنية والمستقبلية، فالعقيدة الأمنية تشكل الإطار التفاعلي الأمني بين الفاعلين لتحقيق أهداف الدولة في مجال حفظ أمنها القومي².

تستند العقيدة الأمنية الجزائرية في توجهاتها إلى عديد المبادئ والتي تنظم حركتها على غرار مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض عسكرة الحلول، وذلك

1 - صالح زباني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة الفكر، ع. 5، (17 مارس 2010)، ص290.

2 - الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982 بين التصور الايديولوجي والممارسة السياسية، (ط1، دار هومة، الجزائر)، ص104.

ما يبرز في التعاطي الجزائري مع الأزمة الليبية ما أكد سلامة التصور الجزائري المبني على أسس دستورية وقانونية، والتي أفرزت الموقف من الأزمة وضبطت أجهزة الأمن الجزائرية لصيانة الحدود من إرتدادات الوضع المتأزم بليبيا، إذ تتفاعل الدبلوماسية الجزائرية في محيطها الإفريقي المأزوم على طول حدودها والذي يزيد من حجم التحديات التي فرضت الواقع الأمني بجوارها¹.

إن هدف الجزائر يتلخص في تحقيق إستقرارها وذلك بعد تجربة أمنية صعبة واجهتها في حربها على الإرهاب في العشرية السوداء، حيث تهدف في تحركاتها الإفريقية وفي جوارها الهش والفاشل دولاتيا والمتعدد أزمويا إلى إرساء الإستقرار وتعزيزه وذلك لتجنب أمنها القومي من كل الإرتدادات الناجمة عن هذا الوضع.

المطلب الثاني: محددات العقيدة الأمنية الجزائرية

1- **البعد التاريخي**: لقد كان للإستعمار الفرنسي وأدواته المستخدمة لتمكين فرنسا الجزائر من خلال المؤسسات العسكرية والإدارية التابعة له، وفي محاولة طمس الهوية الجزائرية الأثر في تفجير المقاومة التي عرفت أشكالا عديدة حتى وصلت إلى الثورة وبرنامجها النضالي لإسترداد السيادة ونيل الإستقلال، والتي شكلت بتراكمها وأبعادها النضالية أحد أهم المرتكزات للعقيدة الأمنية الجزائرية وساهمت في تشكيل المشهد السياسي والإقتصادي والإجتماعي بعد الإستقلال.

فالمبادئ التي كانت أحد القواعد التي رسمت السلوك الخارجي نابعة من التجربة النضالية الجزائرية على غرار مساندة القضايا العادلة ومساندة قضايا التحرر، فالموقف الجزائري المساند للقضية الفلسطينية على سبيل المثال ناجم عن التاريخ النضالي للجزائر في دعمها².

2- **البعد الجغرافي**: شكلت الجغرافيا بعدا في رسم وتحديد الأمن بالنسبة للجزائر وذلك إعتبارا لموقعها الإستراتيجي، والذي يتوسط الفضاء المغاربي و يقابل الإتحاد الأوروبي ويجاور الساحل الإفريقي الذي يمثل عمقا إستراتيجيا لها.

إن هذا الموقع جعل الجزائر معرضة أمنيا لعديد التهديدات والتحديات، وهذا ما جعل العقيدة الأمنية تأخذ بالإعتبار هذا العامل في صياغتها، إذ تتعد مستويات التأثير الجغرافي في طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية وبحكم موقعها ومع زيادة الترابط والإعتماد المتبادل والتشابك على العديد من المجالات كان لقضايا محاربة الإرهاب وتجارة المخدرات بعدا في التوجه الأمني للجزائر وأحد محدداته³.

1 - المرجع نفسه، ص105.

2 - صالح زباني، مرجع سابق، ص290.

3 - الطاهر بن خرف الله، مرجع سابق، ص109.

3- **البعد الإيديولوجي:** يعتبر من أهم الركائز الأساسية في بناء العقيدة الأمنية للجزائر وتوجهاتها وذلك منذ الاستقلال فلقد شكلت الاشتراكية المناهضة للإستغلال والإستعمار رافدا من روافد العقيدة الأمنية لمرحلة طويلة ومصدرا قيما تبلور على أساسها الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني)، فمن خلال هذه الإيديولوجيا شكلت أهداف الحزب والتي تلخصت في تحقيق الوحدة الوطنية والمرافعة لها عقب الخلافات التي تلت الإستقلال وذلك ما درج دستوريا سنة 1964 و 1976 و 1986 لأن الاشتراكية نظاما وإيديولوجية هي السبيل لتحقيق الإستقلال وإنهاء الإستغلال¹.

إذ قد كرست العقود الثلاث التي تلت الإستقلال التوجه الإيديولوجي الاشتراكي كمبدأ وهدفا للعقيدة الأمنية الجزائرية، غير أنها ومع التحولات العالمية مع نهاية الثمانينات وإنعكاساتها على الجزائر داخليا شهدت منعرجا صعبا وذلك للتحول العميق السياسي والإجتماعي ، ومع الإنهيار في رأس الهرم الدولي وإنتشار الإيديولوجيا الليبرالية ما أدى ذلك إلى تحول هام في تلك العقيدة للتكيف مع الواقع الجديد، وذلك ما ظهر في الإصلاحات السياسية والإقتصادية وفي التحول على المستوى العسكري بمرونة للتفاعل مع الواقع الذي أفرزته المرحلة .

شهدت مرحلة التسعينات بالجزائر دوامة عنف سابقة منذ الإستقلال مصحوبة بإضطرابات سياسية وإزمة إقتصادية خانقة، ما جعل الأمن القومي الجزائري أمام تهديد وجودي وذلك ما فرض إعادة صياغة عقيدة أمنية جديدة تزواج بين الأمن الصلب والناعم لمواكبة هذه الظاهرة المعقدة والمتشابكة. نستنتج مما سبق إلى أن الأبعاد المحددة للعقيدة الأمنية الجزائرية تميزت بالتنوع والتغير حسب ظروف مراحلها والإنتقال في الإعتماد على مفهوم الأمن الصلب والناعم ، في ظل الرهانات التي فرضتها التطورات التي عرفتها الجزائر داخليا ودوليا وبالأخص في المرحلة الأخيرة من العقدين الأخيرين² .

1 - صالح زباني، مرجع سابق، ص290.

2 - خديجة بوريب، الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والرهانات، المجلة العربية للعلوم السياسية، (31 مارس 2014)، ص35.

المطلب الثالث: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية

تستند الجزائر في تعاطيها الأمني في دائرتها الساحل افريقيا الى عديد القواعد والأسس والتي تنظم تفاعلاتها ومن خلاله تقوم السياسة الأمنية المتبعة ومن أهمها إحترام سيادة الدول ورفض التدخل في شؤونها مع تفعيل الدبلوماسية لمعالجة النزاعات في المجموعة العربية أو الإفريقية مع مراعاتها لعلاقات حسن الجوار وعلى مدار تاريخها شكلت هذه المرتكزات انطلاقا في سلوكها الخارجي بمختلف أبعاده.

1- **رفض التدخل الأجنبي:** يشكل رفض التدخل الأجنبي أساسا من الأسس التي تقوم عليها الجزائر في تبني سياستها الأمنية وفي توجهاتها عموما، تنطلق الجزائر في مناهضتها للتدخل الأجنبي وبالخصوص في منطقة الساحل بكون ذلك يزيد في التعفين وتغذية الأزمات، إنطلاقا من حساسيتها التاريخية في مناهضة الإستعمار بكل أشكاله وصوره وذلك مابرز في الموقف الجزائري حيال الأزمة الليبية والتي كانت لها إرتدادات فاقمت الوضع في الاقليم ككل كونها نقطة تقاطع بين دول المنطقة فيما فيها الجزائر وما مهد إلى التدخل في مالي¹.

2- **تجريم دفع الفدية:** إتسم الموقف الرسمي بالرفض القطعي والكلي بخصوص التعاطي مع النشاط الإرهابي والذي من ضمنه دفع الفدية للمجموعات الإرهابية، وذلك لكونه تمويلا يغذي الظاهرة ويوسع نشاطها وهذا ما أدى بالجزائر الى المرافعة لتبني مشروع لائحة عام 2007 الى الأمم المتحدة بغية تجريم دفع الفدية للمجموعات الارهابية وقد لاقت اللائحة تأييدا دوليا وأميا ، كما صادق عليها مجلس الأمن في 17 ديسمبر 2009 والذي جرم دفع الفدية لمختلف الجماعات والكيانات الارهابية والأشخاص، كما تعد هذه اللائحة تكملة للائحتين الأمميتين رقم 1267 والمختصة بمكافحة تمويل النشاط الإرهابي واللائحة رقم 1373 المتضمنة مكافحة الإرهاب وتمويله إذ يؤكد الخبير الجزائري المتخصص في الجماعات الاسلامية المسلحة " الياس بوكراع" والذي كان من المساهمين في إعداد اللائحة ، أن "المال عنصر هام للغاية في تطوير الارهاب، وعندما نعمل على نفاذ موارد تمويل هذه الظاهرة فنحن نعمل على القضاء على الارهاب في حد ذاته"، وذلك ما يبرر رفض الجزائر ويعزز موقفها في رفض دفع الفدية مقابل الإفراج عن دبلوماسيها السبعة المختطفين في مدينة غاو شمال مالي من قبل جماعة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا في 05 افريل 2012 وذلك بعد التطورات في شمال مالي.

بالرغم من الجهود الجزائرية في القضاء على مصادر تمويل النشاط الإرهابي وخاصة بعد صدور اللائحة المجرمة له إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ الفعلي حيث قبلت السلطات في مالي وبضغوط فرنسية مقايضة الرهينة الفرنسي المحتجز لدى القاعدة بفدية مع

1 - وهيبه دالع، السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الدراسات الاستراتيجية، ع. 23، (1 جوان 2016)، ص ص 94-96.

إطلاق سراح أربع إرهابيين كانوا لدى السلطات المالية أحدهم مطلوب للعدالة الجزائرية، ويحمل الجنسية الجزائرية كان بصدد تسليمه للجزائر وبناء على هذا تأزمت علاقة مالي بالجزائر لإتهامها بالإنخراط في النشاط الإرهابي عبر التوسط وخاصة مع ورود بعض التقارير المؤشرة للتورط لعدد من الجنرالات في مالي كانوا يتقاضون أموالاً من تنظيم القاعدة مقابل خدمات أمنية يحصل عليها التنظيم، وبناء على ذلك تحركت الجزائر في دول المنطقة بغية تطبيق اللائحة الأمامية باعتبار دفع الفدية أحد مصادر التمويل للإرهاب، كما ساهمت الجزائر في خلق إجماع دولي وإقليمي حول موقفها وذلك ما برز في إستقطاب الجزائر للولايات المتحدة الأمريكية للمقاربة الجزائرية من خلال دعم عديد المسؤولين الأمريكيين للمقاربة الجزائرية خلال زيارتهم لها.

3- **رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية:** إن رفض التفاوض مع المجموعات الإرهابية المختلفة بالمنطقة والتفاوض معها كان من ضمن الأسس التي بني عليها الموقف الجزائري وذلك ما تضح من خلال الاعتداء الإرهابي في حادثة المنشأة "الغازية بتغنتورين بعين اميناس" جنوب شرق الجزائر بولاية اليزي والذي أفرز إرتهان ما يقارب 700 عامل بالقاعدة من بينهم 132 رعية أجنبية، حيث طالبت المجموعة الإرهابية السلطات بالجزائر التفاوض وتلبية مطالبها والمتمثلة في الحصول على 20 سيارة رباعية الدفع مع ممر آمن لوصولها إلى الحدود المالية إضافة إلى إطلاق سراح عدد من الجماعة المحتجزين، غير أن الجزائر قررت الحل العسكري لتحقيق أمنها عبر تدخل للجيش لتحرير الرهائن عوض التفاوض، ورفض التدخل الأجنبي وكل الضغوطات الخارجية باعتبار ذلك من منطلق السيادة الوطنية والدفاع عنها و المنوطة للجيش صيانتها دستوريا¹.

إن مضمون السياسة الجزائرية في تعاطيها الأمني مع الجماعات الإرهابية لخص في رفض التفاوض معها.

رغم الضغوط التي تعرضت لها الدبلوماسية الجزائرية فإنها ظلت راسخة على مبدئها في رفض التفاوض مع الإرهابيين وبالخصوص فيما تعلق بسلامة رعاياها المختطفين على غرار قضية الدبلوماسيين السبعة ورفض الإبتزاز الممارس على غرار نائب القنصل الجزائري بمدينة غاو "تواتي الطاهر" والذي وظف كورقة لإبتزاز السلطات الجزائرية لتلبية المطالب الإرهابية كما رفضت تحرير الرهائن مقابل الاستجابة للمجموعات الإرهابية.

وقد لاقت هذه المعالجة تأييدا دوليا واسعا على غرار بيان البيت الأبيض للرئيس الأمريكي "باراك أوباما" والذي حمل فيه الإرهابيين مسؤولية الاعتداء وكما صرحت كاتبة الدولة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" "لا أحد يعرف أفضل من الجزائر شراسة

1 - المرجع نفسه، ص ص 97،98.

الإرهابيين خاصة وأن الجزائر قادت حربا قوية ضد الإرهابيين لعدة سنوات ترتب عنها خسائر مادية وبشرية كبيرة".

وعلى نفس المسار الأمريكي الداعم للموقف الجزائري كان الموقف الرسمي الفرنسي و لبريطاني من خلال تصريحى الرئيس الفرنسي " هولاند " والرئيس لبريطاني "دايفد كاميرون" هذا الأخير و الذي صرح خلال زيارته للجزائر بأن "الجزائر و بريطانيا العظمى متحدتان في مجال مكافحة الإرهاب و أن البلدين عانا من الظاهرة ويفهمان بعضهما جيدا ،وأن زيارتي تهدف الى تعزيز الشراكة الثنائية في مجال مكافحة الارهاب بالساحل الافريقي، وأقدم تعازي بلادي إلى الجزائر على ضحايا الهجوم الإرهابي الذي تعرض له الموقع الغازي لتيفنتورين". وهذا ما يبرز الدعم الدولي بإعتبارها قوة اقليمية في المنطقة وبناءا على تجربتها وخبرتها في مكافحة الإرهاب¹.

4- **الدفاع بدل الهجوم و التحرك الاستباقي الردعي:** يعد الدفاع أحد المرتكزات التي بنيت عليه العقيدة أي مجابهة مختلف التهديدات و المخاطر ضمن الاطار الجغرافي فحسب أي منع اي عدوان أو عمل عسكري على التراب الوطني وسلامته على غرار حرب الرمال مع المغرب سنة 1963، غير أن التحولات في البيئة الأمنية الدولية وتفاقم مختلف التهديدات والمخاطر الجديدة حدت من نجاعة وفاعلية العقيدة الأمنية الجزائرية، فالظواهر الأمنية مثل الإرهاب و الجريمة المنظمة و الإتجار بالمخدرات لا يمكن اختزال مجابقتها داخل الحدود بل تتعداها الى خارجها، وذلك بحكم إنتشارها الإقليمي و العالمي أحيانا وذلك ما يستدعي توسيع أدوات المجابهة خارج الحدود وذلك بحكم الإمتداد و الإنتشار، كتنظيم داعش مثلا الممتد النشاط إقليميا وعالميا².

5- **رفض التواجد الأجنبي وإقامة قواعد عسكرية على أراضيها واقليمها:**

تناهض الجزائر التواجد العسكري على ترابها وترفضه في جوارها وذلك ما شكل توازنا في الفضاء المغاربي، بناء على هذه المقاربة الأمنية الجزائرية تطمح الجزائر لأن تكون مستقلة في سياستها الأمنية وتحقيق تفوقها وتسيدها للاقليم .

بحكم البعد التاريخي الثور المناهض للاستعمار والذي يشكل رافدا أساسيا من روافد العقيدة الأمنية الجزائرية والتي تقوم على اعتبارات تاريخية، تبدو هذه الحساسية الجزائرية من أي تواجد عسكري على ترابها مهما كان شكله كما ترفع لمحلية الحلول وإعتماد دول المنطقة على نفسها في صون أمنها ومن خلال التعاون والتنسيق الأمني الإقليمي بعيدا عن الإملاءات الخارجية وأجندتها وذلك ما يتقاطع مع مبدأ آخر لها في عقيدتها وهو تبني السلمية في حل النزاعات ورفض استعمال القوة وذلك ما يظهر في النزاع الصحراوي والمالي و الليبي .

1 - المرجع نفسه، ص ص 97-99.

2 - سليم بوسكين، العقيدة الأمنية الجزائرية و اشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة، مجلة العلوم القانونية و السياسية، م.10، ع.02، (سبتمبر 2019)، ص ص 1343، 1342.

غير أن المساعي الأمنية الجزائرية وتصورها إصطدم بالتدخل العسكري الفرنسي بمالي وذلك ماشكل مناوئة لها والقائمة على حل النزاعات سلميا ومناهضة التدخل ورفض التواجد الأجنبي، إذ إمتد هذا التصادم بتدخل الناتو والقوى الكبرى في ليبيا و الدول العربية كمصر وقطر.

وإن بدت العقلانية والسلامة و الفعالية في بناء الأمن الاقليمي في المقاربة الجزائرية الراضة للوجود العسكري والتدخلات الخارجية ،غير أن القلاقل الأمنية و التصادم المصلحي بين دول الإقليم عرقلا المقاربة الأمنية الجزائرية و ذلك ما شكل تحديا أمنيا لها. بحكم التحديات و المخاطر الأمنية و الوضع المتفاقم والمأزوم و إرتدادات ذلك على الأمن القومي الجزائري يشير الكثير من المختصين إلى ضرورة مراجعة المقاربة الأمنية الجزائرية .وذلك من أجل التكيف مع الواقع الجديد ورهاناته والتحرك الإستباقي والمعالجة الوقائية بدل رد الفعل¹.

6- الاستقلالية في طبيعة العقيدة العسكرية : بحيادها و إنفصالها عن الإشتراك أو الإنخراط في أي شكل من أشكال التحالفات و التكتلات العسكرية، تبرز النزعة الإستقلالية في العقيدة العسكرية للجيش الجزائري وفي الإطار وجب التفريق بين المفهومين التحالفات و التكتلات العسكرية.

التكتل يمثل عصابة عسكرية مرتبطة إيديولوجيا أي من سماتها التجانس المذهبي بين أعضائها في حين لا يكون ذلك شرطا في الحلف².

بينما يمثل الحلف تكتلا عسكريا دائما غير مؤقت و لا يقتصر على تقديم المساعدات العسكرية في وقت الحرب فقط بل يعمل في أوقات السلم أيضا، ومن خلاله يهدف إلى التنسيق بين مختلف أعضائه بمختلف المجالات الدولية السياسية الإيديولوجية الاجتماعية الثقافية الإقتصادية³.

لقد كان من الضروري ابراز التباين بين المفهومين للتدليل و إبراز الإستقلالية في العقيدة العسكرية للجيش و التي تمنعه من الانخراط أو الإشتراك في أي شكل من أشكال التحالفات و التكتلات العسكرية أو حتى اتفاقيات الدفاع المشترك ، وبالرغم من البعد التاريخي لجيش التحرير الوطني الذي إنخرط في تنظيمات عسكرية مشتركة كجيش تحرير المغرب العربي سنة 1955 الذي كان إطارا عسكريا تشارك فيه الدول المغاربية، ذلك لتحقيق الإستقلال المغاربي زيادة على ذلك يشير البعض الى أن اتحاد المغرب العربي أنه يأخذ شكل حلف عسكري، و ذلك بناء على عديد المواد القانونية في الوثيقة التأسيسية له إنه من بين أهدافه في ميدان الدفاع صيانة و إستقلال كل دولة عضو من أعضائه ، كما

¹ - المرجع نفسه، ص 1342.

² - حسين بلخيرات، التحولات الجيوسياسية و العقيدة العسكرية للجي الجزائري، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية و الاجتماعية، م.10، ع.3، (سبتمبر 2018 السنة العاشرة، جامعة زيان عاشور الجلفة).

³ - المرجع نفسه.

تؤشر المادة الرابعة عشر بأن كل اعتداء تتعرض له أي دولة عضو يعد إعتداء على جميع الدول الأعضاء كما تلتزم الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم على ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي دولة عضو كما تلتزم الدول بعدم الإنخراط، بأي حلف أو تكتل عسكري ما من شأنه أن يشكل تهديدا لإستقلال أو سيادة أو وحدة الدول الأعضاء الأخرى. وعليه إتحاد المغرب العربي لا يتعارض و يتوافق في بعده العسكري مع التعريف العام للأحلاف العسكرية ، ومع ذلك فإنه يمكن تقديم مجموعة من الحجج التي تجعل من الإتحاد المغربي لا يتوافق مع النظام القانوني للأحلاف العسكرية من حيث أن الإتحاد المغربي يحكمه الفصل الثامن من الميثاق الأممي على نقيض الأحلاف العسكرية التي يحكمها الفصل السابع ، إذ أن الإتحاد يهدف إلى حماية و صيانة سيادة و استقلال الدول الأعضاء فيه فإن ذلك ليس الهدف الوحيد في مفهوم الأحلاف العسكرية¹.

وعند المقارنة بالجوار الجزائري على غرار المغرب و تونس الدولتين المرتبطتين بحلف الشمال الأطلسي حيث يقدم المغرب نفسه باعتباره شريك مميز للقوى الغربية وكان إجتماع الرباط سنة 2006 بين الحلف و الدول المتوسطية تأكيدا لهذا التوجه، واثباتا لمكانته في العلاقة مع القوى الغربية حين منحه الولايات المتحدة الأمريكية عام 2004 صفة حليف أساسي للولايات المتحدة الأمريكية خارج الحلف الأطلسي أما بخصوص تونس و نظرا لانكشافها البنوي فكان توجهها تاريخيا غربيا نحو القوى الغربية وذلك بما حدده الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة حيث حدد أولويات بلاده الاستراتيجية لبلاده في عام 1956 "أن العلاقات مع حلف الشمال الأطلسي أولى من العلاقات مع جامعة الدول العربية"².

1-المرجع نفسه.

2-المرجع نفسه.

المطلب الرابع : التعاطي الأمني الجزائري مع الوضع الإقليمي (ليبيا، مالي)

إن المقاربة الأمنية الجزائرية المرافعة لأفرقة الحلول ومناهضة التدخل الأجنبي والتي تهدف من خلالها إلى تحقيق الأمن بعيدا عن الوصاية الخارجية تصطدم مع فرنسا وأجندتها بالمنطقة، وظهر هذا التباين في الأزمة الليبية والمالية حيث أن تداعيات الوضع ارتدت على الجزائر وذلك من خلال حادثة تيفنتورين وهذا ما يفسر التمسك الجزائري الدائم لرفض التدخلات العسكرية .

فقد كان التدخل الأجنبي في ليبيا توطئة للتدخل في شؤون دول الإقليم كما حدث في مالي بعناوين مختلفة وهدف واحد وهو تحقيق المصالح الغربية على غرار النفط والغاز الإفريقي الممتد من ليبيا إلى التشاد ثم الكاميرون ونيجيريا، كما أن الوضع المأزوم والمتفاقم بالإقليم شكل بيئة خصبة لنشاط القاعدة وانتشار مختلف الأسلحة وعلى هذا الأساس كان الرفض الجزائري المناهض لمختلف التدخلات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ، فمكافحة الإرهاب في المقاربة الجزائرية تقوم على أفرقة الحلول ومحليتها وذلك لمنع تكرار السيناريو الأفغاني والعراقي بالمنطقة مع السماح بالمساعدات التقنية من طرف الدول الكبرى من أجل التصدي للظاهرة في الساحل .

وبهذا تبنى المقاربة الجزائرية المتعددة الأبعاد لمحاربة مختلف التهديدات الأمنية المصدرة من الساحل وعلى هذا الأساس كان رفضها لإعلان الانفصال في شمال مالي مع ضرورة تبني الحلول السلمية¹.

أولاً: التعاطي الأمني الجزائري في مالي :

بحكم قوتها العسكرية وخبرتها الطويلة في مكافحة الإرهاب وإنخراطها الواسع في تفاعلات الصراع بمالي وإعتبارا للجوار المباشر لها فإنه من المنطقي كانت المساعي الجزائرية لحل الصراع وتكريس الإستقرار الإقليمي، إذ غنخرطت الجزائر في مالي مند إستقلالها بناء على مبدأ الجوار الحسن ومبدأ الحل السلمي للأزمات و اللدان يشكلان أهم المرتكزات التي تقوم عليها في تعاطيها السياسي و الأمني حيث جمعت الفرقاء الماليين في مناسبات عديدة إلى طاولة التفاوض و صولا ل 2006 أين تمكنت من الإسهام في توقيع الإتفاق الذي حمل اسمها (تحالف 23 ماي من أجل التغيير) وذلك ما يؤشر إلى طول النفس الدبلوماسي الذي تتحلى به.

يشكل الوعاء المؤسسي للمقاربة الأمنية و التنموية المعتمدة جزائريا لمعالجة الوضع المأزوم الذي يسم الساحل ما يشير إلى الإدراك الأمني الجزائري العميق للراهن بالساحل و التصور الأمني في تحقيق البعد الناعم له درءا لأي تدخلات من شأنها مفاقمة الوضع الأمني المأزوم دون معالجة للتحديات الأمنية هذا الإتفاق تحت عنوان برنامج خاص بسلم الأمن و التنمية بمنطقة شمال مالي و المتضمن انشاء مراكز إدارية بالمرافقة مع

¹ - وهيبة دالع، مرجع سابق، ص95.

منشآت على غرار المستشفيات و المدارس ، الأمر الذي يوضح الميكانيزمات المعتمدة لتحديد السكان عن مختلف الأنشطة الأمنية التي تقوض الإستقرار الإقليمي على غرار تجنيد الشباب في الشبكات الإجرامية والإرهابية مع تحقيق الأمن المجتمعي و توجيهه و لانه للسلطة المركزية في إطار كيان الدولة و الذي يرسخ لبيئة مستقرة تضمن تحقيق المقاربة التنموية .

كما تضمن أيضا:

- إنشاء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق و الرصد
- التنمية الإقتصادية و الإجتماعية
- المعالجة الأمنية للانشغالات الأمنية الراهنة

وبناء على ماسبق يبرز التنبؤ الجزائري للدبلوماسية الوقائية في التعاطي مع الأزمات المتعددة التي يشهدها الإقليم، وما يوضح ذلك إتفاق تمرست الذي يحدد هذه المقاربة المعتمدة و المرافعة للتصور الجزائري في التحولات الجيوأمنية التي يشهدها الساحل.

وفي هذا الإطار تظهر الجزائر بدورها السياسي و الأمني في مرافقة الدول الفاشلة في إدارة مراحلها الإنتقالية و البناء المؤسساتي بالساحل ، حيث يظهر الإتحاد الإفريقي في دورته 24 في أديسا بابا 30 جانفي 2015 عن دعمه للمقاربة الجزائرية في مالي وذلك ما يظهر في نص القرار " وينظر باهتمام إسئناف المحادثات المالية في فبراير 2015 في إطار عملية الجزائر يؤكد مجددا الدعم الكامل للإتحاد الإفريقي للوساطة التي تقوم بها الجزائر كقائد بمشاركة بلدان المنطقة والاتحاد الإفريقي و الجماعة الإقتصادية لدول غرب افريقيا و الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون الاسلامي.

تؤشر هذه التوصيات إلى البعد التعاوني الإقليمي كمقاربة معتمدة لمعالجة التحديات كما تبرز الدور الجزائري باعتبارها دولة قيادية في المنطقة¹ .

ثانيا: التعاطي الأمني الجزائري في ليبيا:

قد شكل التدخل الأجنبي عبر الناتو في ليبيا وإنهيار الدولة الذي رافقه مناخا خصبا للنشاط الإرهابي والإنتشار الواسع للجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وذلك ما انعكس سلبا على الإستقرار والأمن الإقليميين وما صعب رسم حدود فاصلة بين مختلف التحديات الأمنية بالمنطقة.

إذ تجمع كل الدراسات إلى أن إنهيار الدولة في ليبيا شكل توطئة و بيئة خصبة لتفاقم و إتساع رقعة مختلف التهديدات، و هذا ما يظهر في جل التقارير التي تتعاطى الوضع في ليبيا و كما تضع جوارها عرضة لحالة الفوضى واللاإستقرار، فالوضع المأزوم في مالي و

1 - ناصر بوعلام، دور الجزائر الاقليمي بين المعيارية و مقتضيات البيئة الجيو_أمنية في منطقة الساحل، مجلة مدارات سياسية، م.1، ع.4، (مارس، 2018، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3)، ص.209.

الاضطرابات المرافقة له كان تفاقمه من إرتدادات الأزمة الليبية، إذ أن الإنتشار الواسع للأسلحة جعلها تصل إلى شمال مالي مع الفراغ الأمني بالمنطقة التي فاقمت الوضع هنالك لتصل إلى إسقاط الرئيس المالي و تتجه للتأزم الداخلي¹.

تبرز إرتدادات إنهيار الدولة في ليبيا على الأمن القومي الجزائري فيما يلي:

- التنامي المضطرد و الإنتشار الواسع للنشاط الإرهابي و الناجم عن رواج الأسلحة وإنهيار الدولة .

- تواصل النزاع بين مختلف التشكيلات المسلحة و التي تعرض سلامة المواطنين و البنى التحتية لتبعاتها .

- الأزمات الإنسانية وموجات النزوح و آثارها على دور الجوار مع الإنعدام الكلي لأبعاد الأمن الإنساني.

- موجات الهجرة المتفاقمة و المآسي الإنسانية المصاحبة لها.

وبناء على هذا تبرز الأدوار الجزائرية في إحتوائها لمختلف التهديدات والمرتبطة بفضائها الإستراتيجي، حيث أنه وبالتنسيق مع القوى الدولية شاركت الجزائر في مجموعة الإتصال الدولية في 1 أفريل 2015 بجولة ثالثة من المحادثات الدولية بخصوص ليبيا.

بدت ملامح للتنافس الإقليمي في إدارة المنطقة أمنيا مع المغرب ماليا و ليبيا غير أن التطور الأمني بخصوص إغتيال تنظيم الدولة للرعاية المصريين إذ دعت مصر للتدخل العسكري المباشر ، غير أن هذه الأخيرة تدرك بأن ذلك سيثير ردود فعل جزائرية و هذا ما يعبر عن التنافس مع القاهرة ليبيا².

وإنطلاقا من هذا كان التوجس و الحذر الجزائريين ومع تطورات الأزمة كان التفاعل الأمني الجزائري للتكيف مع هذا الواقع الجديد، غير أن تعاطيها الأمني لم يكن في مستوى المواكبة لهذه التطورات، وبالرغم من ذلك تشير الأدوار الجزائرية في فضائها الجيوسياسي و مقاربتها في جميع المسائل الأمنية في الساحل الى المكانة التي تتبوأها و التي تدركها الرباط و القاهرة اللتان لا يمكنهما تجاهل الدور الجزائري وكذا المقاربة التي ترفع لها³.

1 - المرجع نفسه، ص 210.

2 - المرجع نفسه، ص 211.

3 - المرجع نفسه، ص ص212،213.

المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية إتجاه الساحل الإفريقي

تهدف السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي إلى تحقيق أمنها القومي وبناء على ذلك تتبنى الجزائر إستراتيجية أمنية في المنطقة تشمل جميع الجوانب الداخلية و الخارجية بإعتبار أن السياسة الخارجية مرآة للسياسة الداخلية، و لذلك عملت الجزائر على تعزيز قدراتها الدفاعية إضافة إلى تنسيق آليات العمل الأمني المشترك على كافة المستويات الداخلية والإقليمية و المحلية من أجل تحقيق الأمن و الإستقرار بالساحل الإفريقي.

المطلب الأول: تعزيز القدرات الأمنية الجزائرية

تسعى الجزائر لتعزيز قدراتها العسكرية و تطوير بنيتها اذ تركز 4% من ناتج الدخل الخام PIB على الإنفاق العسكري حيث تضاعفت ميزانية الدفاع (5.3 مليار دولار سنة 2009) هذا ما يبرزها كقوة إقليمية متفوقة في محيطها¹، إذ تتميز القوة العسكرية بمجموعة الخصائص الآتية:

✓ التعداد البشري للجيش الوطني الجزائري

يضم الجيش الجزائري حوال 400000 جندي موزعين على النحو الآتي:

- القوات البرية Forces terrestres تضم حوالي 17000 جندي.
- القوات الجوية Forces Aériennes تضم حوالي 14000 جندي.
- القوات البحرية Forces Navales تضم حوالي 26000 جندي.²

✓ العضوية في الإتفاقيات العسكرية:

تنخرط الجزائر في عديد الإتفاقيات التعاونية الجماعية، إذ أنها انخرطت في مبادرة الدفاع 5+5 سنة 2004 والتي تضم الدول الشمال متوسطة الخمسة (فرنسا، ايطاليا، البرتغال، مالطا، اسبانيا) ودول الجنوب متوسطي (المغرب، تونس، موريتانيا، ليبيا) وذلك ما يعزز الحضور الدولي الجزائري ويبرز دوره .

✓ العضوية في الإتحاد الإفريقي:

فيما يخص التعاون العسكري الإفريقي وبحكم عضويتها في الإتحاد الإفريقي شاركت الجزائر في الدراسات المختصة لتجسيد برنامج القوة الإفريقية للإنتظار و التي شرع العمل فيها سنة 2015 لإقامة عملية الرقابة وحفظ السلام.

¹ - وهيبة دالع، مرجع سابق، ص100.

² - عادل زقاغ، سفيان منصوري، أمن منطقة الساحل الإفريقي: بين المنظور الأمني الفرنسي و الإستراتيجية الأمنية الجزائرية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.6، (جانفي 2014)، ص 54.

✓ العضوية في الحوار المتوسطي:

زيادة على عضويتها في الإتحاد الإفريقي الجزائر عضو في الحوار المتوسطي لحلف الناتو ممثلة من خلال سفيرها ببركسل قرب الجزائر لهيئة الناتو ، كما أن الدورات التكوينية المندرجة في الحوار المتوسطي تدخل ضمن الإهتمامات الأمنية الجزائرية .

✓ العلاقات الثنائية العسكرية:

العديد من الإتفاقات الثنائية العسكرية وبالخصوص روسيا و التي تعد شريكها المميز إذ تستورد منها العتاد العسكري (الطائرات الحربية، الناقلات العسكرية، المروحيات الهجومية) زيادة على التعاون العسكري مع روسيا تطمح الجزائر لإبرام إتفاقيات أخرى عسكرية مع دول أخرى، و بهذا تجمعها علاقة بدول منخرطة في الناتو من بينها إيطاليا إسبانيا المملكة المتحدة تركيا¹.

إضافة إلى علاقتها مع تونس من خلال تبني خطة أمنية منسقة بين الجزائر وتونس لتشكيل لجنة عسكرية من أجل تبادل المعلومات حول النشاط الإرهابي و الشبكات الإجرامية، مع دعم الجيش المالي لوجيستيا وتدريبه في منطقة كيدال في ديسمبر 2011. كما أنها من أحد المؤسسين للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في نيويورك 2011².

المطلب الثاني: التنسيق الأمني الإقليمي و التعاون الدولي

أولاً: التنسيق الأمني الجزائري الإقليمي

يعتبر العمل الأمني الإقليمي المشترك بالساحل أحد المقاربات التي تقوم عليها السياسة الأمنية الجزائرية في معالجتها للأزمات بالإقليم ومن هذا المنطلق تم تأسيس المركز القيادي الإقليمي بتمنراست لتنسيق الجهود الإقليمية مع تنسيق تحركات الجيوش لدول المنطقة و لذلك تعد قيادة الأركان للعمليات المشتركة أهم مبادرة بالإقليم كما تشارك هذه القيادة الدول الأربع الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجير، وتتضمن أجهزة على غرار وحدة الاندماج و الإتصال التي تعنى بجمع المعلومات مقرها الجزائر العاصمة، كما يعتبر إتفاق تمنراست قاعدة للعمل الإقليمي المشترك بالساحل لمجابهة مختلف التهديدات و التحديات كمجابهة تنظيم القاعدة³.

و لتعزيز هذه المبادرة تم إتفاق بين وزراء الخارجية للدول المعنية ب 20 ماي 2011 لتشكيل قوة مشتركة لمحاربة التنظيم و تأمين المنطقة .

يعيب المختصين هذه المبادرة بالرغم من أهميتها محدودية أعضائها على غرار عدم إشراك ليبيا و المغرب و غلبت المصالح القطرية على حساب المصالح الجماعية .

1 - المرجع نفسه، ص ص 54،55.

2 - أمينة دالة مصطفى، مرجع سابق، ص ص 124،125.

3 - وهبية دالع، مرجع سابق، ص 62.

يتضمن التعاون الأمني الإقليمي الجوانب اللوجيستية والإستخباراتية، وذلك ما تجلى في المساعدات الجزائرية الممنوحة لدول الساحل لمجابهة النشاط الإرهابي ومختلف التحديات الأمنية، فمثلا قدمت الجزائر تجهيزات عسكرية لمالي في 4 ماي 2009 وذلك بعد تقديم السلطات المالية لقائمة إحتياجاتها على اثر زيارة أمنية لوزارة الدفاع كما أرسلت معدات عسكرية لشمال مالي في ديسمبر 2011 مع التدريب العسكري في منطقة أكيديام شمال مالي كما تدرب الجزائر العديد من الأجهزة الأمنية المالية بمختلف قواعدها العسكرية بتمنراست¹.

وقد عملت الجزائر على توحيد المبادئ و تكثيف الجهود و التنسيق وذلك ما تجلى في خارطة الطريق بالقمة المنعقدة بمارس 2011 بالجزائر، و التي ضمت 7 دول بالمنطقة قصد تحييد التدخلات والضغط الخارجية على غرار التورط الفرنسي في دفع الفدية، زيادة على ذلك صياغة آليات للتعاون على مستوى الإستخبارات و الأمن كما كان نهاية سبتمبر 2011 لأركان الجزائر مالي و موريتانيا والنيجر لتوحيد الجهود لمجابهة الإرهاب و الجريمة المنظمة ليلها بنيامي الإجتماع الوزاري بدول الميدان ب 7 أوت 2012 و الذي عزز تفعيل الإستراتيجية الأمنية والتنمية مع مكافحة الإرهاب و الجريمة بالساحل، شاركت الجزائر في كل الجهود الأمنية لحل الأزمة بمالي بعد اعلان انفصال شمالها وذلك لإيجاد حل لها على غرار إجتماع الدول الأعضاء بقيادة العمليات المشتركة في 11 جويلية 2012 بنواكشوط لتعزيز الأمن و الحفاظ عليه بمنطقة الساحل، مع تعزيز المقاربة التنموية و الاقتصادية، إذ يساهم التنسيق الإقليمي في فعالية مجابهة مختلف التحديات في ظل تصور شامل مشترك بين دول الإقليم تتلخص في تفعيل الدول في محاربة الارهاب على المستوى الفردي و الجماعي و تتخرط فيه جميع الجهود الدولية وفي أولوية دول المنطقة في حل مشاكلها².

ثانيا: التعاون الأمني الدولي

بناء على سياستها الشاملة تشكل الجزائر مقاربتها الأمنية بالساحل في مجابهة الإرهاب، و التي تتضمن التنسيق الأمني الدولي إستخباراتيا و ذلك من غير التدخل العسكري، ووفقا لهذا تركز المقاربة الجزائرية على المساعدة التقنية و اللوجيستية، و ذلك ما يظهر في تعاطيها مع مختلف القوى الدولية الفاعلة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى في الجزائر شريكا أساسيا في مكافحة الإرهاب و ذلك ما جعلها تقبل الدور الريادي للجزائر بالمنطقة في معالجتها للإرهاب. اذ تتقاطع الإستراتيجية الأمريكية في محاربة الإرهاب مع الدور الجزائري في مجابهته ، بإعتبار شمال افريقيا بوابة عبور للنشاط الإرهابي إلى الفضاء الأوروبي وذلك ما ينقل عدوى التهديد للأمن و السلم الدوليين³.

1 - المرجع نفسه، ص 62.

2 - المرجع نفسه، ص 62.

3 - المرجع نفسه، ص 63.

ومع أحداث 11 سبتمبر نجحت الجزائر مع رئاسة "عبد العزيز بوتفليقة" في العودة إلى موقعها في التحالف مع واشنطن و أوروبا في الحرب الدولية على الإرهاب، و في نظير ذلك وافقت الإدارة الأمريكية على توريد الجزائر بمعدات عسكرية وتكنولوجية لمواجهة العمليات العسكرية كما دربت القوات الخاصة الأمريكية نظيرتها الجزائرية في الجنوب الجزائري. كما كان للجيش الجزائري عديد المناورات مع الجيش الأمريكي و الناتو ، إذ كان الحضور الجزائري في المبادرة الأمريكية(مبادرة الساحل لمحاربة الإرهاب) و التي أصبحت فيما بعد المبادرة العابرة للصحراء لمجابهة الإرهاب، التي كانت ترمي إلى تعزيز قدرة الدول شمال إفريقيا و الساحل لمجابهة مختلف التحديات و التهديدات الأمنية ، وذلك ما تجلّى في عدد المبادرات و التي كان فيها حضور أمنيا جزائريا كمبادرة (بان الساحل) التي اتسعت لتصبح المبادرة العابرة للصحراء إضافة على ذلك التمرينات المشتركة بمعية دول المنطقة في الصحراء الإفريقية على غرار مناورات " Flint lock Maneuvers " سنة 2005 بمشاركة جزائرية.

لقد كان للدور الجزائري برئاسة "بو تفليقة" و الحضور الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية الإسهام الكبير في عودتها وتعزيز مكانتها الإقليمية و الدولية وذلك بعد تراجعها بسبب الأزمة الأمنية التي شهدتها و التي قلصت و جمدت نشاطها. و بإعتبار الدائرة الجيوسياسية الساحلية امتدادا أمنيا للدائرة المتوسطية قد كانت السياسة الأمنية الجزائرية جراء منها معنية بترتيباتها ، وذلك للهواجس الأمنية المتقاسمة مع الدول المتوسطية (الإرهاب و الهجرة غير الشرعية) و ذلك مابرز في مشاركة الجزائر في جميع المبادرات الأمنية بالمتوسط على غرار الشراكة الأورومتوسطية و التي طغى فيها البعد الأمني في مضمونها على الأبعاد الاقتصادية أو الثقافية، و ذلك لإتساع رقعة التهديدات و تفاقمها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مما فرض على الأوساط الأوروبية لبحث استراتيجيات للسلام و الأمن لمجابهتها في الفضاء المتوسطي لمجابهتها وذلك ما ظهر في المساعي لشراكة الأورومتوسطية في لقاء برشلونة 1995 و انخراطها في الحوار الأطلسي في 2002 و إجتماع 5+5 وذلك ما ينعكس على الفاعلية الأمنية الجزائرية في إرساء نظام أمني متوسطي مستقر و آمن¹.

¹ - المرجع نفسه، ص64.

المطلب الثالث: المقاربة الجزائرية التنموية في الساحل الإفريقي: مدخل أمني إقتصادي

تعدى الأمن في مفهومه الصلب ليشمل الناعم والذي يعد الإقتصاد أحد أوجهه وبناء على ذلك فإن تحقيق التنمية يعزز الاستقرار ويكرس الأمن و المرفوق بالمقاربات العسكرية، و هذا ما كان أحد المقاربات في التعاطي الجزائري لتعزيز الاستقرار في الساحل، وهذا ما ظهر في عديد المبادرات لتحقيق هذا الغرض.

الجهود الجزائرية في تفعيل مبادرة النيباد:

باعتبار التخلف والفقر والمرض أحد المظاهر في الدول الإفريقية والساحلية بالخصوص فقد شكلت التنمية معضلة رئيسية باءت بالفشل كل المحاولات في تحقيقها. وبهذا الخصوص كانت مبادرة رئيس الجنوب الإفريقي " تابو مبيكي" وبمساعدة الرئيس الجزائري " عبد العزيز بوتفليقة"

والرئيس النيجيري "أوبا سانجو" لاعداد مشروع تنموي بالقارة عرف ب " الألفية الجديدة لإنعاش افريقيا MAP وتمحورت حول مبدأ المشاركة حيث تم إعطاء الأولويات الحكومية لقطاعات محددة لإستقطاب الاستثمار الأجنبي وتوجيه القطاع الخاص إليه وتمثلت في قطاع التكنولوجيا الجديدة و المعلومات و الإتصالات .

كما كان الطرح السينيغالي من خلال الرئيس "عبد الله واد" في مشروع آخر تحت اسم "مخطط او ميغا، PLAN OMEGA" وقد تمخض عن التركيز في أهم الميادين لدمجها في النشاط العالمي، و بالخصوص التجاري منه لتحقيق الاندماج في التجارة العالمية و تحمل الأعباء المنافسة الإنتاجية و ذلك لتحقيق تنمية مستدامة و شاملة ، ومع عدم اختلاف في المشروعين فإنه تقرر في قمة لوكازا دمجهما في مبادرة واحدة تتبنى رؤية افريقية موحدة تعرض على الشركاء الدوليين للقارة لتصل في شكلها النهائي الى (مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD) تسعى المبادرة في أهدافها إلى تقليص الفجوة بين الدول المتقدمة و افريقيا وتحقيق الآليات ولميكانيزمات لدمج افريقيا في الإقتصاد العالمي ، تعد هذه المبادرة كعقد تشكل فيه إفريقيا أحد أطرافه أين تلتزم فيه القارة بتطبيق مبادئ الحكم الراشد نظير الزيادة في حجم الاستثمار والمساعدات الممنوحة من الدول المتقدمة.¹

إن تحقيق الأمن والسلم وتعزيز الإستقرار السياسي والإجتماعي و الإقتصادي يكرسه تطبيق قواعد الحكم الراشد و الذي تحث عليه الوثيقة التي تتضمن المبادئ الجديدة المنبثقة عن النيباد و ذلك لتفادي مختلف النزاعات و المخاطر التي تحددها الآليات

1 - عادل زقاغ، سفيان منصوري ، مرجع سابق، صص 73، 74.

* NEPAD : New Partnership for Africas Development.

المنصوص على إتباعها لتحقيق الأهداف المرجوة عبر تعزيز المؤسسات و بناء السلم بعد الحرب و عموما تتلخص مبادرة النيباد في خمسة أهداف رئيسية:

1 توضيح الحاجات التنموية الإفريقية و تبينها وإدراجها على الأجندة العالمية و بالخصوص الشركاء التنمويين لإفريقيا و المجتمع الدولي.

2 خلق براديجم للتنمية الإفريقية من خلال التزام ماثر ومهيكل بين مختلف الشركاء في إفريقيا تنمويا

3 الإسهام في معالجة النزاعات وحلها بين الدول الإفريقية .

4 خلق بيئة ملائمة للتنمية المستدامة وتهيئة الظروف الملائمة لها من خلال تعزيز الإرادة السياسية لصناع القرار في الدول الإفريقية لتجسيد المشاريع التنموية السوسيوإقتصادية إفريقيا .

5 اشراك المؤسسات الإفريقية مع التنسيق الجيد لتجسيد المشاريع التنموية المختلفة .

المساعدات المالية الجزائرية الممنوحة للساحل الإفريقي:

قادت الجزائر العديد من الجهود لتحقيق التنمية بهذه الدول و في سبيل تقدمها في إطار المساعدات المالية كما كان عليه الحال في مساعدة الدول المعوزة والتي تشهد هشاشة إقتصادية وتخلفا تنمويا مع ظروف مناخية قاسية وصعبة و بالخصوص في مالي وموريتانيا.

قدرت فاتورة المساعدات المالية الجزائرية في جوان 2010 ب 10 مليون دولار متمثلة في 15 طن من الأرز، كما تبدو الجهود الجزائرية في المساعي الحكومية لتعزيز التعاون بين مختلف دول الساحل حيث تم منح مساعدة مالية رصدت ب 10 مليون دولار لتحقيق التنمية في شمال مالي خاصة في قطاع المياه و الصحة والتكوين زيادة على ذلك المشاريع القاعدية التي تديرها الجزائر لدعم التنمية بدول الجوار.

وبحسب تصريح لوزير الخارجية المالي "سمايلو مايجا" فان الجزائر قررت منح 10 مليون دولار لتمويل التنمية في شمال مالي و صف هذا المبلغ بمشاريع صحية و مائية.

الهيئة التنسيقية للعمل الانساني بالساحل الإفريقي:

قررت الجزائر و الجمعيات الملحقة بالصليب الأحمر في إطار التنمية بالفضاء الساحلي إنشاء هيئة تنسيقية للعمل الإنساني تسعى لتطوير الدبلوماسية الإنسانية وإستقطاب الموارد اللازمة لتجسيد و ضمان التنسيق بين التنظيمات المختلفة بهذه الهيئة الجديدة لتحقيق التنمية¹.

تشكلت الهيئة الإنسانية الجديدة بالساحل بين منظمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري البوركنابي الليبي الموريتاني المالي النيجيري و الهلال الأحمر لدولة التشاد، بعد التوصل لإتفاق في خصوصه، وفي ختام أشغال هذه الهيئة المنعقدة في الجزائر،

1 - المرجع نفسه، ص 74.

فإن هذا الجهاز المنوط برصد الوضع الإنساني بمنطقة الساحل مع تنسيق مع مختلف الهيآت و المنظمات الإنسانية ذات الطابع الإنساني بالمنطقة و التي تتضمن نفس الأهداف لتقديم المساعدات، يذكر أن حالة التدني الإنساني بالمناطق الصحراوية في الفضاء الساحل إفريقي و الإنتشار الواسع لمختلف الظواهر الأمنية على غرار الإرهاب والنزاعات المسلحة في عدد من الدول كمالى كان السبب الرئيس في خلق هذه الهيئة قصد معالجة هذا الوضع المأزوم¹.

¹ - المرجع نفسه، ص ص74،75.

خلاصة الفصل :

نستنتج مما سبق أن التحديات الأمنية وتنوعها كان لها الأثر في تبني سلوك أمني جزائري، هدفه التصدي لمختلف التهديدات الأمنية المنتشرة في هذا الفضاء الحيوي الذي يحيط بالجزائر .

إذ نجد أن الجزائر تركز في الأساس على أفارقة الحل سلميا رافضة لأي تدخل أجنبي تحت أي غطاء كان لأنها ترى فيه شكلا من أشكال الإستعمار ، وهذا ما زادها قوة في الدفاع والتمسك بمبادئها حيث الوحدة والسيادة الوطنية ورفض الاحتلال الأجنبي والتدخل الخارجي أهم ما أكدت عليه الثورة الجزائرية إذ تعززت هذه العقيدة بمؤتمر الصومام و رسمت في شكلها النهائي بمؤتمر طرابلس أين اعتبرت مناهضة الإستعمار ودعم حركات التحرر من الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الجزائرية ، وذلك نتاجا لتجربتها النضالية.

وكيفية التعاطي الجزائري مع أزمتي ليبيا ومالي خير دليل على أن المقاربة الجزائرية أثبتت فعاليتها خاصة في ظل المقاربات الأجنبية لحل مثل هذه الأزمات ، فالجزائر تتبنى مقاربة الحل السلمي المبنية على تضافر الجهود الإقتصادية لخلق هندسة أمنية متينة في المنطقة كقيلة بدحض مختلف التهديدات و الإستجابة المرنة لكافة أشكال التحديات، بالشكل الذي يحقق المنظور الأمني الجزائري للأمن القومي الداخلي و الإقليمي ككل .

الفصل الثالث:

واقع السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل
التحولات الراهنة

الفصل الثالث: واقع السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الراهنة

لقد شهدت البيئة الإقليمية الجزائرية في الآونة الأخيرة تحولات جيوسياسية عديدة، إذ ارتبطت هذه التحولات بسلوك فواعل و أطراف مختلفة، الشكل الذي خلق وضعاً أمنياً جديداً ، إذ فرض الموقع الجيوستراتيجي للجزائر في الشمال الإفريقي وجنوب المتوسط وباعتباره نقطة تقاطع محورية بين إفريقيا و أوروبا تحديات توجب على الجزائر مجابتهها وذلك لما لها من أثر كبير على الأمن الوطني فإنهايار الأنظمة في دول الجوار (ليبيا، مالي) أدى إلى إتساع دائرة التهديدات الأمنية بمختلف أشكاله، و للتواجد الأجنبي بالمنطقة ، هذا ما أدى بالجزائر الى مواجهة إنكشافات أمنية عديدة تحيط بها من كل جانب، وذلك من خلال إعادة تكييف استراتيجيتها الأمنية مع مختلف التحولات الراهنة .

وهذا ما سنتعرض إليه في هذا الفصل عبر التطرق في المبحث الأول الى السياسة الأمنية الجزائرية بين الأولويات و مقتضيات الفضاء الجيوأمني للساحل، لإبراز التدخلات الأجنبية الصلبة في العمق الإستراتيجي للجزائر، إلى جانب دوافع التطور في التفكير الإستراتيجي الجزائري و الهدف من وراء ذلك وفي المبحث الثاني إلى التحولات الأمنية في البيئة الإقليمية الجزائرية، كالتدخل الروسي عبر " الفاغنز " و الإنسحاب الفرنسي من مالي إضافة إلى التغلغل الصهيوني بالساحل من خلال المغرب.

أما بخصوص المبحث الثالث فقد تم تخصيصه إلى إحدى وسائل السياسة الخارجية بطابعها الناعم وبمختلف أبعادها كون الآلية الصلبة لوحدها غير كافية لإعادة تفعيل الدور الجزائري في المنطقة وتكيفه لمجابهة مختلف التحولات والتهديدات الأمنية الراهنة.

المبحث الأول: السياسة الأمنية الجزائرية بين الأولويات و مقتضيات الفضاء الجيوأمني للساحل

لقد عرفت البيئة الإقليمية للجزائر في الآونة الأخيرة تحولات جيوسياسية ذات أهمية، إذ ارتبطت هذه التحولات بسلوك فواعل و أطراف مختلفة ، الشكل الذي خلق وضعاً أمنياً جديداً له الأثر المباشر على السلوك الأمني الجزائري، ذلك ما يستدعي إعادة تكييفه للتموضع مع هذا الواقع الأمني الجديد المفروض لتحقيق المصالح الوطنية، و للإسهام بشكل أكبر في إعادة هيكلة الهندسة الأمنية للمنطقة .

المطلب الأول: التدخلات الأجنبية الصلبة في العمق الإستراتيجي للجزائر

تبرز التدخلات الأجنبية الصلبة في العمق الإستراتيجي للجزائر من خلال التدخلات العسكرية المباشرة كأحد أهم التحولات الجيوسياسية بالإقليم و ذلك عبر التدخل العسكري الغربي في ليبيا سنة 2011 و التدخل العسكري الفرنسي في مالي سنة 2013 و هذا ما يوضح إرادة الدول الكبرى في تبني عسكرة سلوكها بالساحل و هذا ما يظهر من خلال¹:

- تعارض القرار الأممي الذي من خلاله كان التدخل (القرار رقم 1973) مع محتوى العمليات العسكرية حيث أن مضمون القرار يشير إلى فرض منطقة حظر جوي بمساعدة المدنيين الليبيين غير أن العمليات العسكرية أخذت بعداً موحها من خلال إستهداف قوات النظام الليبي .

- غياب المبررات الأخلاقية والإنسانية الكافية و التي يمكن أن تكون مصدراً لمبدأ (مسؤولية الحماية) و الذي طالما كان مبرراً للتدخلات العسكرية بينما كان هذا التدخل مقترناً بأجندة مصلحة للدول الغربية.

أما بخصوص الوضع في مالي و التدخل العسكري الفرنسي فيه، فقد إرتبط بمبررات لم تكن كافية لهذا التدخل، خاصة أن مجلس الأمن في قراره رقم (2071) بخصوص التدخل العسكري في مالي ب 12 أكتوبر 2012 ترك الباب مفتوحاً للحل السلمي حيث تضمن القرار الدعوة إلى مفاوضات ما بين الحكومة المالية و المتمردين الطوارق في شمالها لحل سلمي.

- التبراً من التنظيمات الإرهابية المتواجدة بالمنطقة و الطابع العلماني للحركة الوطنية لتحرير الأزواد مما كان من الممكن التفاعل معه بإيجاب مع تقوية الجيش المالي.

- غياب الإجماع الداخلي و التباين في التعاطي مع هذا التدخل و ذلك للحساسية و التوجس من السلوك الإستعماري في السياسة الفرنسية .

¹ - حسين بلخيرات، مرجع سابق، ص 203.

الفصل الثالث: واقع السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الراهنة

إن تبني التدخلات العسكرية المباشرة يعدا اعترافا بفشل السياسات الأمنية المأقلمة، و التي كانت تتبنى الأطر التنسيقية بين دول الإقليم، غير أنه مع هذه الإنعكاسات بدت المقاربات الخارجية في تبني مبادرات لمكافحة الإرهاب بوصاية أمريكية ما تجلى في مبادرة الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب وهي عبارة عن برنامج جماعي بين مختلف الأجهزة لتشكيل قوة لمجابهة الإرهاب تشمل (الجزائر، التشاد، نيجيريا، السنغال، النيجر، المغرب، تونس، موريتانيا، مالي) تتضمن آداء تكتيكيا لمجابهة الارهاب مرفوقا بمساعدات لمعالجة الأسباب الجذرية له.

ولتكون المبادرة الثانية من الإتحاد الأوروبي (الإستراتيجية الأوروبية للأمن و التنمية في منطقة الساحل سنة 2011) لتليها المبادرة الفرنسية (المنظمة الإقليمية المتخصصة بمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة بالساحل)¹.

للتنسيق لمجابهة النشاط الإرهابي سنة 2014 لتضيف مؤخرا بإعلانها سنة 2017 تشكل (قوة تجمع الساحل) وهي إطار يضم الدول الخمسة بالساحل (مالي، النيجر، بوركينافاسو، التشاد، موريتانيا) بإدارة وإشراف فرنسيين. ومن خلال الوضعية الأمنية الجديدة للجزائر المستعرضة من خلال التحولات الجيوسياسية يكون الطرح التالي:

هل هذه التحولات الجيوسياسية تقتضي بالضرورة تكيف التفكير الإستراتيجي وفقها و بدقة أكثر و وضعية المنطلق الدفاعي للعقيدة العسكرية الجزائرية في هذه التحولات ؟ وهل تستدعي مرونة أكثر للإنخراط في التكتلات و التخلي عن النزعة الإستقلالية الصريحة؟ ومن خلال السؤال الجذري و التساؤلات المتفرعة عنه وفي إطار الإجابة عليه فإن التكيف في العقيدة العسكرية الجزائرية أصبح ضرورة تكتيكية مع التحولات الراهنة و ليس تبنيا راديكاليا ، و ذلك ما أعرب عنه قائد أركان الجيش الجزائري الفريق " أحمد قايد صالح " أثناء تعرضه لمفهوم العقيدة العسكرية قائلا "أنها نتاج لعمق فكري و ثقافي و حضاري تتوارثه الأجيال جيلا بعد جيل، تستمد مبادئها من الإرث التاريخي و النضالي للأمة وكفاحها المستميت، ضد الإستعمار و من قيمها الدينية و المعنوية و من المثل العليا للدولة و تشريعاتها، تتم مراجعتها و تحيينها، كلما تطلب الأمر ذلك، للتكيف مع متغيرات المعطيات الجيوسياسية وهي بذلك تمثل أسس سياسة الدفاع الوطني و مرتكزا رئيسيا لصياغة الإستراتيجية العسكرية"².

1 - المرجع نفسه، ص 203.

2 - المرجع نفسه، ص 204.

المطلب الثاني: دوافع التطور في التفكير الإستراتيجي الجزائري

قد ظهرت أطروحات إستراتيجية جديدة لتفعيل العقيدة الدفاعية وتطويرها للدفاع المتحرك و النشاط أو ما يعرف بالدفاع الهجومي، حيث أن الدفاع الهجومي يستهدف المهاجم من خلال التحرك الاستراتيجي الإستباقي رغم السلوك العدواني الذي قد يظهر على هذه الإستراتيجية.

ويشير "محمد يونس" من خلال الأسباب السابقة إلى أن المنطلق الدفاعي يسير إلى التخلي عنه في صناعة القرار الأمني بالدول في مواجهة التهديدات المحتملة و التعاطي مع مصادرها، حيث أن الإستباق و التدخل من سمات الإستراتيجيات العسكرية للدول في تعاملها مع مصادر التهديد، و ينطلق الإستباق الدفاعي من التحفيز الحدودي و الحشد للتدخل المباشر، و بالنسبة للجزائر و الوضعية الأمنية الجديدة المفروضة عليها تقوم وجهة النظر التي تحت على التخلي عن المنطلق الدفاعي المحضفي العقيدة العسكرية من خلال الأزمة الليبية و الفشل الدولاتي المرافق لها الذي تلى إنهيار النظام و دورها في إتساع رقعة النشاط الإرهابي و إنتشاره إلى حد الوصول للاستحواد الكلي على المدن الليبية، كما كان حال تنظيم الدولة الإسلامية زيادة على ذلك التغلغل الواسع لمختلف التنظيمات الإرهابية بالساحل في التراب الليبي إذ شكل ذلك البيئة الخصبة لإنتشار هذه التنظيمات من خلال الفشل الدولاتي الذي تعرضت له ليبيا و التي تشكل تهديدا مباشرا بالضرورة للجوار، و قد كانت حادثة تيفنتورين في الجزائر في 13 جانفي 2013 منعرجا حاسما لجدية الخطورة للوضع الليبي و تداعياته على الأمن القومي الجزائري، حيث أن العملية انطلق تنفيذها من التراب الليبي و بالرغم من القدرة للجيش الجزائري في منع عمليات أخرى فقد شكل ذلك نقطة حاسمة في الإدراك الأمني الجزائري لضرورة معالجة الوضع الليبي لما له من تبعات عليه.

بالرغم من الحدث و خطورته على الأمن القومي الجزائري وحالة الفشل الدولاتي التي تطبع ليبيا و دول الساحل، فان ذلك لا يستدعي تغييرا في العقيدة العسكرية الجزائرية بقدر ما يتطلب إعادة تكييف و صياغة للتفاعل مع الوضع الأمني الجديد وهذا ما يبرز فيما يلي:

أن نهاية الدفاع المشار إليها في التحليلات في العقائد العسكرية تقوم بشكل واسع على حالة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، حيث يوصفها الباحث المصري "محمد عز العرب" بما يسميه بالحدود السائبة وهو يعني خروج السيطرة على الحدود بين الدول عن تحكم دول المنطقة وقد عزز من ذلك السياق الأمني الناشئ في إطار ما يسمى في الأدبيات الغربية بالربيع العربي¹.

¹ - المرجع نفسه، ص205.

الفصل الثالث: واقع السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الراهنة

في حين ترى وجهة نظر أخرى أن الوضع نفسه تحقق في منطقة شمال إفريقيا و بالتحديد الجزائر نتيجة تفاقم الأزمة الليبية، حيث شكلت مشكلة أمنية عويصة بكل المعايير وليس تأمين الحدود الجزائرية فحسب، بل تعدى ذلك إلى كل الفضاءات المجاورة (المغربية والساحلية)، حيث أن تأمين الحدود يقتضي وجود طرفين فحسب لتأمينها ومن هنا الأشكال حيث أن الفشل الدولاتي الليبي و الجزئي المالي جعل الحدود الجزائرية منكشفة، ومع حدودهما و بيئة خصبة لمختلف التهديدات اللادولالية وتفاقمها ففي السابق كانت الإشكاليات بين الدول تقوم على الحدود والخلافات المرافقة على ترسيمها أو الصراعات المحلية البينية بينها، غير أن الواقع الأمني اليوم يتسم بالتهديدات اللادولالية الناجمة عن الفشل الدولاتي، وهي النظرة التي تدحضها المساعي الجزائرية في تأمين الحدود سواءا بالتفاعل الحدودي للجيش الظاهر على العسكرية الحدودية، أو ما يظهر من خلال التعاون الأمني الاقليمي عبر الإتفاقيات الثنائية الموقعة بين الجزائر وليبيا بمارس وأفريل و الإتفاق الثلاثي بين الجزائر و تونس وليبيا جانفي 2013 ، و الذي ينص على التأمين المشترك للحدود وتعزيز القدرات المشتركة زيادة على ذلك الإتفاق الثنائي بين الجزائر و مالي جانفي 2014 بخصوص قضايا الأمن الثنائي .

الجزائر مع المغرب ونيجيريا و أنغولا شكلت نسبة 62% من الإنفاق العسكري و خلال السنوات الأربع (2012-2016) إستحوذت الجزائر 46% من الإنفاق العسكري على التسلح الإفريقي.

غير أن هذه المؤشرات في الإنفاق المتزايد المقترنة بالتحولات الأمنية لا تؤشر للتخلي العقائدي العسكري الجزائري عن منطلق الدفاع و طابعه الذي يسمه، اذ يدحض ذلك نوعية التسلح ،فالقيادة الحالية دأبت في مقتنياتها العسكرية عن الطابع الدفاعي لها، فعلى سبيل المثال s 400 و s300 مخصصة للدفاع عن المجال الجوي، بالإضافة الى ذلك طائرات s30 تعدد مهامها القتالية أما بخصوص s32 فهي مخصصة لأغراض الدفاع للطيران المعادي لأي إختراق جوي أما بخصوص الفرقطات للدفاع عن الإقليم البحري و بخصوص التسلح في المنظومة الجزائرية فانها تتسم بطابعها الدفاعي في الوقت الراهن و ذلك ما يوضحه الجدول التالي¹ :

1 - المرجع نفسه، ص ص206 207.

الفصل الثالث: واقع السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الراهنة

الشكل رقم 06: جدول يوضح نوعية وكمية التسليح الجزائري

68	طائرات تدريب
266	طائرات نقل
99	طائرات هجومية
257	طائرات هيلبوتر
38	هيليكوبتر هجومي

منظومة الدفاع الجوي

08	فرقاطة
13	طرادات
43	طوافة بحرية
06	غواصات

منظومة الدفاع البحري

2405	دبابة قتالية
220	مدافع ذاتية الدفع
270	مدافع السحب
176	نظام اطلاق متعدد الصواريخ

منظومة الدفاع البري¹

المصدر: الجدول من إعداد الباحث: حسين بلخيرات اعتمادا على <https://www.globalirepower.com> احصائيات 2017.

¹ - حسين بلخيرات، مرجع سابق، <https://www.globalirepower.com> احصائيات 2017.

المطلب الثالث: التكيف في العقيدة العسكرية للجيش الجزائري و الهدف منه

إنطلاقا من التحول السياسي الذي شهدته الجزائر 22 فبراير 2019 و إعادة ترتيب بنائها المؤسساتي ودستورها الجديد المعتمد و المتضمن في نصوصه العقيدة العسكرية للجيش الجزائري ووضعيته الجديدة المحددة من خلاله.

يؤشر ذلك إلى تغيير جذري عميق و بارز في الدستور المعتمد و الجديد في طبيعة العقيدة العسكرية للجيش و في أهدافها، وذلك ما يتضح في السماح للرئيس الجزائري بإرسال وحدات من الجيش خارج الحدود سواء ما تعلق الأمر بعمليات حفظ السلام الأممية أو في عمليات استعادة السلام بدول المنطقة، وذلك بعد عقود ستة كان ممنوعا ذلك فيها للجيش الجزائري بالمحاربة في الخارج غير أن التطورات و التحولات التي طبعت منطقة شمال إفريقيا سواء الوضع بمالي أو النيجر أو الانخراط العسكري الإقليمي و الغربي المباشر من خلال القواعد بالساحل، أو من خلال المنسوب المرتفع للتوترات و الحروب الأهلية كليبيا، كان له الأثر العميق و السلبي و الإرتداد المباشر على الأمن القومي الجزائري و المصالح الحيوية للجزائر، ذلك ما إستدعى إعادة صياغة عميقة للعقيدة الدفاعية وذلك للتكيف و المواكبة مع الرهانات القائمة، وقد كانت هذه المراجعة خلاصة نقاش داخلي لسنوات كان من خلالها تقييم التداعيات الناجمة عن هذه المستجدات على الجزائر و أمنها القومي ومصالحها، لتعدل القيادة السياسية المسار الأمني بالدستور الجديد وهذا بإدراج مواد تسمح بمشاركة الجيش الجزائري في عمليات حفظ السلام برعاية أممية وإفريقية وتحت مظلة الجامعة العربية و زيادة السماح بالإنخراط في عمليات تعزيز السلام وإستعادته بالمنطقة من خلال إتفاقيات ثنائية مع دول محددة و الحكومات الشرعية و المعترف بشرعيتها دوليا باقتراح من رئيس الجمهورية وموافقة برلمانية¹.

من خلال التحولات و إرتدادات الوضع الأمني المأزوم بمالي و ليبيا تحديدا برزت الحاجة الماسة للمشاركة العسكرية الجزائرية قصد إحلال السلام و انفاذ الإتفاقيات الدولية و تحقيق الترتيبات المحلية ما ينعكس بالإستقرار على الأمن القومي الجزائري و تأمين الحدود، وللإشارة فإن إعادة صياغة العقيدة الدفاعية كانت بالإنخراط الأطلسي في ليبيا سنة 2011 و الإرتداد المباشر لذلك على مالي من خلال سيطرة التنظيمات المسلحة على شمالها بمارس 2012، حيث تم خطف دبلوماسيين قتل أحدهم وتوفي آخر و أفرج عن ثلاثة آخرين قبل التدخل الفرنسي في شمال مالي لمجابهة الإرهاب بالحدود مع الجزائر .

1- عثمان لحياني، تغيير عقيدة الجيش الجزائري: ضوء أخضر لعمليات خارجية، مركز العربي الجديد، (09 ماي 2020). في:

الإطلاع على الموقع (2022/04/25). <https://www.alaraby.co.uk/%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1-> تاريخ

يشير الباحث العسكري "محمد دخوش" في السياق (في تصريح للعربي الجديد) أن "الجغرافيا كانت و لا تزال هي العامل الثابت في صنع السياسة الخارجية للجزائر، ولذلك فإن ما تضمنته مسودة مشروع التعديل الدستوري بخصوص إرسال وحدات من الجيش خارج الحدود، يعد تحولاً واضحاً في العقيدة العسكرية الجزائرية و في محددات السياسة الخارجية للجزائر، ويأتي كإستجابة واضحة من صناعات القرار للتهديدات الأمنية الضاغطة في المحيط الجيوسياسي للبلاد، الذي تحول إلى بؤرة استقطاب للقوى الجهادية في السنوات الأخيرة".

فلا طالما شكل النهج الدفاعي في العقيدة الأمنية للجزائر المناهض لعدم التدخل العسكري إعاقة منعت الأداء الدبلوماسي الجزائري و عطلت في حماية المصالح الحيوية للجزائر في المنطقة، بإعتبارها أمناً حيويًا وفق نظرية الأمن القومي كما رسمها الرئيس "هواري بومدين"¹.

تزايد القلق و التوجس الرسمي و الشعبي بالأونة الأخيرة من التطورات الجارية بليبيا و تزايد التدخلات الأجنبية و التي قوضت الأمن الإقليمي و إنعكست تداعياتها على الحدود ، وكذلك من المبادرة الفرنسية (مجموعة الخمسة بالساحل النيجر، موريتانيا، التشاد، بوركينافاسو، مالي) لمجابهة التنظيمات المسلحة بالساحل الأمر، الذي دفع الرئيس الجزائري إلى عقد إجتماع لمجلس الأمن القومي عقد نهاية شهر يناير كانون الثاني لبحث الوضع الأمني بمالي و ليبيا ، و يشار إلى أن هذا التحول ستكون له إنعكاسات لافتة في رسم السياسة الإقليمية الجزائرية و التي كانت حبيسة لعقود لمبدأ السياسة الخارجية الذي يتضمن عدم التدخل ،مع مراجعة و تقييم شامل للتدخلات العسكرية المختلفة بالمنطقة ماينجر عليه الى إعادة رسم التوازنات، مع تغيير في الأدوات لتفعيل الموقف بالجوار و الذي يشهد وضع أمني مأزوم موسوم بالتوتر و التأزم الداخلي، و يضيف الأستاذ بالعلوم السياسية "زهير بوعمامة" في تصريح له للعربي الجديد "في المقترح تكييف ضروري مع أوضاع المنطقة المحيطة بالجزائر ،وهو تغير فرض تحديات طبيعة مختلفة لا يجدي معها الاكتفاء فقط بأساليب ووصفات العمل التقليدية السابقة، مشير إلى أن الإبقاء على الوضع الحالي للمذهب، الذي تتبناه الجزائر في سياستها الخارجية و الأمنية من دون تعديل و تكييف للقواعد في عالم لم يعد قائماً أيضا كلف الجزائر كثيرا في التأخر عن دفاعها القومي مقارنة بقدراتها و مصالحها في مقابل أطراف أخرى أقل شأنا وأكثر حضورا، و يعتبر المادة الدستورية التي تتيح للرئيس إمكانية إرسال وحدات من الجيش إلى الخارج بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي من أعضائه رسالة واضحة جدا، مفادها بأن الجزائر لن تحرم نفسها من أي وسيلة أو خيار يحقق مصالحها إن إقتضى الأمر و يضيف أن هذه الخطة جادة و جريئة إتجاه إعادة

¹ - المرجع نفسه.

الفصل الثالث: واقع السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الراهنة

العقيدة الخارجية و الأمنية للجزائر برفع القيود التي كانت تحد وتحصر خياراتها و أدواتها ،في هذا الشأن وتفوت عليها فرص أكيدة للتعامل مع مستجدات الجوار الجيوسياسي بمنطق أكثر واقعية وبما يمكن من أداء أدوار و إستعادة المكانة الإقليمية بالمنطقة¹.

ويضيف الأستاذ بوعمامة أن هذا التحول مضبوط بعمليات حفظ السلام الأممية، و إعادة السلام في المنطقة بالتوافق مع البلدان المعنية لأن ذلك يفرض فتح نقاش يشارك فيه العاملون في الميدان وذوو الخبرة الى جانب الأكاديميين، لوضع الخطوط الموجهة للتوجه الجديد في إنتظار بناء مفهوم إستراتيجي جديد للسياسة الخارجية و الأمنية للجزائر الجديدة، تمكنا من توظيف قدراتنا وكامل فرصنا التي تقتضيها مصالحنا الوطنية العليا في المجال الحيوي"، مستدركا: " لكن من دون الإبتعاد كثيرا وتحميل الجزائر إلتزامات تستنزفها أو تجرها إلى ساحات لا ناقة لنا و لا جمل فيها، لأن فتح الباب أمام التحرك وراء الحدود لا يعني بالضرورة الانغماس في ما لا يفيدنا، سيتم وضع محددات تعرف لماذا ومتى وكيف يتم ذلك، مع الإبقاء على أولوية بناء الأمن في كل أبعاده"².

غير أن دبلوماسيا أخر عمل بأحدى دول الجوار يهشم المخاوف ويقلل منها عبر غرق البلاد في مستنقعات الحروب المستنزفة، ويضيف للعربي الجديد التفسير الذي تضمنه التعديل الدستوري من خلال الدفاع عن المصالح الجزائرية والأمن القومي الذي يمتد إلى خارج الحدود ،و يبني إعتقاده بأن السماح دستوريا للجيش بالقيام بعمليات محددة ومعينة في الخارج لا يعني دفع الجزائر في مستنقعات الحروب وغيرها فلا نية للجزائر في ذلك، وأحيانا قد تقتضي الضرورة قرارا معين أو قرار معين وفق شروط محددة و ضوابط سياسية صارمة مضيئا (أن العلاقات الدولية أصبحت مبنية على المصلحة و أن مصلحتنا في دعم أمن جيراننا المهدد بفعل التدخلات الأجنبية)، إذ لا يمكن للجزائر أن تبقى في دور المتفرج و الأشقاء يستنجدون، لأن بلدهم تدمر و تنهب خيراتهم مدام الجيش الجزائري قادر في ضوابط محددة على تقديم المساعدة والعون، وذلك ما يقصد بالطابع الايجابي للتدخل أي لن تنخرط الجزائر بالوكالة لأي طرف، وزيادة على المتغيرات السياسية الداخلية والوضع الاقليمي يرى متابعون أن تعزيز القوة التسليحية للجيش و الكفاءة التدريبية للجنود استوفى ذلك التأمين الداخلي للبلاد وأصبح مهياً للتدخل بالخارج و لخدمة المصالح الأمنية الجزائرية، و الذي بصدد طي ملف الإرهاب و الذي كان هاجسا منذ ثلاث عقود.

وتجدر الإشارة إلى أن حرب أكتوبر 1973 آخر حرب شارك فيها الجيش الجزائري على الجبهة المصرية، بالرغم من أن الدستور لم يكن يسمح بذلك ليكون النهج الدفاعي عقيدة بحتة،وبالرغم من بعض العمليات المحدودة الغير معلن عنها، على غرار خطف 33

1 - المرجع نفسه.

2 - المرجع نفسه.

الفصل الثالث: واقع السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الراهنة

سائح شمال مالي 2003 وإستعادة أمير أمانة الصحراء" عبد الرزاق البار" من التشاد عام 2004 و إجلاء الدبلوماسيين الجزائريين من ليبيا عام 2014¹.
لكن وبالرغم من هذه المساندة السياسية و الأكاديمية للتوجه الجديد، غير أن ذلك لا يخفي الهواجس و المخاوف المشروعة من أن يتحول هذا التحول العقدي الجزائري إلى الإنخراط في المستنقعات و التي لا مصلحة للجزائر فيها ويكون فيها الإنخراط بالوكالة، و هو ما يفرض وضع محددات صارمة ومضبوطة لمشاركة الجيش في الخارج وفق الضوابط و المحددات التاريخية التي تتبناها الجزائر.

¹ - المرجع نفسه.

المبحث الثاني: التحولات في البيئة الإقليمية بالساحل و تداعياتها على الأمن القومي الجزائري

لقد شهدت البيئة الإقليمية الجزائرية تحولات عديدة ، إذ فرض عليها موقعها الجيوستراتيجي في الشمال الإفريقي وجنوب المتوسط، وباعتباره نقطة تقاطع محورية بين إفريقيا و أوروبا تحديات ، لقد كان للبيئة الإقليمية المتفجرة في ليبيا و مالي الأثر البالغ في التحولات التي شهدتها المنطقة عبر إنخراط مختلف القوى في قضايا المنطقة، وذلك ما برز في التدخلات العسكرية في ليبيا و مالي و الإرتدادات التي كان لها الإنعكاس المباشر على الأمن القومي الجزائري و على السياسة الأمنية الجزائرية.

المطلب الأول: التدخل الروسي في ليبيا و مالي و تداعياته على الأمن القومي الجزائري

أولاً: التواجد الروسي بليبيا

بشكل رسمي تم الإعلان من قبل القيادة الأمريكية في إفريقيا 26 ماي 2020 عن التواجد العسكري الروسي بليبيا، من خلال عديد الطائرات العسكرية المنتشرة بالمناطق الليبية الواقعة تحت سيطرة اللواء المتقاعد "خليفة حفتر" و بالخصوص قاعدة الجفرة، و قد أشار الجنرال "تاو نسنند" قائد القيادة الأمريكية في إفريقيا أن روسيا تحاول إخفاء تدخلها في ليبيا وأن الطائرات كانت لإسناد مرتزقة شركة فاغنر المقاتلين إلى جانب حفتر، مشيراً إلى رفض مكان الإنطلاق الذي تم تتبعه من خلال قاعدة عسكرية جنوب الإتحاد الروسي و أنها توقفت بقاعدة إيرانية ثم سورية لتهبط بقاعدة الجفرة أين يسيطر اللواء خليفة حفتر .

وكان التكذيب مباشرة من قبل نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الإتحاد الروسي للتقارير الأمريكية، مشيراً بأنه لا يمكن إرسال قوات دون موافقة الرئيس "فلاديمير بوتين" مع تقديم طلب بذلك إلى مجلس الإتحاد هذا الأخير الذي لم يتلقى الطلب ، غير أن التكذيب الروسي لا يعني نفي إرسال طائرات كما أشير له في تقارير عديدة بالصحف الروسية و التي يعتقد بأن المرتزقة من بيلاروسيا و صربيا من تولو قيادتها¹ .

كما أنه لم يصدر أي تصريح رسمي روسي بنفي التقارير الأمريكية باستثناء الرد الوحيد من قبل وزير الخارجية الروسي الذي اتصل برئيس في مجلس النواب الليبي المعروف بمعارضته للحكومة المركزية بطرابلس و إنحيازه الى خليفة حفتر حيث أكد "سيرغي لافروف" على ضرورة إستئناف الحوار و التفاوض للوصول إلى حل يضمن استقرار البلاد، دون التطرق الى التواجد الروسي من خلال الطائرات الروسية في الجفرة .

1 - خط دفاع متقدم: أهداف تدخل موسكو في ليبيا، مركز الجزيرة للدراسات (31 ماي 2020)، ص 2. في:

<https://studies.aljazeera.net/article/4586> تاريخ الإطلاع على الموقع (2022/04/12).

لقد كانت موسكو تنفي كليا التدخل العسكري في الصراع الليبي، كما تنفي أي صلة بين الدولة الروسية و شركة فاغنر التي توظف المرتزقة المقاتلين، إلى جانب قوات حفتر بالرغم من أن المعروف بأن فاغنر لها صلات رسمية بالكريمين إذ لا يمكن لها النشاط دون موافقة رسمية روسية.

ومن هنا تبرز الأهداف العسكرية التي تسعى موسكو إلى تحقيقها وذلك من خلال تواصلها مع خليفة حفتر الذي لا يملك أي صفة رسمية أو قانونية¹.

➤ التنافس الأجنبي في ليبيا و مسار تطوره:

بأفريل 2019 قام اللواء خليفة حفتر بتحريك عسكري بغية السيطرة على العاصمة الليبية وذلك لفرض واقع جديد بعد عملية سريعة تقدمت فيها قواته من الشمال الشرقي إلى قاعدة الجفرة بالجنوب و التي كانت مركزا لعملياته لبدأ الهجوم، ومع إفتقار حكومة الوفاق بطرابلس للجهوزية و الإستعداد سيطرت قوات حفتر على مدينتي (غريان و ترهونة) عديد القواعد العسكرية جنوب طرابلس ، غير أنه ومع المقاومة المنظمة من حكومة الوفاق تم منع قوات حفتر من التقدم إلى العاصمة و اقتحامها ومع استمرار العمليات لم يحدث أي تغيير ملموس، وبينما كان يحصل حفتر على الدعم العسكري من مصر الإمارات و فرنسا بالدعم المعلوماتي و التكتيكي، كانت تركيا المصدر الوحيد للمدد العسكري الموجه للحكومة لطرابلس ، و إن كان بشكل محدود ما أعاد التوازن لقوات حكومة الوفاق ما توج ذلك في إتفاقية تفاهم مع تركيا، تتضمن في شقها الأول ترسيم الحدود الإقتصادية البحرية شرق المتوسط، والثانية تتضمن التعاون العسكري و الأمني بين البلدين، غير أنه و قبل الإنخراط التركي الملموس لصالح حكومة الوفاق كان الدعم الإماراتي لحفتر، وذلك من خلال إرسال مرتزقة عبر شركة الفاغنر الروسية، وذلك ما ساعد حفتر في تحسين أداء قواته القتالية، لكن رغم ذلك لم يوقع حفتر وقف إطلاق النار في موسكو وبرلين خلال الشهرين الأوليين من 2020، وفي 16 أفريل 2020 تقدمت قوات الوفاق بصورة مفاجئة لتدحر قوات حفتر من عديد المناطق و صولا إلى الحدود مع تونس، لتطلق حكومة الوفاق هجوما على مدينة ترهونة مركز عمليات حفتر في الغرب، مايؤشر ذلك على تراجع قوات حفتر وفي ظل هذا التراجع كان انسحاب مرتزقة الفاغنر من جنوب طرابلس إلى مدينة بني وليد في 24 ماي 2020 لتتبنى موقفا محايدا في الصراع وحتى قبل انسحاب مرتزقة فاغنر و الإعلان الأمريكي، كان مصدرا من حكومة الوفاق قد أكد عن التواجد الحربي لروسيا من خلال الطائرات الروسية².

1 - المرجع نفسه، ص3.

2 - المرجع نفسه، ص ص 3، 4.

➤ أهداف التواجد الروسي في ليبيا :

تشتمل الإستراتيجية الروسية في تحركاتها خارج حدودها على أهداف إستراتيجية وأخرى تكتيكية وذلك منذ الحرب الجورجية 2008، فعلى المستوى الإستراتيجي تسعى روسيا من خلال تحركاتها الأمنية بليبيا لديمومة وجودها وثبات مصالحها في الساحل الشرقي المتوسطي ، إضافة على ذلك وجودها المتسع في ليبيا حيث يعتقد الروس أنه في حال المواجهة مع الغرب فإن مقدراتهم البحرية في البحر الأسود غير قادرة على مجابهة القوة البحرية الغربية من خلال طرق مضيق البوسفور و الدردنيل، وخاصة أن تركيا ضمن حلف الناتو ما يحتملها الإلتزام بتعهداتها إتجاهه، ولذلك تعتبر روسيا بضرورة نقل الإشتباك مع القوة البحرية الغربية إلى حدودها، وبناء على ذلك تمكن ضرورة توسيع الإنتشار الروسي بجنوب شرق المتوسط.

بعد الإنقلاب بمصر 2013 حاولت موسكو الحصول على قاعدة بحرية غرب الإسكندرية غير أن النظام المصري تراجع تحت الضغوط الأمريكية، ما جعل ليبيا محط طموح للتواجد العسكري الروسي مع الإدراك الروسي أن هذا الهدف معقد في تحقيقه، فحليفها حفر لا يملك الشرعية و لا الوضع الأمني مستقر و لا وضعية البلاد مستقرة تعطي الصفة القانونية للوجود الروسي، وذلك ما يبرز حالات التسلل بدل التحرك الصريح من خلال الفاغنر ومرة من خلال نشر الطائرات الحربية للحصول على حيز أكبر في أي تسوية ليبية تضمن لهم أهدافهم وديمومة مصالحهم، غير أن هذه الأهداف تستدعي حضورا عسكريا أكبر لترجيح كفة موازين القوى وذلك ما ستبرزه الأيام المقبلة.

تبرز أهداف التحركات العسكرية الروسية من خلال الحفاظ على وضع حفر على الميدان من خلال إرسال روسيا مقاتلات حربية و الاحتمال الثاني لأهدافها، لمنع تقدم قوات حكومة طرابلس نحو الشرق للحفاظ على مصالحها في المعسكر المنحازة إليه في شرق البلاد في أي عملية تفاوض بين شرق وغرب البلاد¹، والهيمنة البحرية شرق المتوسط غير أن ترتيب الأولويات للإدارة الأمريكية السابق لم يجعل ذلك يرقى إلى سلم أولوياتها بعهد "دونالد ترامب" ، وباعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية لها نفوذ واسع على حلفائها مصر و الإمارات إذ يمكنها توظيف ذلك لصالحها في حال إستدعى الأمر لإخراج روسيا من ليبيا ومنعها من التواجد الدائم في الشرق الجنوب متوسطي، أو إمكانية دعم تركيا للتقدم وبإسناد وغطاء أمريكي لمجابهته دون التورط المباشر في أي تدخل عسكري كانت لا تريده إدارة ترامب.

رغم التأكيدات الأمريكية للتواجد الروسي ونشاطه بليبيا الموقف الروسي بخصوص تأكيده أو نفيه، وبناء على الوتيرة المتسارعة للتطورات بليبيا فإنه لا يتوقع لهذه

1- المرجع نفسه، ص ص 4، 5.

الرمادية في التعاطي الروسي أن يستمر طويلا وذلك لإرتباط الحضور الروسي بها في شرق البلاد وبموازن القوى بها، ولمعرفة ذلك فإن الأمر مقترن بدرجة كبيرة بالتعاطي الأمريكي و الأطلسي في هذا التواجد، إلا أنه ورغم الإنخراط التركي لصالح حكومة الوفاق إلا أن ذلك كان محدودا وغير كافي لمجابهة روسيا المتخذة شرقا إن توسعت دائرة مشاركتها في ليبيا، يعي الإدراك الأمريكي والأطلسي بما يعني حضور روسيا العسكري الدائم لأمن أوروبا الجنوبي¹.

ثانيا: النفاذ الروسي إلى مالي:

بنهاية سنة 2020 في أغسطس قادت مجموعة من الضباط بالجيش المالي إنقلابا عسكريا أين أطاح بحكومة الرئيس السابق " أبو بكر كايثا" و المحسوبة على فرنسا لينفذ العقيد "عصيمي كويتا" إنقلابا ثانيا عام 2021 ليترأس البلاد انتقاليا، غير أن الهيئة العسكرية الحاكمة بمالي لم تفي بالتزاماتها الدولية في إجراء إنتخابات ليمدد الفترة الإنتقالية، لتتأثر بذلك هواجس دول الجوار الهشة و التي تتقاطع مع مالي في ظاهرة الإنقلابات، و بناء على الضغوط الفرنسية الممارسة على الجوار المالي (توجسا من تراجع نفوذها وخسارة مصالحها لصالح أطراف دولية أخرى)، أقرت الإيكواس عن عقوبات قاسية تضمنت غلق الحدود مع فرض حظر تجاري على دولة مالي².

ونتيجة للإنخراط الروسي الذي يثير التوجسات الفرنسية وعدم الإستقرار الذي يطبع المنطقة تبنت فرنسا التصعيد ضد الحكومة المالية ، ذلك ما قد ينعكس بالانقسام الدولي و الإقليمي حول اقرار مستقبل مالي وخاصة مع تنامي التهديدات الأمنية ومخاطرها على المنطقة، و التي باتت صراعا معقدا ما أتاح ذلك الفرصة لروسيا للتموضع بالساحل بعد الترتيبات الفرنسية به³.

➤ التموضع الروسي لملى الفراغ الأمني :

دفعت إعادة باريس لصياغة تواجدها بالساحل بحكام مالي العسكريين إلى اللجوء إلى روسيا لتعويض الفراغ الذي قد ينجم عن هذه الترتيبات، و فعلا تم توقيع إتفاقية مع شركة فاغر الروسية للسيطرة على معسكر باماكو ماقد ينعكس عنه مواجهة مع القوات الفرنسية و القوات الأمنية المتواجدة بالمنطقة لحفظ السلام ، كما قد يجر فرنسا للإنسحاب كليا من المنطقة، إذ يظهر الإسناد الروسي لحكام مالي في محاولة تأجيل الإنتخابات الرئاسية وفي

1 - المرجع نفسه، ص6.

2 - عبد الرحمان حمدي ، ملئ الفراغ : هل يوفر البديل الروسي الإستقرار في مالي، مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، (27 جانفي 2022)، في:

<https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/7041/%D9%85%D9%84%D8%A1-> تاريخ

الإطلاع على الموقع (26/04/2022).

3 - المرجع نفسه.

مساعي العقيد "كويتا" للتقارب مع موسكو قصد تدريب القوات المالية وتعويض التواجد الفرنسي .

➤ تواجد الفاغنر في مالي:

بالرغم من نفي موسكو علاقتها بشركة الفاغنر إلا أنها لها صلات وثيقة مع الدولة الروسية وتخدم أجندها، غدا تظهر تلك الصلة في مقرات تدريبها المجاورة لمراكز تدريب العمليات الخاصة التابعة لوكالة المخابرات العسكرية الروسية.

بالرغم من الصفة التجارية المتداولة في الإعلام الغربي لفاغنر نظير خدماتها الأمنية غير أن ذلك ليس بالمعنى الحرفي للإسترزاق الأمني، حيث يرتبط انتمائهم بروسيا، وهذا ما يجعلها كيانا متميزا له مخطط تنظيمي، قد يكون المصطلح الأفضل لها عوضا عن مرتزقة أو مجموعة أمنية، و بالإضافة إلى تدخلها في ليبيا أبرمت روسيا مع الرئيس المنتخب لجمهورية إفريقيا الوسطى "فوستين أرشانج تواديرا" في عام 2018، لمجابهة الميليشيات المتطرفة (سليكا) أي أين تم نشر 400 من مقاتلي فاغنر في شمال جمهورية إفريقيا الوسطى، أين تم تعيين الروسي " فاليري زاخاروف" مستشار الأمن القومي للرئيس "تواديرا" ، وتم إقالة وزير الخارجية بعد ذلك لإعترض على التغلغل الروسي المتنامي و الذي كان يعارضه، وبالإضافة إلى إنتشار الفاغنر في السودان بعهدكم البشير ، فإنه ليس من قبيل الصدفة أن تكون هذه المناطق موطنًا لتعديل الذهب و الأحجار الكريمة التي تقدر بمليارات الدولارات¹.

رغم النفي الرسمي الروسي لهذه السياقات المذكورة، إلا أن ذلك لا ينفي المكاسب الروسية في تحقيق النفوذ الأكبر في المنطقة، بينما مزال الغموض يلف مستقبل مالي السياسي، فإن تواجد الفاغنر سيفاقم الأمور، فالبنسبة لروسيا تسعى لإكتساب مالي كأداة في اطار المجابهة الإستراتيجية مع الغرب على غرار صراعها الجاري اليوم في أوكرانيا، أين تسعى لإختراق مجالات النفوذ الأوروبي في المقام الأول بإفريقيا ما يرتد هذا الصراع على هذه الدول في حد ذاتها بأزمات إنسانية و عنف مسلح يغدي حالة اللاإستقرار².

و في الأخير يبرز التحدي الأكبر لتغلغل روسيا إفريقيا عموما في تراجع عمليات الإنتقال الديمقراطي بالقارة ، ويعود ذلك إلى السمة الزبائنية السياسية التي تتبناها موسكو في تقاربها مع قادة إفريقيا تظهر في اتفاقيات أمنية و تجارية لا تتلائم وفق مصالح هذه البلدان، حيث أنه لا يبدو غريبا على روسيا دعم النظم المناوئة للهيمنة الغربية بالقارة، ذلك ما يعد إمتدادا لحالة الحرب الباردة في شكلها الثاني.

إنطلاقا من المناهضة الرسمية و الشعبية للحضور الفرنسي بالساحل و إنعكاسات الإنخراط الروسي به، تبدو المقاربة الجزائرية منسجمة مع الرؤية الروسية في نقاط و

1 - المرجع نفسه.

2 - خط دفاع متقدم، مرجع سابق، ص ص 3، 4.

تتباين معها في نقاط أخرى، إذ يشير الخبير العسكري "أكرم خريف" (المقاربة الجزائرية الروسية هي إخلاء سبيل إفريقيا من النفوذ الفرنسي لكن من المستبعد نشأة تحالف ثلاثي الجزائر-فاغنر-مالي، إلا أن الأكاديمي مخلوف كاهي يؤكد : (إختلاف بين الجزائر و روسيا في المصالح و الإستراتيجيات، فالجزائر تعتمد الحوار لحل الأزمات وروسيا تدعم بالسلاح طرفا على حساب آخر¹، يبرز الإنخراط الروسي مع تصاعد الموجات الرسمية و الشعبية المناهضة للسلطات المالية لتوقيع صفقة أمنية مع شركة فاغنر الروسية.

1/ التقاطعات للمصالح الجزائرية الروسية المالية في الساحل

شهدت علاقات الجزائر و مالي مع باريس توترا غير مسبوق، وذلك بسبب التصريحات الفرنسية للرئيس ماكرون بنفيه لوجود أمة جزائرية قبل الإستعمار ، وعلى خلفية ذلك قامت الجزائر بسحب سفيرها احتجاجا على تصريحات ماكرون ، اذ يرفق ذلك التوجهات المناهضة للمصالح الفرنسية للقادة الجدد بمالي التي كانت سببا في تأزم العلاقة بين باماكو و باريس ما شكل ذلك توطئة و فرصة للدعم الروسي للسلطات الإنتقالية المالية.

و بالرغم من التهديدات و الضغوط الفرنسية بفرض عقوبات على الحكومة في مالي وقعت إتفاقا مع مرتزقة فاغنر كما كثفت نشاطها الدبلوماسي مع روسيا عبر زيارة وزير الخارجية "عبد ولاي ديوب" في 11 نوفمبر الماضي بموسكو و استقباله السفير الروسي لدى بلده في 23 من الشهر نفسه وخلال المؤتمر الصحفي مع " سيرغي لافروف" صرح الوزير ديوب "كلما واجه بلدنا وضعا صعبا وقعت روسيا إلى جانبنا و دعمنا و الآن نمر بمثل هذا الوضع الصعب و المعقد و الذي قد يطلب المساعدة من صديقنا"².

وبناء على ذلك شكل التأزم المزدوج الجزائري المالي مع باريس فرصة ناجحة للتموقع الروسي من خلال الدعم الدبلوماسي الروسي للسلطات الإنتقالية المالية .

2/ نقطة تقاطع مصلحة بين الجزائر وروسيا:

بدى الإنسجام الروسي الجزائري حيال القادة الجدد لمالي نظير المناهضة الفرنسية لهم ما أتاح المجال لإمكانية تقارب أو تنسيق مزدوج بين موسكو و الجزائر ، المبنية علاقتها منذ ستينيات القرن الماضي و بالرغم من التغيرات بقبول جزائري لدور روسي بالساحل، إلا أن التوجهات المتناقضة في السياسة الخارجية لا تستبعد هاته التغيرات، إذ يشير "أكرم خريف" أنه (يمكن القول أن المقاربة الروسية هي نفسها ، والتي ترمي الى إخلاء سبيل إفريقيا من النفوذ الفرنسي، لإلا أنه يسبغ تحالف بين القوتين. " كما أضاف خريف لوكالة

¹ - عباس ميموني، ، تغلغل روسي محتمل في الساحل الإفريقي: أي موقف للجزائر، (وكالة الأنباء التركية الأناضول) في:

<https://www.aa.com.tr/ar/2445849> تاريخ الاطلاع على الموقع (2022/04/26).

² - المرجع نفسه.

الأبناء التركية لأناضول : " لا يمكن الحديث عن وجود روسي في الساحل أو في مالي، لأن الحديث يدور عن وجود فاغنر، وهي لا تمثل روسيا الرسمية، وبالتالي لا يمكن إقحام الجزائر كحليف أو كوسيط أو أي شئ آخر."

ويدل على ذلك في التناقض في ليبيا من خلال الفاغنر التي تقاتل إلى حفتر الذي يكن العداء للجزائر ويقاوم السلطة الشرعية بالبلاد، كما يعزز التقيد الجزائري لتمويل التعاقد المالي مع الفاغنر المروج له في وسيلة إعلام فرنسية الموالية لمصالح المديرية العامة للأمن الخارجي الفرنسي التي يقودها السفير السابق بالجزائر "برنار ايمي".

كما يشير خريف إلى أن التغلغل الروسي في إفريقيا مبني وفق إستراتيجية دون أن يحتاج للجزائر في توسعه للإستحواذ على الفراغات التي تركتها فرنسا¹.

3/ تباين المصالح الروسية الجزائرية:

يشير أستاذ العلوم السياسية بجامعة ورقلة مخلوف كاهي أنه " لا يمكن الحديث عن تنسيق جزائري روسي في المنطقة، نظرا لإختلاف المصالح و الإستراتيجيات".

ويضيف كاهي لووكالة الأنباء التركية لأناضول: " مصالح روسيا ليست هي نفسها مصالح الجزائر والعلاقة الإستراتيجية بين البلدين لا تحدد الدور الروسي في المنطقة، فموسكو في ليبيا تدعم جناح حفتر عكس الجزائر تدافع عن شرعية العاصمة طرابلس".

كما أن إستراتيجية الجزائر قائمة على الحوار لحل الأزمات بينما روسيا تدعم طرف على حساب آخر و تدعمه بالسلاح".

ويضيف أن الموقف الروسي في مالي لا يزال يكتفيه غموض، فرغم دعمه للسلطات الإنتقالية لم تنظم زيارات رفيعة المستوى لدبلوماسيين روسيين إلى باماكو، عكس الجزائر التي أرسلت وزير خارجيتها عدة مرات منذ الإنقلاب الأول"، وزيادة على ذلك يشير الصحفي المتخصص في الشأن الدولي، "رضا شنوف" لكون الجزائر ترفض التدخلات الخارجية مهما كانت في الشؤون الداخلية للدول"، وفق قوله².

وبناء على ذلك تتقاطع المقاربة الجزائرية مع روسيا في أهداف و تتعارض في أخرى.

➤ الموقف الجزائري من التواجد الروسي:

الصمت الذي يطبع الدبلوماسية الجزائرية تجاه الإنخراط الروسي بالساحل يثير عديد التساؤلات في أبعاده و خاصة إن الجزائر ترفع لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و من هنا نحاول تفسير الموقف الجزائري في تعاطيه مع التموضع الروسي بالمنطقة.

برز الإنخراط الروسي بمنطقة الساحل بشكل واضح في الأونة الأخيرة و ذلك على حساب التواجد الفرنسي الكلاسيكي و المتراجع مؤخرا، وضمن هذا الإطار يظهر الصمت

1 - المرجع نفسه.

2 - المرجع نفسه.

المطلب الثاني : الإنسحاب الفرنسي من مالي وإنعكاساته على الأمن القومي الجزائري

أولاً: الإنسحاب الفرنسي من مالي:

لم يكن مفاجئاً قرار باريس بالإنسحاب من مالي بتاريخ 17 فبراير 2022 فقد سبق وأن هدد الرئيس "إيمانويل ماكرون"، بذلك عقب الانقلاب العسكري بمالي في ماي 2021 ومع ذلك كان للقرار صدى دولي كبير ونشوء أزمة دبلوماسية غير مسبوقة بين البلدين، باعتبار فرنسا قوة تقليدية ومستعمرة سابقة لمالي وبنفوذ جيوسياسي كبير بالساحل، وكان تبرير الإنسحاب الفرنسي مرتكزا في تبريره على سببين رئيسيين:
- رفض التعامل مع سلطة عسكرية تسعى للبقاء في السلطة.
- التحفظ و الإعتراض على تواجد قوات فاغنر الروسية .

غير أن الحجتين تثيران الشكوك باعتبار فرنسا لا تتحرج في دعم حكومات شبيهة في منطقة الساحل كان وصولها إلى السلطة بنفس الطريقة على غرار تشاد وبوركينا فاسو¹.
و يتميز منطقة الساحل بحدة مرتفعة بالاستقرار تغديه هشاشة دول المنطقة و إتساع رقعة التهديدات اللادولالية وباعتبار التوجه الجديد للقيادة المالية الجديدة، يظهر الإنسحاب الفرنسي وفق حساباتها الجديدة من خلال إعادة التمركز في مناطق أكثر حيوية كالنيجر نظير التخلي عن المناطق الأقل أهمية كمالي .

1/ تحولات القوى في مالي ومنطقة الساحل

بدا تصدع التواجد الفرنسي بمالي بناء على المعطيات الداخلية التي أدت نتائجها لدخول البلاد في أزمة سياسية عميقة، و انطلاقا من الانتخابات الرئيسية أوت 2018 ما إنعكس ذلك في التحول بين موازين القوى داخل مالي مرفوقا بتحولات مماثلة بالساحل برزت بانخراط روسيا و الصين بالساحل و اللتان يمكن أن توفرنا بدائل عسكرية واقتصادية للنخب الجديدة في المنطقة .

ففي مالي بدت أزمة سياسية حادة كانت الانتخابات الرئاسية سببها أحد أطرافها النظام السياسي برئاسة "بوبكر كايتا" المسند من فرنسا، ومن جهة القوى المعارضة السياسية المدعومة شعبيا ومدنيا الصراع الذي غذته عوامل عديدة، من بينها النشاط الإرهابي المستهدف للمدنيين وتوسع دائرة الإنهيار و التدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة بجائحة كورونا الوضع الذي إنعكس بإحتجاجات مناهضة للرئيس ومطالبة بإستقالته ما دفع بالرئيس "بوبكر كيثا" إلى إقالة الوزير الأول تحت ضغط الشارع أفريل 2019 ، ترافق ذلك مع إعلان المعارضة تأسيس حركة "5 يونيو- تجمع القوى الوطنية" المطالبة بإسقاط النظام الحاكم ورحيل القوات الفرنسية عن البلاد مستخدمتا الشارع

¹ - اسماعيل حمودي، الانسحاب الفرنسي من مالي: تحولات ميزان القوى أم حسابات جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، (7 مارس/أذار 2022). في: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5313> تاريخ الاطلاع على الموقع (2022/04/08).

لفرض إرادتها الأحداث التي جرت أدت الى انقلاب عسكري في 18 أوت 2020، وتشكيل مجلس عسكري أجبر الرئيس على الاستقالة، وتحت الضغوط الفرنسية ومجموعة الإيكواس (المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا) من أجل قيادة المدنيين لمرحلة انتقالية¹. و أمام الضغوط الفرنسية والإقليمية تراجع المجلس العسكري غير أن خارطة الطريق المعلنة عنها من قبل السلطات الجديدة لم ترقى لتطلعات الشعب المالي حسب المعارضة، مادفع بها للضغط على الحكومة الإنتقالية، و الذي إنجر عنه إنقلاب ثاني من صلب المكون العسكري بقيادة العقيد "عاصمي كويتا" ضد المكون المدني بقيادة الرئيس الإنتقالي "باه نداو" ليتهاج المجال للتحالف بين "حركة 5 يونيو" و العسكريين الأمر الذي فرضته فرنسا، وعلى إثر ذلك تم إخطار الحكومة الجديدة عقب الإنقلاب الثاني بقرار باريس بالإنسحاب، و الذي كلفت به الجنرال "لوران ميشو" للسحب التدريجي للقوات الفرنسية خلال السنة، الأمر الذي أغضب الحكومة الجديدة في مالي و فاقم الأزمة بين باريس وباماكو التي وصلت إلى حد طرد السفير "جويل نيبير" في خطوة غير مسبوقة ، تؤشر جراً القيادة الجديدة في مالي للحضور المتنامي لقوى دولية أخرى بالمنطقة على غرار روسيا و الصين الأمر الذي أتاح خيارات جديدة أمام النخب العسكرية و السياسية بدول المنطقة².

2/ الانسحاب الفرنسي من مالي وفق الأجندة الفرنسية الجديدة بالساحل

لقد شكل المسار الفرنسي الخاطئ في مالي تغيير موازين القوى داخل البلد الأمر الذي يتجلى في صالح مناهضي الوجود العسكري بها، غير أن ذلك لا يعطي تفسيراً كاملاً في قرار الإنسحاب، إذ يشكل الإنخراط الروسي و الصيني بالمنطقة الحسابات الجديدة التي تبني فرنسا وفقه أجندتها الجديدة كما أن الغخفاق الفرنسي في التعاطي مع التنظيمات المسلحة بمختلف عملياتها بالساحل "المهر الوحشي ، بارخان، سرفال، تاكوبا" ، ورغم الدعم الأوروبي لفرنسا كان إعلان رئيس أركان الجيش الفرنسي "فرانسوا لوكوانترا" في نهاية ديسمبر 2020 رغبة جيشه في الغنسحاب ، إلا أن الرفض الرئاسي الفرنسي من خلال ماكرون في قمة مجموعة دول الساحل بتاريخ 16 فبراير 2021 إعتبره تسرعاً " أن التسرع في الإنسحاب الفرنسي من الساحل سيكون خطأ "، وقد شكل تصريح ماكرون أول تراجع رسمي معلن على نقيض مسؤولين فرنسيين سابقين أبدوا التأييد للإنسحاب الفرنسي و بالخصوص بعد النكسات في عملية بارخان التي كبدت فرنسا مقتل 50 عسكري.

غير أن تفسير تراجع ماكرون ربط بتعهدات أمريكية، لتنشيط التعاون الأطلسي في الساحل مع تضمين البند السابع لميثاق الأمم المتحدة دعم القوات المشتركة في الساحل، للحصول على التمويل الدائم ذلك ما يثير الإنتباه القرارات المرافقة التي إتخذتها فرنسا

1 - المرجع نفسه.

2 - المرجع نفسه.

الفصل الثالث: واقع السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الراهنة

بشكل مستعجل عن قرار الإنسحاب بوقف التعاون العسكري في باماكو كرد فعل مباشر وسريع بعد الانقلاب الثاني بقيادة " عاصمي كويتا¹".

و بهذا الإطار لا يؤشر الإنسحاب الفرنسي من الساحل لإعادة الإنتشار أو أزمة غير مسبوقه فحسب، بل يتعداه إلى حسابات جديدة في الأجندة الفرنسية لم تتضح معالمها بعد، غير أنه ووفقا لما هو متاح من المؤشرات يمكن تفسير ذلك بأن الهدف هو إعادة الإنتشار في المراكز الأكثر حيوية لنفودها على غرار النيجر و خليج غينيا نظير تخفيف وجودها العسكري في المناطق الأقل حيوية لمصالحها كمالى ، ويبدو أن الحسابات الجديدة في دوائر منطقة الساحل تعتمد على النيجر كنقطة إرتكاز وتتضمن الحسابات الجديدة لفرنسا :

-تقليص وجودها العسكري في المنطقة .

- الإعتقاد أكثر على القوات الأوروبية الخاصة تاكوبا التي وظيفتها تأهيل الجيوش المحلية (تنتقل فرنسا من العسكرة إلى التعاون كآلية وفق عبارة وزيرة الجيوش الفرنسية).
- الوجود بالقرب من المصالح الحيوية لها كالمثلث الحدودي بالنيجر ، مالي ، بوركينافاسو.

قد شكل الانقلاب العسكري نقطة تحول في مراجعة فرنسا إستراتيجيتها العسكرية بالساحل بعد قناعتها بأن الحل العسكري لا يحسم المعارك ، كما تتجه للمناطق التي تمثل أكثر حيوية لمصالحها مع إدراكها بأن انسحابها سيبيح هامش التغلغل لقوى دولية منافسة كروسيا و الصين للنتنامى أكثر ، ومع إدراكها محدودية الجيوش المحلية لبلدان المنطقة ، وذا ما يعني غتاحة المجال لتنافس فوضوي قد تكون له إرتدادات على مستقبل المنطقة².

ثانيا: تداعيات الإنسحاب الفرنسي على الجزائر:

باهتمام بالغ كانت المتابعة الأمنية الجزائرية للإنسحاب الفرنسي من مالي وذلك للآثار و التداعيات المرفوقة لهذا الإنسحاب، فقد رصدت قيادة الجيش و الأجهزة الأمنية التطورات في منطقة شمال مالي إعتبارا للتماس الحدودي مع الجزائر، وما قد ينجم عن هذا التحول بعد إعلان باريس نيتها الإنسحاب مع السلطات في مالي وذلك بعد رفض هذه الأخيرة لوجودها على أراضيها.

وبقدر ما تشكل المقاربة الجزائرية (المناهضة للتدخل و التواجد الأجنبي) إنتصارا لترحها بقدر ما يشكل ذلك إرتدادا قد يكون عكسيا، من خلال الفراغ الذي قد يخلفه الإنسحاب الفرنسي من إتساع و إنتشار رقعة التهديدات الأمنية، بإعتبار الهشاشة في القوات المالية كما يمكن في المقابل إنتاج حل محلي بين الأطراف المتصارعة في شمال مالي بعد فشل المقاربات و التدخلات الأجنبية.

1 - المرجع نفسه

2 - المرجع نفسه.

الفصل الثالث: واقع السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الراهنة

يرى مراقبون أن الإنسحاب الفرنسي كان حتمية فرضتها إعتبارات عديدة، أهمها الإخفاق الميداني في مجابهة التنظيمات المسلحة مع تنامي حدة الكراهية والإحتقان السياسيين الرسمي و الشعبي في مناهضة التواجد الفرنسي¹.

1/ التدعيات الأمنية للإنسحاب الفرنسي :

يشكل الإنسحاب الفرنسي فرصة للمجموعات المسلحة إلى مراجعة مواقفها في تبني التفاوض و الحوار مع الحكومة المركزية في مالي بحثا عن مخرج سياسي على غرار (جماعة أنصار الإسلام و التي حوت تنظيمات موالية لتنظيم القاعدة).

و التي قد أبدت رغبتها قبل أشهر في الحوار مع الحكومة، و وضع حد للنشاط المسلح في حال الإنسحاب الفرنسي، يقود هذا الفصيل القتل السابق لمالي في جدة " إباد غالي " و الذي سبق له المشاركة الشخصية في مفاوضات السلام مع السلطات المالية في الجزائر المفضية إلى إتفاق السلام سنة 2015 ينعكس الإنسحاب الفرنسي على الخيارات و المواقف لعديد المجموعات المسلحة، يعود ذلك إلى التجربة السابقة بالجزائر في المصالحة مع الجماعات المسلحة، نضير وقف الأنشطة المسلحة و ذلك ما يعطي ديناميكية و إحياء للنقاش مجددا و قد كانت تنسيقية حركات الأزواد قد وقعت على إتفاق السلام المبرم بعد المفاوضات في الجزائر في 20 يونيو 2015 .

وفي السياق يشير أستاذالعلوم السياسية و المختص في الشؤون الأمنية بالساحل "مبروك كاهي" في حديث له مع "العربي الجديد"، أن "الإنسحاب الفرنسي نتيجة حتمية للفشل"، و"يضيف" فرنسا جاءت لتحارب المجموعات الإرهابية فاذا هي تعمل على حمايتهم و تدريبهم في كيدال (مدينة في إقليم أزواد شمال مالي)، بحسب تصريح لمسؤوليين ماليين كما ساهمت في إطلاق العشرات منهم قبل أربع سنوات ضمن صفقة الرهائن المعروفة بصفقة صوفي، و التي إستفادت فيها التنظيمات المسلحة ب 4 ملايين يورو و يعتبر كاهي (أن الإعتراف بالفشل و إعلان الإنسحاب قد يكون عاملا مساعدا على ايجاد الحل خصوصا بعد تنامي عامل الثقة بين المجلس الإنتقالي و الشعب المالي بما فيهم سكان الشمال و هو ماقد يسهم في إنتاج حل محلي و يعطي مقاربة محلية تكون أكثر نجاعة) ، كما يتوقع (تسيير الأمور الى المنحى الأفضل لتبني مقاربة جديدة خصوصا بعد أجواء الثقة الكبيرة التي برزت بين المجلس الإنتقالي في مالي و الجزائر ، وبعد عودة تكفل تجمع دول الميدان (المؤسس 2010) ويضم الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر) بقيادة الجزائر بتوفير الدعم اللوجستي لمالي و يضيف إلى أن (قراءة التطورات في شمال مالي تفرض في الوقت نفسه و

¹ - الجزائر ترصد تبعات الإنسحاب الفرنسي من مالي، (تقارير دولية).في:

الإطلاع على الموقع (2022/04/08). <https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-> تاريخ

بعيدا عن العوائق التي كانت تفرضها فرنسا عدم إغفال مسألة مدى تمكن السلطة الانتقالية في مالي من إحتواء الوضع وقدرتها على التحرك بحرية¹.

2/ الهواجس الأمنية الجزائرية من تمدد نشاط الجماعات الإرهابية

تتوجس الجزائر من الإرتدادات الأمنية العكسية التي قد يحدثها الإنسحاب الفرنسي بخصوص الوضعية الأمنية في منطقة شمال مالي، وذلك بسبب الفراغ الذي قد يسهم في إتساع وإنتشار النشاط الإرهابي في المنطقة بحكم التماس الحدودي، و التي طالما كانت منطلقا لهجمات على الجزائر فالبرغم من الوجود الفرنسي الذي لم يمنع ذلك، غير أن ذلك كان في الأجندة الأمنية الجزائرية و خاصة أن أحد أبرز المطالب الجزائرية هو إنسحاب القوات الأجنبية رغم التعاون النسبي مع القوات الفرنسية منذ 2013 (السماح للطائرات الفرنسية بالعبور الى شمال مالي) ، كما أن الإرهاسات الأولية للإنسحاب الفرنسي و مؤشراتته بدت مبكرا منذ تظاهرات باماكو 2021 المناهضة للتواجد الفرنسي و المطالبة برحيله وذلك ما ينعكس على التحضير الأمني الجزائري له.

من جهة الباحث في الشؤون الأمنية ومنطقة الساحل الأستاذ "مولود ولد الصديق" في تصريح مع العربي الجديد "أنه نظرا لمحدودية المقدرات الأمنية لدولة مالي فان حالة اللادولة في شمال مالي لاسيما بعد توقيف عملية برخان الفرنسية ستشكل بالفعل بيئة خصبة لاعادة تمركز الجماعات الإرهابية "، و إعتبر أن ذلك يفسر وجود رغبة لدى فرنسا في الضغط على الجزائر للعب دور أكبر في المنطقة من خلال عامل التهديدات الأمنية و اطلاق شراكة أمنية، وبعث قوات للتنسيق في المنطقة و يضيف أن الإصلاحات الدستورية الأخيرة بعد تعديل الدستور الجزائري في نوفمبر 2020، و التي تضمنت السماح بخروج قوات الجيش إلى خارج التراب الوطني في إطار منتظم ثنائي إقليمي ستسمح للجزائر بأن تتجاوز الأدوار التقليدية بعدم التدخل بالدول الأخرى و اللإلتزام الحياد لاسيما أن الفراغ الأمني في شمال مالي يهدد الأمن القومي الجزائري، وهو ما يعني بالضرورة لعب الجزائر دور مباشر في تهيئة الإستقرار في مالي بالتنسيق مع حكام مالي الجدد و الذين تتوافق الكثير من خياراتهم المحلية مع المقاربة الجزائرية².

3/ انعكاس الإنسحاب الفرنسي على تعزيز المقاربة الجزائرية

يشكل الإنسحاب الفرنسي فرصة للجزائر لتعزيز مقاربتها الأمنية، و التي تركز على حل محلي في مضمونها مبينة على فهم واسع لمعطيات الواقع في المنطقة و طبيعة التركيبية البنوية السياسية و الإجتماعية في شمال مالي مع التنسيق بين دول الجوار و تعزيز قدراتهم، وذلك ما أعرب عنه بوضوح رئيس الأركان الجزائري خلال إستقباله رئيس القوات المسلحة الكونغولية الفريق "أنطونيو اجيديو دو سوزا سانتوس" بالجزائر ذ اشار

1 - المرجع نفسه.

2 - المرجع نفسه.

قائد الأركان "سعيد شنقريحة" التجربة المكتسبة في إطار محاربتنا للإرهاب على مر السنين قد أظهرت أنه لا بد في منأى من التهديد الإرهابي ، وأن مكافحة هذه الظاهر لا يمكن أن تكون مهمة بلد واحد ، و لهذا السبب عملت الجزائر بفعالية من أجل ان تحوز دول المنطقة على القدرات العسكرية العملية، اللازمتين في مجال مكافحة الإرهاب"، كما أشار " أن وضع اللااستقرار الذي تشهده منطقة الساحل و الصحراء ، وكذا تفاقم التهديد الإرهابي و إنتشار خطر التنظيمات ذات الصلة ، يجب الإعتمادفي محاربتة على شقين أساسيين هما مكافحة الجماعات المتطرفة في الميدان من جهة، ومحاربة أفكار التطرف ووقاية المجتمعات الإفريقية من الايديولوجية الخبيثة لهذه الجماعات من جهة أخرى"¹ .

المطلب الثالث: التغلغل الصهيوني بالساحل وتداعياته على الأمن القومي الجزائري

لم تكن العلاقات بين المغرب و الكيان الصهيوني وليدة اليوم بل مسار تراكميا تاريخيا وما التطبيع إلا ترسيم للعلاقات الثنائية، وقد كان وإردا بقوة في عهد الملك "الحسن الثاني" غير أنه تم أرجاء ذلك لعهد لاحق و لا يبدو التطبيع مجرد خطوة رمزية بل عملية ترسيخ للتصالح وقطيعة مع المرحلة السابقة، إذ يشكل التطبيع منعطف للتعاون بين البلدين وتكريسا للمصالح الإستراتيجية المشتركة تتحرك و تتفاعل من خلالها العلاقة.

أولا: المكانة التاريخية للمغرب في الإستراتيجية الصهيونية

تعود العلاقة المغربية الصهيونية إلى حقبة التواجد الفرنسي بالمغرب، إذ برز الإهتمام الرسمي من خلال دور السلطان "محمد الخامس" من خلال حماية اليهود المغاربة خلال المرحلة الإستعمارية من سياسة التطهير العرقي للنظام النازي الألماني وإصدار حكومة فيشي الفرنسية لقوانينها العنصرية أين وقف السلطان محمد الخامس ضد مظاهر معاداة اليهود في المغرب، وخاصة أن المنظمات الصهيونية في تلك الحقبة سعت إلى زرع الشعور بانعدام الأمن لدفع اليهود المغاربة لمغادرة المغرب، كما عمل محمد الخامس على الدفاع عن حق اليهود في التنقل داخل المغرب وخارجه ، وبناءا على ذلك كانت الإنطلاقة في الصداقة بين المغرب و الكيان في نهاية الخمسينات وإنخراطه معه في ترتيب جزئي لتنظيم هجرة اليهود المغاربة إليه رغم الضغوط القومية المتنامية ومشاعر العداء العامة الرسمية و الشعبية لذلك².

قد شكل اليهود المغاربة المهاجرين للكيان ركنا ديمغرافيا أساسيا في قيامه و إستمراره حيث أن أكثر من مليون مواطن صهيوني ينحدر من جذور مغربية ويشكلون ثاني أكبر مجتمع للكيان بعد المجتمع اليهودي الروسي يشتغلون في الصف الأول في الادارة

1 - المرجع نفسه.

2 - نبيل زكاوي، ملامح العلاقات المغربية الإسرائيلية في سياق التطبيع: أصدقاء أم حلفاء؟، مركز الجزيرة للدراسات، (9 مارس 2022) في :

<https://studies.aljazeera.net/ar/article/5317> تاريخ الاطلاع على الموقع (2022/5/08).

الصهيونية و على مستوى الأحزاب السياسية، و يحافظ اليهود المغاربة على الروابط الدينية و الثقافية مع وطنهم الأم ، وبناء على هذا يبرر المغرب وجود علاقته المباشرة مع الكيان الصهيوني ومساعدته في تبني التفاوض مع الكيان و المرافعة لعملية السلام ، إذ برز ذلك حتى في ذروة الصراع العربي الصهيوني وهو اجس المغرب من تهديد النهج القومي الناصري الذي كان هاجسا مشتركا ساهم في التقارب بين المغرب و الكيان و الذي بلغ أوجه.

كما يعتبر الكيان المغرب وسيط اتجاه العالم العربي و الإسلامي وقد نمت ثقة الكيان بالمغرب حينما زار "إسحاق رابين" المغرب سنة 1976 لتعزيز دوره في الحوار بين الكيان ومصر، و ذلك ما نجم عنه الإجماع السري بين وزيرى خارجية الكيان و مصر في السنة الموالية الذي شكل الأرضية لإتفاقية السلام المصرية الصهيونية ، كما يبرز الإهتمام الصهيوني بالمغرب كونه يتولى رئاسة لجنة القدس نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي ودوره فيها¹.

1/ التطبيع المغربي الصهيوني الرسمي

بعيدا عن حيثيات الصراع العربي الصهيوني وعن التطورات المرفوقة بملف الصحراء و الذي كان سببا على أساسه طبع المغرب علاقته الرسمية مع الكيان، وبعيدا عن الوساطة الأمريكية يبرز التطبيع كترسيم للعلاقة بين المغرب و الكيان، تسعى من خلاله المغرب إلى تحقيق عوائد ومكتسبات من هذا التطبيع على غرار الإقرار الأمريكي بمغربية الصحراء ودعم مقترح الحكم الذاتي وتعزيز مسلسل المساعدات الأمنية و التنمية الداعمة له وتكريس لاسناده في المنظومة الغربية (التعاون مع الأطلسي).

وإضافة على ذلك يساهم في إسكات المعارضة الداخلية المناهضة للتطبيع و إمتصاص ردود الفعل الداخلية و خاصة أن عملية التطبيع قد وقعها الأمين العام لحزب العدالة و التنمية في حين أن القضية الفلسطينية كانت تمثل خط دفاعه الأول قبل أن يتصدر السلطة، و ينسجم مع الموقف السياسي للسياسة الخارجية للبلاد ومع قواعد المجتمع الدولي .

يدرك المغرب أن الوصول إلى واشنطن يمر عبر الكيان أي أن تطبيعه سيلزم واشنطن بإقرارها بسيادتها على الصحراء الغربية، وبناء على ذلك كانت مقايضة المغرب مغربية الصحراء بالتطبيع حيث أنهما يسعيان لتحقيق مصلحتهما بإعتبارهما مواليان للولايات المتحدة الأمريكية و يسعيان للحصول على دعم واشنطن فيما يتعلق بنزاعيهما².

وبالرغم من الإعلان الملكي الذي طمأن من خلاله عبر اتصال الملك محمد السادس بالرئيس الفلسطيني "محمود عباس" وتأكيد على الموقف المغربي الداعم، لحل الدولتين وعدم المساس باجماع الأمة العربية و الإسلامية على القضية الفلسطينية إلا أن الإعلان نفسه

¹- المرجع نفسه.

²- المرجع نفسه.

لم يتضمن أي إشارة لحل الدولتين أو يشير إلى الوضع السياسي لمدينة القدس ، وبمنظور واقعي ومع تراجع القضية الفلسطينية في الأجندة العربية وحتى على المستوى الشعبي يبرز التوجه الصهيوني المغربي لتعزيز أمن المغرب، إلا أن الأجندة الصهيونية تسعى من خلال تطبيعها لكسر الحرب النفسية و غرس الهزيمة في الضمير العربي و الفلسطيني الجماعي لتحقيق هدفين الأول هو التحقيق النهائي للمشروع الصهيوني أي قبول الدولة اليهودية ودمجها في المشهد الإقليمي ، أما الهدف الثاني فباعتبارها دولة توسعية مثلما عبرت "انديرا غاندي" تسعى إلى تحقيق إستراتيجية تبعية شاملة لها من خلال التحكم في الدولة وتوجيهها و اللعب على تناقضاتها الداخلية مثلما كانت الديناميكية الإستعمارية سابقا .

يسعى الكيان من خلال المغرب لتوسيع دائرة نفوذه يبرز ذلك من خلال التعاون البيئي الإقتصادي عبر إدخال البضائع الصهيونية عبر السوق المغربية وتوظيفه لتوسيع دائرة حركتها الإقتصادية بإفريقيا على غرار نفاذ الكيان إلى سوق غرب إفريقيا، و تحقيق عوائد مشتركة بين البلدين كما تجمع البلدين مصالح أمنية مشتركة بالوكالة على غرار مكافحة التنظيمات الإرهابية المسلحة¹ .

2 / إتفاقية التعاون الأمني المغربي الصهيوني

بنهاية سنة 2021 أقبل المغرب على خطوة غير مسبوقه عربيا من خلال توقيع مذكره تفاهم في مجال التعاون العسكري و الأمني كأول دولة عربية تقدم على ذلك، يتيح الإتفاق للمغرب إقتناء معدات تكنولوجية أمنية عالية الجودة من الكيان الصهيوني كما يشمل مجال الصناعة الدفاعية من خلال دعم الصناعة المحلية التسليحية، ومن جانب آخر و في السياق الجيوستراتيجي لتحقيق التفوق الإقليمي الأمر الذي أثار هواجس و قلق الجزائر لما له من إرتدادات على موازين القوة بين المغرب و الجزائر وما من شأن ذلك أن يحقق من مكاسب للرباط نتيجة تعاونها مع الكيان، و بناء على هذا تبدو التحركات الجزائرية من خلال تكييف وتعزيز تعاونها العسكري مع موسكو رغم ما تمر به من أزمات خانقة إقتصادية بما في ذلك الطلبات الغير متناهية في الحصول على أسلحة متطورة طويلة الأجل من موسكو دون أن يسمح ذلك بخنقها ماليا² .

إن إتفاق التطبيع المغربي الصهيوني يشكل توطئة ومؤشر للتحول في النظام الإقليمي، فالبرغم من الإنتقادات العديدة لخطوة المغرب، على غرار إيران إلا أن في المقابل رحبت العديد من الدول بالخطوة المغربية مثل ما هو الحال بدول الخليج المساندة ماليا للمغرب التي زاد تقاربها معه وتشجيعها على هذه الخطوة مثل الإمارات وحتى السعودية .

في السياق الجيوسياسي الحالي تتقاطع التوجهات المغربية و الصهيونية و الخليجية في هواجس التهديد المشتركة الذي يمثله التدخل الإيراني بالمنطقة ومساعدتها في إمتلاك الأسلحة

1 - المرجع نفسه.

2 - المرجع نفسه.

النووية، الأمر الذي يعتبر تهديداً مشتركاً للكيان ودول مجلس التعاون الخليجي ، فبعد إنجرار المغرب في الماضي وراء الحركة القومية الناصرية ينخرط المغرب الآن بتطبيعته في المساعي الإقليمية لتطويق النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط و يتخندق مع الخليج لنفس الهواجس.

ثانياً: الأهداف الصهيونية من التطبيع المغربي الصهيوني

باعتبار المنطقة ذات أهمية إستراتيجية ونقطة تقاطع لمختلف الدوائر الجيوسياسية تبرز الآن على جدول أعمال الكيان الصهيوني سعياً منه لجر وحداته في مسار التطبيع وكذلك البوابات التي يحاول من خلالها فرض هذا المسار تبرز الأهداف الصهيونية في ما يلي:

1/ أهداف جيواستراتيجية: إذ يسعى الكيان من خلال تطبيعته مع المغرب لكشف الأمن القومي العربي من البوابة الغربية، إذ سبق لها وقد تقدمت للناتو بالسماح لها بمراقبة مضيق بحر الأبيض المتوسط غرباً للرقابة البحرية.

-مرتكز للتغلغل في القارة الإفريقية من جهة الشمال حيث ترى أن التطبيع سيلعب دوراً في توسعها في كافة القارة الإفريقية¹، لأن هدفها هو التوغل في الايكواس² ، ولذلك برزت الأهمية في التطبيع المغرب.

-تحديد الفضاء المغربي عن الصراع معها .

2/ الأهداف الأمنية: تتضمن الأهداف الأمنية الصهيونية في تبادل المعلومات حول أنشطة المقاومة وتحركاتها بالمنطقة و الدول الداعمة لها و في هذا الصدد يتم تركيز العمل الإستخباراتي ضد الدول المناهضة للتطبيع على غرار الجزائر³ .

إضافة إلى سعي الكيان من خلال تطبيع علاقته مع المغرب تحصيل معلوماتي للأنشطة الإيرانية في الفضاء المغربي، كما يهدف الكيان إلى الإستثمار في النزاع المغربي الجزائري لتسويق أسلحته و إضافة إلى ذلك إضعاف الجزائر التي تدعم الفلسطينيين و تقود المساعي الإفريقية، لمنع الكيان من الإنضمام إلى الإتحاد الإفريقي بصفة مراقب و بناء على هذا إعتبر رئيس مجلس الأمة "صالح قويجل" أن بلاده مستهدفة من زيارة "بيني غانتس"

1 - د.عابد الزريعي، أهداف التطبيع و بوابات الإختراق في المغرب العربي، مجلة الهدف الإلكترونية، ع. 25، (الثلاثاء 18 ماي 2021 / 09:18 ص). في:

<https://hadfnews.ps/post/82808/> تاريخ الاطلاع على الموقع (2022/04/27).

2 - عثمان لحياي، ل "وطن": هناك تحالف بين المغرب و الموساد و الجزائر قد تنفذ عمليات "لقرص أذن" الرباط، بواسطة وفاء غواري-11 نوفمبر 2021). في:

<https://www.watanserb.com/2021/11/11/%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%8A-> تاريخ الاطلاع على الموقع (2022/04/27).

3 - د. عابد الزريعي، مرجع سابق.

بقوله "إن الأعداء يتجندون أكثر فأكثر لعرقلة مسار الجزائر"، ومحاصرتها في محاولة لزعة إستقرارها و ارغامها على التطبيع مع الدولة الصهيونية¹.

ثالثا: التداعيات الأمنية للتقارب الأمني الصهيوني المغربي على الجزائر و المنطقة

باعتبارها نقلة نوعية في تاريخ الصراع العربي الصهيوني في شكلها و مضمونها تثير خطوة الرباط في قرارها التعاون الأمني مع الكيان الصهيوني عديد التساؤلات في شكل هذا التقارب المغربي الصهيوني و في التداعيات الأمنية المترتبة عن هذا الإتفاق ومدى مساهمته في تآزيم العلاقات المتوترة بين البلدين الشقيقين.

إذ يشير الدكتور "سليمان عراج" أستاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية بالجزائر في حوار له لراديو سيوتنيك في تطرقه لتداعيات التعاون و الإتفاق الأمني بين المغرب و الكيان عن الوضع الأمني للجزائر بقوله "أن التقارب المغربي الصهيوني ربما له أبعاد اقتصادية و أمنية هدفها الإضرار بالمنطقة ككل وليس بالجزائر فحسب فالجزائر لها الإمكانيات و القدرة العسكرية التي تؤهلها لحماية سيادتها الكاملة على ترابها و أراضيها".

أما بخصوص إنعكاسات العلاقات المغربية الصهيونية على المنطقة و إرتدادات التوتر المصاحبة لها وبحث الكيان عن عمق استراتيجي في الشمال الإفريقي، يشير الأستاذ "سليمان أعراج" "المغرب يجسد حربا بالوكالة فهو خادم لأجندات دول غربية و أجندات دول تسعى للسيطرة على الموارد في مختلف مناطق العالم وخاصة الحيوية منها، أما الحديث عن العداء الصهيوني للجزائر فهو نابع بالدرجة الأولى من مواقف الجزائر السيادية في اطار السياسة الخارجية و دورها في المنطقة لأن دور الجزائر يقلق الكثير من الدول بما فيها الكيان لأن دور ومكانة الجزائر لا تخدم السياسة المتبعة و المنتهجة من قبل الكيان وحلفائه". إضافة الى تعارض في السياسة الخارجية للبلدين إذ يظهر ذلك التعارض من خلال الجهود التي قادتها الجزائر لمنع الكيان من عضوية الاتحاد الإفريقي كعضو مراقب.

ويتابع " المغرب يصر على عدم إحترام مبادئ الجوار من خلال تعديه وإستفزازه للجزائر و تطاوله على الشقيقة موريتانيا واستعمارها للصحراء الغربية التي تعد آخر مستعمرة في افريقيا، وهذه السلوكات كلها ليست بالجديدة على المغرب لأنه يفكر بانتهازية و أنانية من أجل ضمان مصالحه الضيقة.

1 - كاظم ناصر ، إتفاقية الدفاع المشترك المغربي الاسرائيلي ومخاطرها على المنطقة، (رأي اليوم 26 أبريل 2022).في:

<https://www.raialyoum.com/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-> تاريخ الإطلاع على الموقع (2022/04/ 27).

الفصل الثالث: واقع السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الراهنة

حتى ولو كان ذلك على حساب مصالح الدول المغاربية و الشعب المغربي بحد ذاته، لأنه وكما رأينا هناك مظاهرات خرجت في المغرب رافضة للتطبيع وكل الاتفاقيات مع الكيان "1.

يثير التوافق و التقارب المغربي الصهيوني عديد التساؤلات في أبعاده الأمنية في ما إذا كانت هذه المحاولات إستفزازا من الجانب المغربي لجارتها الجزائر و في هذا السياق يجيب الدكتور أعراج "ان الإستفزات المغربية للجزائر ليست وليدة اليوم و المغرب الآن يصعد من وتيرة الإستفزات في إطار محاولات الرامية إلى إستفزاز إستقرار المنطقة بقضية الصحراء الغربية فهذا هو الهدف الذي يضعه المغرب نصب عينه ، وهذا ما يفسر موقف المغرب اليوم من إسبانيا وألمانيا وروسيا و غيرها من هذه الدول فهو يحاول أن يكسب نقاط في هذه المرحلة التي تشهد جملة من التحولات لصالحه، لكن أعتقد أن قلة الخبرة التي يتميز بها المغرب تجره إلى حائط مسدود ولن يجني إلا الوهم وتسرع في عقد هذه المقايضات هدفه الإستفادة منها ومقايضة أمن وإستقرار المنطقة بحصوله وسيطرته على أراضي الجمهورية الصحراوية، و أما بخصوص الإتهامات الجزائرية للمغرب بخصوص قضايا القرصنة و التجسس و دعم مجموعات إرهابية يوضح الدكتور أعراج " الحقائق تثبت بأن المغرب متورط في قضايا التجسس على عدة دول و ليس فقط على الجزائر، من خلال إستعمال برنامج تجسس بيغاسوس وهو أيضا متورط من خلال ما يقوم به من دعم للحركات و المجموعات الإرهابية بمنطقة الساحل الإفريقي عبر تمويل من خلال تجارة المخدرات .

ويضيف المغرب يتجه ليكون دولة مارقة في المنطقة إنطلاقا مما يتبناه من سلوك معادي لكل دول الجوار بما فيها موريتانيا إسبانيا و ألمانيا و هو يسعى من أجل مصلحته لإستفزاز و التطاول على الجميع و بالتالي هذا السلوك الصيبياني و الغير عقلاني يقود المغرب ليكون دولة مارقة في المنطقة، و بالتالي على المجموعة الدولية و الدول الإقليمية أن تتحرك و تتحمل مسؤولياتها فيما يتعلق بهذه التصرفات التي لا تأثر على الأمن في المنطقة بل تعيق مصالح كل الدول اليوم² .

في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية يشير الباحث الأمني " عظيمي " بخصوص تطبيع العلاقة ما بين الكيان و المغرب و أجندها الأمنية الخفية "الكل يعلم بأن هناك ارادة لتفتيت كل الدول الكبيرة في المنطقة حتى لا تبقى أي دولة قادرة على احداث التوازن العسكري مع الكيان "، ويضيف " لقد نبهنا لهذا الأمر كثيرا ومنذ سنوات مشيرا إلى أن

¹ - تداعيات التقارب المغربي الاسرائيلي على أمن الجزائر و المنطقة، (25 نوفمبر 2021). في:

<https://arabic.sputniknews.com/20211125/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-1053276552.html> تاريخ الاطلاع على الموقع في (27/04/2022).

² - المرجع نفسه.

الفصل الثالث: واقع السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الراهنة

هدف الكيان هو السيطرة على كل المنطقة من المحيط إلى الخليج وإستغلالها غقتصاديا لصالحها و لصالح حلفائها ".¹

ويضيف السيد "عظيمي" "بأن العلاقات بين الكيان الصهيوني و القصر الملكي في المغرب ليست جديدة و لا نتيجة ما يسمى بالتطبيع في المنطقة العربية بل تعود إلى نهاية الخمسينات، وذكر في هذا الشأن بما نقلته بعض المصادر عن فتح جهاز المخابرات الصهيوني "الموساد" لمكتب سري في الرباط¹ .

وفي إطار التدايعات الأمنية لمذكرة التفاهم الأمني بين الكيان الصهيوني و المغرب يؤكد الأستاذ عثمان لحياني في حوار له مع الوطن أن الإعتداءات الأخيرة على القوافل الجزائرية بالحدود الموريتانية أنه في سياق هذا التطور الأمني للأهداف المتقاسمة بين الكيان و المغرب، إذ يشير أن الحادث كان محاولة لقطع الطريق التجاري بين الجزائر و موريتانيا لغايات التنافس الإقتصادي ، ومن زاوية أخرى كرد على حادثة إستهداف شاحنات مغربية شمال مالي و الذي كان ضمنيا يتهم فيه المغرب الجزائر ، و يضيف الأستاذ لحياني أن الإنفتاح الجزائري بالأسواق الموريتانية أثار القلق المغربي وذلك بعد الإحتكار و السيطرة المغربية للسوق الموريتانية إذ بدا يشعر بالمنافسة الجدية خاصة و أن الجزائر أقرب لموريتانيا من على المغرب ، إذ لا يمكن إغفال البعد الاقتصادي عن السياق السياسي ، وبخصوص رد الفعل الجزائري يشير أن هذا الحادث يدفع بالجزائر لاتخاذ تدابير و إجراءات أمنية لحماية قوافلها و بالتنسيق المشترك مع موريتانيا وخاصة مع زيارة الرئيس "محمد ولد الغزواني " للجزائر و التي ستكرس التوجه الجزائري كون موريتانيا أصبحت ضمن الرؤية الإستراتيجية الجزائرية لإفريقيا .

وعلى مستوى الرئاسة الجزائرية فإنها لم تبدي موقفها إلا بعد استجماع المعلومات الوافية والكافية بخصوص تفاصيل الحادث الذي حمل المغرب مسؤولية الهجوم، وحسب ما أكدته صحيفة الباييس نقلا عن المخابرات الإسبانية فإن القصف كان متعمدا وبواسطة مسيرة ، وبخصوص دور الموساد في العملية يشير لحياني أن نشاط الموساد بالمغرب قديم حسب ما أكده محمد حسنين الهيكل ، زيادة على ذلك أن المغرب لا يملك التقنية اللازمة للحروب الجديدة والمتطورة فبناء على هذا يبرز التحالف بين الأجهزة الأمنية المغربية والموساد الأمر الذي ينطلق منه بفعالية الكيان الصهيوني في المنطقة و التطبيع المغربي معه ، الأمر الذي يشكل هاجسا أمنيا يهدد الدولة الجزائرية حيث يعتبر المغرب محطة للتغلغل و السعي للتواجد في تونس و ليبيا للإطباق على الجزائر ناهيك عن الإستفادة الأوروبية من الوضع المازوم بين الجزائر و المغرب الأمر الذي توضحه لإبتزازهما ،

1 - أحمد عظيمي، وكالة الأنباء الجزائرية، تطبيع المغرب مع إسرائيل يخفي نوايا لتفتيت الدول الكبيرة في المنطقة، (الأحد 20 ديسمبر 2020). في : <https://www.aps.dz/ar/monde/98317-12-20-12-15-58> تاريخ الإطلاع على الموقع (2022/04/27).

الفصل الثالث: واقع السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الراهنة

وبخصوص الرد الجزائري يؤكد أن خيار الحرب مستبعد حاليا بالنسبة للجزائر حفاظا منها على صورتها كبلد يرافع للسلام و حذر من الإستدراج إلى مستنقع الحروب ، وبإعتبار المغرب نظاما وظيفيا فإن الحرب ستكون مع أطراف أخرى يوظف فيها المغرب كواجهة فقط غير أن الجزائر لن تسمح للمغرب بفرض أجندتها كأمر واقع وخاصة و أن هناك أشكال أخرى للمواجهة .

أما بخصوص التداعيات المستقبلية على العلاقة المغربية الجزائرية و على دول المنطقة يوضح لحياني أن المرحلة الحالية هي الأسوء في تاريخها، إذ ترى الرباط في الجزائر تهديدا لها ليفاقم التطبيع مع المغرب ذلك غير أنه لا أحد ينكر الإستنزاف المتواصل لهذه الأزمة المستعصية ، غير أن الجزائر لها عديد الخيارات لتصويب المسار في ليبيا وتونس ذلك ما لا يملكه المغرب لتعزيز الجهة الشرقية للتفرغ للجهة الغربية¹ .

¹ - عثمان لحياني، مرجع سابق.

المبحث الثالث: الدبلوماسية الجزائرية كألية لتفعيل السياسة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي

بناء على حتمية التعقيد و التسارع و التشابك و التداخل بين مختلف الفواعل و الأهداف و الأدوات و التي باتت تطبع مشهد العلاقات الدولية فإن نشاط الدولة قد تجاوز دوره التقليدي وفق هذه السمات لتظهر عناصر أخرى تضيف أو تنقص في وزن وقوة الدولة ، يبرز هذا من خلال التحول في القوة من طبيعتها الصلبة الى ما أصبح يعرف في أدبيات العلاقات الدولية بالقوة الناعمة.

ومنه نجد أنه ورغم أولوية القوة الصلبة للجزائر إلا أنها غير كافية لوحدها لمواكبة التحولات المتسارعة في منطقة الساحل ، بل لا بد أن يتبعها توظيف دبلوماسي جزائري بمختلف أبعاده في القارة الإفريقية وفي جوارها الإقليمي خاصة في ظل التنافس الإقليمي مع المغرب ، وهذا ما سنتطرق له من خلال الحضور الدبلوماسي الجزائري بمختلف أبعاده بالقارة الإفريقية، إضافة إلى التطرق إلى كيفية تفعيل هذا الحضور من أجل تحقيق الأهداف الأمنية و الإستراتيجية الجزائرية .

المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي

باعتبارها أكبر بلد في القارة الإفريقية وبماضيها النضالي و العريق و المساهم في حركات التحرر و البناء الإفريقي، وبغض النظر عن الإنتكاسة التي شهدتها بالتسعينات و إنكفائها على نفسها غير أنها سعت دائما للحفاظ على رمزيتها بالقارة الإفريقية باعتبارها جزءا من القارة ، مرافعة لتطلعات كل الأفارقة وبمطلع الألفية كانت الإنعطافة في عودة الجزائر لمكانتها الدولية و الإفريقية وذلك بالرهان على ما تتوفره من موارد، و التي صار جزءا منها يوظف في مدلول القوة الناعمة لخدمة أهداف الدبلوماسية الجزائرية بالرهان على رؤية مبلورة سياسية و ثقافية لتحقيق ذلك.

أولا: البعد السياسي في الدبلوماسية الجزائرية إتجاه إفريقيا

يتضح هذا البعد في المساعي الجزائرية بالحضور السياسي الدائم بمختلف القضايا الإفريقية ومن خلال القدرة على التأثير في مؤسسات و نشاطات الإتحاد الإفريقي، و لو كان ذلك ماليا ومنذ قمة منظمة الوحدة الإفريقية الأخيرة سنة 1999 و التي كانت تحولا في تسمية الإتحاد الإفريقي، و التي حاولت الجزائر من خلالها البروز كقائد إقليمي يسعى للسلام ويرافع لمختلف قضايا القارة¹ .

¹ - د. سليم حميداني، د. سميرة شرايطية، توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية: العلاقات الجزائرية الإفريقية: 1999-2019 نموذجاً، ص ص 201، 202.

✓ دعم المؤسسات و المنظمات الإفريقية

ينعكس مدى التأثير الدبلوماسي بالهيئات السياسية و المنظمات الدولية بحجم مساهمة الدول في الإنفاق و في الميزانيات و البرامج الخاصة بتلك الهيئات ، وإن كان من الصعوبة جر المكاسب المحققة سياسيا و إقتصاديا من الدبلوماسية الجزائرية من خلال مساهماتها ومساعدتها المالية للدول و الهيئات غير أنه يلحظ وجود مؤشر هام من خلاله تصنف معايير قياس النفوذ و التأثير الدبلوماسي لكل دولة وذلك من خلال حجم التمثيل على مستوى هياكل الهيئات التي تمول نشاطاتها، حتى وإن كان إسناد هذه المناصب يتم بالإنتخاب فإن ذلك مسبق بإتصالات و تحالفات يلعب فيها الثقل الدبلوماسي و المالي الدور الحاسم في حشد الدعم لمرشحيها، زيادة على ذلك العلاقات الثنائية التي تربطها بمجموع الدول الأعضاء ومن هنا تبرز الجزائر ضمن الدول الكبار المؤثرة في سياسات الإتحاد الإفريقي الذي برزت فيه من الصف الأول المتقدم و البالغ الأهمية في هياكله، ما إنعكس على الدور النشط الذي تلعبه الجزائر في افريقيا وعلى مستوى منظمة الإتحاد الإفريقي أين كان التوجه الجزائري منذ 2007 إلى رفع مساهماتها بشكل كبير في رأس مال أهم المؤسسات الإفريقية المالية المنوطة بتقديم القروض و المساعدات لمختلف الدول النامية و الفقيرة .

كانت المساهمة الجزائرية السنوية منذ 2005 بنسبة 15 % من ميزانية الإتحاد الإفريقي و شهدت مضاعفات في النسبة في أقل من 6 سنوات و هي الميزانية المغطاة منذ إتفاق الجزائر مع أربعة دول أخرى هي ليبيا ، نيجيريا، جنوب افريقيا، مصر على أن تنقسم ذلك بالتساوي بنسبة 75 % من ميزانية الإتحاد الإفريقي لمجابهة العجز المالي الكبير في ميزانية الإتحاد نظرا لعجز أغلب الدول الإفريقية الأعضاء ، دون أن يشمل ذلك مساهمات الجزائر في بعض البرامج و النشاطات الإستثنائية للإتحاد الإفريقي مثل ما يبرز ذلك في تغطية الجزائر لتكاليف النقل الجوي لقوات السلام الإفريقية في الصومال وهي تكاليف تحملتها الجزائر بالكامل سنة 2010 بقيمة 27 مليار سنتيم .

كما يبرز الحضور الجزائري في دعم المنظمات الإفريقية من خلال المبادرة التي تقدمت بها حول إنشاء منظمة الشرطة الإفريقية AFRI BOL بوهراان 12 سبتمبر 2013 في إطار تعزيز الأمن الوطني في إفريقيا وما فرضته التحديات الأمنية بالساحل و عموم الجوار الجزائري و لتسويق صورة حسنة على الجزائر¹ .

1 - المرجع نفسه، ص204.

ثانيا: البعد الإنساني للدبلوماسية الجزائرية

يبرز ذلك في صميم النشاط الانساني الجزائري الموجه لإفريقيا لتوطيد العلاقات مع مختلف الدول الإفريقية، وتحسين صورة الجزائر خارجيا وزيادة النفوذ و التأثير بعد الغياب الجزائري في إفريقيا الذي أخل بمكانتها وحضورها الإفريقي ، ما يستدعي تكثيف النشاط الإنساني لإستعادة المكانة في إفريقيا.

✓ المساعدات الإقتصادية لتفعيل الدبلوماسية الجزائرية في الحيز الإفريقي

باعتبار المساعدات الخارجية من بين الأدوات الموظفة في العمل الدبلوماسي الساعية لدور في محيطها الدولي، قامت الجزائر بمسح الديون لعدد الدول الإفريقية بغية تحسين علاقاتها بها وبالخصوص المجاورة إذ ناهزت مليار دولار. شملت هذه الدول أربعة عشر دولة إفريقية البينين ، بوركينافاسو، الكونغو، إثيوبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، الموزنبيق، النيجر، صاو تومي، برينسيبي، فيشل ، تانزانيا .

و الذي يأتي في سياق العمل التضامني الذي تتبناه الجزائر حيث صرح وزير الخارجية "رمضان لعامرة" ، بأن هذه المبادرات تندرج في إطار الأعمال التضامنية العاجلة و التقليدية للجزائر إتجاه هذه البلدان لا سيما في مجال المساعدة على إعادة البناء و الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية إقتصادية و إجتماعية . وسعت الجزائر من مساعداتها إلى الدول الإفريقية ذلك لتعزيز حضورها وتواجدها بالقارة ما ينعكس على نفوذها و تأثيرها¹ .

ثالثا: البعد الثقافي للدبلوماسية الجزائرية إتجاه إفريقيا

يبرز ذلك من خلال الإهتمام الجزائري بإستضافة مختلف الفعاليات الإفريقية التي ترعاها الجزائر، من خلال تنظيم التظاهرات الإفريقية في الجوانب الأمنية و الثقافية و الرياضية بالجزائر و الرعاية الرسمية لها ، لإعطاء صدى قاري للتأكيد على الإمتداد الثقافي الإفريقي على الجزائر و إبرازها من خلال الفعاليات التي تنظمها على غرار التعريف بتاريخها النضالي ، وكما يظهر ذلك من خلال إدراج الدول الإفريقية في فعاليات المعرض الدولي للكتاب سنويا و إنكان حضورها بشكل رمزي.

تسعى الجزائر من خلال تفعيل البعد الثقافي في سياستها الخارجية في إفريقيا بالاهتمام ببرامج التزود بخدمات الإتصالات، لتطوير تكنولوجيات الإعلام و الإتصال بإعتبارها أداة ناعمة للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية، فالى جانب كون ذلك تحرك سياسيا إلى أنه يحمل في تنياه أبعادا إقتصادية جديرة بالإهتمام ضمن شبكة إتصالات تهيمن عليها الجزائر و تستطيع من خلالها تسويق ما تريد ، كما يظهر النشاط الجزائري من خلال

¹ - المرجع نفسه، ص206.

المشاريع المقدمة لتزويد دول القارة الإفريقية بالإنترنت وفق ما تضمنته مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد" بهدف إنشاز شبكة واسعة للاتصالات في إطار عملية التطوير لتلبية الحاجات المتزايدة في البنى التحتية للاتصالات لتحقيق الأهداف التالية:
-إنشاء منصة للشراكة وتطوير المشاريع في تكنولوجيا المعلومات و الغتصالات.
-ربط مختلف رواد الغنترنت الجزائريين و الأفارقة للترويج لإفريقيا و الجزائر.
-تعميم إستخدام تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات الجديدة .
-خلق غفناح جزائري للتبادل بين الجهات الفاعلة في الجزائر و منه إمكانية التصدير إلى الدول الإفريقية.

ومن خلال كل هذا نجد أن تجربة توظيف الدبلوماسية بمختلف أبعادها في السلوك الخارجي الجزائري إتجاه إفريقيا تبرز حالة من القصور الإستراتيجي في تعريف المصلحة وطرق تحصيل العوائد وبدائل التصرف، فالدول لا تعطي مقابل لا شئ حصلت عليه بالفعل وذلك ما برز في مسألة مسح الديون التي كان من المفروض تحويلها إلى إستثمارات داخلها على غرار ما يفعله الكيان الصهيوني وتقييد هامش المناورة لتلك الدول وتوظيفها كورقة ضغط لتحقيق المصالح الجزائرية، إذ يجب بناء العلاقات في الإطار المؤسسي و الإتفاقي و المصالح الواقعية وليس على الشخصية ، إذ أن أي اهتزاز في صورة الدولة تكون له تبعات عند حدوث أي تغير سياسي في الدولة مع نزعة الحكم الفردي في إفريقيا وهي المعالجة التي سيتم طرحها من خلال المطلب الأخير.

المطلب الثاني: دور الدبلوماسية الدينية في تعزيز المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

كونها من أحد أدوات الدبلوماسية و باعتبارها نموذجاً من نماذج تعزيز الحضور الجزائري بالقارة الإفريقية يعد البعد الديني و الروحي ، زيادة على القرب الجغرافي و الذاكرة التاريخية المشتركة من المرتكزات التي تعتمد عليها الدبلوماسية الجزائرية بمختلف أبعادها، حيث أن الجزائر سعت إلى تمكين أواصر علاقتها بين مختلف القبائل الإفريقية عبر الزوايا و الطرق الصوفية و ذلك من خلال تعزيز تقاربها مع الزوايا الصوفية في ربوع القارة حيث تستخدمها السياسة الخارجية الجزائرية كأداة للتأثير في إفريقيا و هذا ما بدى خلال عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، من خلال الديناميكية التي عرفتها هذه الدبلوماسية باعتبار الفواعل الدينية في إفريقيا أحد الإستراتيجيات الهادفة إلى نشر الفكر الوسطي وذلك ما يتيح إنشاء روابط بين علماء إفريقيا و بناءاً عليه يتم توظيف ذلك في إرساء الإستقرار بين مختلف دول إفريقيا¹.

1 - هاجر بن العربي ، توظيف الدبلوماسية الروحية و الدينية في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول إفريقيا، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، م.03، ع.06، (نوفمبر 2020)، ص 07.

أولاً: مفهوم الدبلوماسية الروحية وأهميتها

أفضل توصيف وصفت به الدبلوماسية بأنها أحد الوسائل التي توظفها الدولة لتحقيق مصالحها الخارجية عبر الأدوات السلمية، كما أنها الحد الفاصل للحروب وإحترام الأطراف المتفاوضة لحل النزاع وفق ما يتلائم مع مصالحها على نقيض تام للصراع المسلح . كما تعني الدبلوماسية فن إدارة العلاقات الخارجية والأسلوب المتبع لرعاية مصالح الدولة وتحقيقها كما أنها الأساليب التي تنتهجها الدولة في تنظيم علاقاتها مع عالمها الخارجي.

كما أن الدبلوماسية بأشكالها ومظاهرها المختلفة نمط قديم و إتخذت مسارات مختلفة فمنها الإقتصادية و الثقافية والعسكرية وغيرها... وبناء على هذا فإن ديمومة المصالح و التعاملات بين الشعوب و الأمم تحتاج للتفاوض لتحقيق هذه المسارات ، حيث قد شهدت الدبلوماسية تطورا تاريخيا وذلك بإختلاف الدول و الحضارات مع الإختلاف في الأشكال و الأساليب و يبرز الحيز العربي بتاريخه الدبلوماسي منذ القدم و قد كان ذلك عبر إرسال الرسل كأفضل وسيلة لإقامة العلاقات و تحقيق المهمات¹.

ومع التطورات و التغيرات الكثيرة التي عرفها العالم ظهرت الدبلوماسية في العصر الحديث مرتبطة بالتطورات الصناعية ، و الإختراعات العلمية وتطور وسائل الإتصال و المواصلات مما انعكس هذا التطور على العمل الدبلوماسي، أما المفهوم العلمي للدبلوماسية الدينية فهي الاتصالات و التفاعلات بين الكيانات السياسية الدولية و الغير دولانية و لقد توسع المفهوم الدبلوماسي لتكون الدبلوماسية الدينية أحد أو جه² .

ثانياً: الحضور الجزائري بالقارة الإفريقية من خلال الدبلوماسية الدينية

باعتبار المكانة التي باتت تنبؤها القارة الإفريقية في الأجندة الدولية و الإهتمام المتزايد لمختلف القوى الدولية الفاعلة بها، و باعتبارها بيئة خصبة لنشر مختلف الأفكار و التوجهات، فالدولة الجزائرية وإدراكا منها بذلك وبتفاصيل القارة أصبحت توجه سياستها الخارجية في هذا الإطار تصورا شاملا يعتمد جميع المجالات و الآليات، و يعد الحقل الديني من بين المجالات التي تحظى بمكانة كبيرة في السياسة الخارجية اتجاه إفريقيا، وذلك لاعتبارات تاريخية قديمة مرتبطة بالقارة و قد ظهرت هذه الطرق الدينية بغرب القارة الإفريقية إبان الحقبة الإستعمارية طليعت المقاومة الثقافية للغزو الأجنبي للبلاد الإسلامية إذ قاد المجاهد "الحاج عمر تال الفوتي " أحد أبرز شيوخ الطريقة التجانية في السنغال و الأمير عبد القادر في الجزائر و الشيخ ماء العينين بن الشيخ محمد فاضل بموريانيا³ .

1 - المرجع نفسه، ص 07.

2 - المرجع نفسه، ص 08.

3 - المرجع نفسه، ص 13.

ثالثا: توظيف الدبلوماسية الدينية في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الساحل

مع وصول الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" الى سدة الحكم بدأت الدولة الجزائرية في النشاط الديني الطرائقي و ذلك من خلال تنظيم عديد الملتقيات الدولية للصوفية، على غرار ملتقى الطريقة القادرية بولاية ورقلة عاصمة الصحراء الجزائرية وملتقى التجانيين الدولي بالوادي و فتح المجال أمام المشايخ و فعاليات الصوفية في الإعلام الرسمي كما أطلقت الحكومة قناتين تلفزيونيتين و اذاعتين متخصصتين في نشر العقائد الصوفية و تغطيتها بالجزائر، كما تم إستحداث منصب مستشار للرئيس للزوايا وهذا ما يبرز إدراك صناعة القرار بمدى الأهمية والاعتماد على الزوايا لتوظيفها كأداة في السياسة الخارجية غير أنها على مستوى التجسيد لم تلقى ذلك الإهتمام الكافي¹.

ويظهر الإهتمام الجزائري المتنامي بالطرائق الصوفية لإعتمادها وتوظيفها أمنيا و سياسيا في التوازنات المحلية، و في السياسة الخارجية و في اطار المواجهة مع الجهاد الحركي و السلفية الجهادية و تأكيدا للأهداف المعلن عليها من طرف مدير الديوان للرئيس السابق "أحمد أويحي" فإن المؤسسات الدينية لها أبعاد في الحفاظ على الوحدة الوطنية، كما لها الدور البارز في نشر الإسلام بالشكل الصحيح وفق طابع الاعتدال و الوسطية وقد آثار الأمين العام لاتحاد الزوايا (أكبر تجمع للطرائق الصوفية في الجزائر) "عبد القادر ياسين" جدلا واسعا وذلك من خلال دعوة الرئيس السابق عام 2019 لعهدة رئاسية خامسة قد ظهرت محاولات عديدة للتعاون و التواصل ما بين الإسلاميين و الصوفيين في غرب افريقيا وما يدل على ذلك إستقبال حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية بموريتانيا التيار (الإخواني) مبادرة سياسية قائمة من صلب الطريقة التجانية وقد تم إعلان هذه المبادرة (لم الشمل) اذ يوصف رئيس الحزب آنذاك "محمد جميل منصور" الخطوة بأنها اشارة الى مجالات التعاون و التوافق في بقية البلدان حينما تعرضت الهوية الإسلامية بشكل واضح للتهديد ما أبرز تلاحم الشارع الإسلامي و الصوفي لحماية تشريع العلاقات الإفريقية أما بما يخص الجزائر فكان إنعاش النشاط الصوفي من خلال برقيات التهنة بين الجزائر ومختلف الدول الإفريقية، لتصويب مسار المرجعي الديني و الثقافي وذلك بعد التصدع المذهبي و الايديولوجي و ترجع هذه الديناميكية ، إلى الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة الذي رد الإعتبار للمشايخ و الزوايا وتنظيم الملتقيات الدولية وجعل الجزائر منبر لكبار الباحثين الشرعيين و سادة الرأي الديني كما كان في (الطريقة الصوفية العلوية) حيث أنها طرقت أبواب الهيئات الدينية الدولية (دولة الفاتكان) مع مطالبة منظمة الأمم المتحدة (اليونيسكو) بجعل 16 ماي يوم للتعايش العالمي بسلام وذلك ما يظهر حوار الحضارات و الأديان و الثقافات لها ، فقد أفرز الإنتشار الديني و قيمه الانصهار الحضاري بين الجزائر و الدول

¹ - المرجع نفسه، ص 15.

الفصل الثالث: واقع السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الراهنة

الإفريقية مما شكل توطئة لها في إفريقيا من خلال الزوايا و الطرائق الصوفية في دعم الروابط الإفريقية الدينية الجزائري، كما سعت الجزائر أن تكون مركز طرق الزوايا فالطريقة التجانية على سبيل المثال دورها الأصلية (عين ماضي الأغواط) و تلقى رواج عبر القارة الإفريقية حتى في بلدان مغاربية وبمصر والسودان زيادة على ذلك الطريقة التونسية المنقولة عبر الأدارسة إلى الجزيرة العربية فليبيا و التشاد كما يعود التنبئ لقبائل هوسا للإسلام إلى دور الداعية التلامساني الشيخ عبد لكريم المغلي و يعد اليوم المؤسس الروحي لدولة نيجيريا، التي هي من أعظم دول إفريقيا بنقلها السكاني والسياسي، كما تقوم الجزائر بإحياء الطقوس التجانية وذلك ما ظهر في المؤتمر الدولي المنظم في 25 نوفمبر 2006 أين جمعت التيجانيين من كل أنحاء العالم و الذي تم عقده بعين ماضي و لا تزال الجزائر تسعى للمكانة الإفريقية من خلال توظيف البعد الديني من خلال الدبلوماسية التي تلعبها الطريقة التجانية في إحياء العلاقات الجزائرية الإفريقية عبر القنوات الدينية ، كما سعت الجزائر لتكوين الأئمة الأفارقة حيث تم تكوينهم في تماراست سنة 2013، ولتستقبل نحو 200 طالب من بينهم 48 طالبا من دول إفريقية مختلفة، وذا ما يظهر المساعي الجزائرية الهادفة لمكافحة التطرف و الإرهاب بالمجموعات الدينية كما تظهر الرعاية الرسمية للدبلوماسية الدينية وتفعيل البعد الديني إفريقيا، من خلال الدور الذي حظيت به في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة الذي زار مقر الطريقة التجانية¹.

بالتالي فإن الإهتمام الجزائري بالحركة الصوفية و تعزيز نشاطها برز لتقوية الحضور و للتأثير و احتواء مختلف حركات الإسلام السياسي و نشاطات الحركات السلفية نظرا للإمتداد الشعبي للطرائق الصوفية على غرار الطريقة التجانية ، التي تحضى بحضور قوي في العمق الإفريقي و رغم التنافس الجزائري المغربي في الهيمنة على هذه الطريقة إلا أن الجزائر كثفت نشاطها لتستحوذ على تأثيرها و من أجل أن تستقطب التوجهات الدينية و الثقافية بالقارة، و لتعزيز الحضور و النفوذ في غرب إفريقيا أين يرتبط غالبية مسلميها برجال الدين وذلك ما يتم توظيفه من خلال الطريقة التجانية في الأغواط، لتظهر ملامح تفعيل البعد الديني للدبلوماسية من خلال الحضور في نيجيريا و السنغال و الكاميرون وذلك ما يؤشر على البوصلة الدبلوماسية الجزائرية لإفريقيا و إستخدامها في كثير التجاذبات السياسية والعقد المحلية ما يعطي دفعة دبلوماسية للحضور الجزائري، فقد سعت الجزائر لتقوية نفوذ الزوايا وربطها بإمتداداتها الإفريقية مع إستقبال شيوخ الطرق الصوفية بالقارة لإستغلال الزوايا للتعبئة الجماهيرية وتوظيف الدبلوماسية الروحية في بعدها الإفريقي الموازية للنشاط الرسمي .

¹ - المرجع نفسه، ص ص 15-17.

المطلب الثالث: الدبلوماسية الجزائرية بين التعطيل و التفعيل تجاه منطقة الساحل الإفريقي أولاً: تراجع الدور الدبلوماسي الجزائري تجاه منطقة الساحل الإفريقي

بالرغم من الإلتزام الجزائري بمنطقة الساحل الإفريقي بإعتباره عمقا إستراتيجيا لها عبر مختلف المراحل التاريخية، غير أنه ومع التحولات الجارية و في ظل التنافس الإقليمي مع المغرب المناوئ للدور الجزائري، يبدو الأداء الدبلوماسي غير كاف لمجابهة مختلف التحديات الناجمة عن ذلك ومواكبة التطورات الجارية ، التي لها تداعيات مباشرة على المصالح الجزائرية و انعكاسات لها إرتدادات على الأمن القومي مباشرة، خاصة مع تراجع الدور الدبلوماسي الجزائري في أبعاده السياسية والأمنية .
إذ يعود تراجع تأثير الدبلوماسية الجزائرية في أبعاده السياسية و الأمنية بالساحل قبل سنة 2019 إلى عديد العوامل تتمثل أبرزها في:

1/ الشخصية في صناعة القرار الخارجي :

إذ تبرز النزعة الفردية في صناعة القرار الخارجي الجزائري من خلال الصلاحيات الدستورية الواسعة المخولة للرئيس، و التي توفر البيئة للإدارة الفردية للقرار الخارجي دون إطار مؤسس يضمن ديمومة العمل على غرار مرض الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة"، حيث أن التراجع الذي عرفته الجزائر في جوارها مثلما ظهر ذلك في الإرباك من تطورات الأزمة الليبية، أين إقترن الموقف بمرض الرئيس ، أين كان الإنكفاء الجزائري يعود لمرضه بحكم إشرافه على إدارة السياسة الخارجية.

2/ التنافس الإقليمي:

مع إنخراط مختلف القوى الإقليمية و الدولية في أزمت الساحل و تزامم الأجنداث به مثلما إتضح ذلك في ليبيا التي أصبحت ساحة للتصارع بالوكالة، وفي مالي مؤخرا مع تموضع قوات الفاغنر المحسوبة على روسيا، وفي ظل التنافس الإقليمي مع المغرب كل ذلك أدى إلى تقليص هامش الحركة الدبلوماسية الجزائرية، وإخفاقها في فرض مقاربتها لصالح أطراف أخرى ، مثلما كانت رعاية الدبلوماسية المغربية لإتفاق الصخيرات و التي إستغلت الغياب الجزائري لتوسيع دائرة نفوذها في الملف الليبي على حساب الجزائر ، وعلى غرار الفشل الجزائري السابق في أن يكون "رمطان لعامرة" مبعوثا أمميا للأزمة الليبية كان نتيجة ضغوط اماراتية مصرية لعرقلة تكليفه ليكون "غسان سلامة" المبعوث الأممي المكلف بليبيا، وهذا ما يعد إنتكاسة للدبلوماسية الجزائرية في فرض تصور لها للحل بليبيا .

3/ غياب العوامل المرافقة للنشاط الدبلوماسي (الدبلوماسية الموازية)

بحكم الهشاشة الدولاتية الممميزة لجل دول الساحل و الإقتصاديات الضعيفة الشبه منعدمة و الأزمات الإنسانية العديدة، التي جعلتها خاضعة للإبتزاز وتوجيه قراراتها من طرف القوى المنخرطة بالساحل ، يبرز القصور الجزائري في طرح أي أولوية إقتصادية لذلك من أجل إحتواء الجوار إقتصاديا و تحييده عن التجاذبات و الصراعات بين مختلف القوى الفاعلة به، كما يبرز ذلك القصور في توظيف الدبلوماسية الدينية المعطلة للتأثير بالرغم من الموروث الديني و الروحي الذي تزخر به الجزائر إلا أن تفعيله في السياسة الخارجية الإفريقية الجزائرية يبقى محدودا، و خاصة في ظل التنافس الدبلوماسي الديني مع المغرب الذي يرفع اليرافع للوصاية وتبني مختلف الطرائق الصوفية بالساحل، إضافة إلى غياب غياب الأبعاد الثقافية للدبلوماسية الجزائرية وآليات تفعيلها خدمة للدبلوماسية الرسمية وتكاملا معها.

ثانيا: كيفية تفعيل الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الديني و الإقتصادي لتعزيز الأهداف الأمنية الجزائرية بالمنطقة.

البعد الأول: الدبلوماسية الدينية الجزائرية وذلك عبر الزوايا التيجانية حيث أنه بإمكان الجزائر تأهيل طلبة الساحل و الأطر المختلفة بالجامعات و المراكز الدينية المعتمدة في إطار المرجعيات المحلية لتحريك عجلة الدبلوماسية، وذلك بإعتبار أن التطرف السمة البارزة لكل الحركات النشطة بالساحل و الجهادية إيديولوجية تتقاسمها في تبنيها للعنف للمسلح، وفي تجنيدها لسكان منطقة الساحل فإنه ولمعالجة هذا التطرف الإرهابي بالمنطقة يمكن توظيف الخطاب الديني المعتدل من خلال تفعيل البعد الديني أمنيا في الدبلوماسية الجزائرية، وذلك من خلال الطرائق الصوفية التي تعتبر إمتداد لمثيلاتها بالساحل عبر التكوين الديني للطلبة الوافدين من الساحل إلى الجزائر وفقا لما ينسجم مع المقاربة الجزائرية.

البعد الثاني: يتمثل من خلال تكثيف ديناميكية التبادل الإقتصادي و التجاري و التأسيس لفضاء الإعتماد المتبادل مع دول الساحل الإفريقي، من خلال مشاريع ضخمة على غرار مشروع الطريق السيار الجزائر جنوب إفريقيا و الأنبوب العابر للساحل الذي يربط نيجيريا بأوروبا لنقل الغاز النيجيري، وعلى غرار مشروع الممر الحدودي مع موريتانيا، ووفقا إلى التعقد في بيئة الساحل و زيادة الإنخراط و التدخلات لابد من المضاعفة الفاعلية في ديناميكية الدبلوماسية الجزائرية بالساحل.

خلاصة الفصل :

نستنتج مما سبق أن التحولات في البيئة الإقليمية الأمنية وتنوعها وما لها من إنعكاسات سلبية على الأمن القومي الجزائري، دفعت بصانع القرار الجزائري لإعادة صياغة بعض المرتكزات للتكيف مع الواقع الأمني الجديد لتحقيق المصالح الوطنية، إضافة إلى التصدي لمختلف التهديدات الأمنية المنتشرة في هذا الفضاء الحيوي مع الرفض للتواجد و التدخل الأجنبي الذي ترى فيه إستعماراً مقنعاً.

إذ نجد أن الجزائر سارعت إلى تكيف استراتيجيتها الأمنية مع التحولات بالساحل كتحرك إستباقي، وذلك من خلال السماح للجيش الجزائري بالخروج خارج الحدود إذ إقتضت الضرورة، ذلك وفق خطط مسبقة وواضحة الأهداف، كي لا تغرق وسط المستنقعات من أجل إرساء الأمن بالبيئة الإقليمية، التي شهدت عديد التدخلات (نظراً لوضعها المأزوم) بمختلف أشكالها، هادفة إلى إستنزاف المنطقة بكل ما تزخر به من موارد طبيعية من خلال جعلها دائماً بؤرة للتوتر و الأزمات لإستثمارها في التدخل، غير أن هذه التدخلات تصادمت مصالحها من خلال التنافس عن المنطقة، و هو ما أدى في الحضور الروسي عبر الفاعنر و الإنسحاب الفرنسي الذي تعددت الرؤى حوله ما إذا هو إعادة تمركز و بسط النفوذ في مراكز أكثر حيوية أم خوفاً من إستنزاف ماتبقى لها من مقدراتها في المنطقة.

كل هذا يستدعي إعادة هيكلة السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل لتحقيق فعالية أكبر و ضمان مصلي أكثر، لتحقيق المصالح و الأهداف الإستراتيجية للجزائر يستدعي ذلك في جزء منه تفعيل الدبلوماسية الدينية الممتدة في الساحل، و ذلك لتعزيز الدور و الحضور الجزائريين و في أمنة أكثر للبعد الديني في توظيف الدبلوماسية الروحية باعتبار النشاط الإرهابي بالساحل يتقاطع إيديولوجياً في التطرف الجهادي.

الخاتمة

الخاتمة:

تتسم منطقة الساحل الإفريقي بأوضاع سياسية و إنسانية جد متردية، وذلك ما يناهز نصف قرن، رغم أن أرضها تحتوي ثروات عديدة بإمكانها أن تنعش أضخم الإقتصادات و تحقق أمنا غذائيا لا يطاله النضوب، غير أن الصراعات و النزاعات السياسية والإختلافات الإثنية الموروثة من الإستعمار ظلت دائما حاجزا أمام أي تقدم، وزيادة على ذلك الشمولية والقبلية و التخلف و غياب الديمقراطية التي تطبع النظم بالمنطقة و الإنقلابات العسكرية التي تحتل فيها دول المنطقة الصدارة في العالم ما يحبط أي جهد لبناء أركان دولة حديثة وعصرية ، كما تغطي الهشاشة و الفشل و العجز الوظيفي على جميع دول الساحل ، كما ينهار الأمن الذي يعد اللبنة الأولى لأي تنمية فلطالما شككت هذه الدول بيئة خصبة لمختلف الجماعات المسلحة و النشاط الإرهابي المسلح ، أين تختفي مظاهر الدولة و أمنها بشقيه الصلب و الناعم وزيادة على ذلك غياب الحد الأدنى لشروط الأمن الإنساني المقياس المحدد عالميا في مدى أمن المجتمعات.

إن المظاهر السابقة الطابعة للدولة بالساحل جعلتها تعاني تحت وطأة الفقر و الجوع و الكوارث الإنسانية، الأمر الذي حفز الدول الكبرى للتدخل لإستثمار موارد المنطقة بأغلفة متنوعة على غرار الشراكة و الإستثمار و مكافحة الإرهاب، إذ إعتبرت فرنسا أن منطقة الساحل هي مستعمراتها بالتالي فهي من تحظى بالأولوية للتواجد في المنطقة، على غرار الإهتمام الأمريكي الذي جاء متأخرا نظرا منه أن المنطقة منطقة نفوذ تقليدية لفرنسا، إلا أن ما تزخر به المنطقة غير من الرؤية الأمريكية للساحل لتولي إهتمامها بالمنطقة فيما بعد تحت سياسة أو مايسمى " بالحرب على الإرهاب" لكن الواقع يعكس ذلك من خلال تكريس الساحل لخدمة الأهداف الإستراتيجية ل واشنطن بالتالي فهذا التواجد لأغراض مصلحة بالدرجة الأولى، ليختلف التواجد الصيني عن التواجد الفرنسي و الأمريكي الذي ميزه الطابع أو اللغة الإقتصادية لتكون بذلك منطقة لما تتميز به من أهمية إستراتيجية بؤرة للتنافس بين هذه القوى كل بسياساته المختلفة.

قديمت المنطقة باحتوائها لمختلف المشاكل مصدر تهديد لدول الجوار و بالخصوص الجزائر بحكم التماس الحدودي و المباشر مع المنطقة ،وما ينعكس ذلك عنها سلبا وزيادة على ذلك إتساع رقعة الإرهاب و انتشار دائرته بحكم البيئة الخصبة وحالة الفراغ و ضعف تلك الدول وتفككها مع غياب تغطيتها لأقاليمها.

وبناء على هذا تقدم الجزائر مقاربتها الأمنية المتعددة الأبعاد لمعالجة مختلف التحديات بالمنطقة أين لجأت مؤخرا إلى إغلاق حدودها الغربية و الجنوبية ومضاعفة قواتها الأمنية مع محاربتها للهجرة و الحد من تدفق المهاجرين إليها ، أما على الصعيد الدبلوماسي فإنتهجت الجزائر سياسة تركز على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول وحل مشاكلها بالطرق السلمية مع المناهضة و الرفض الكلي لكل أشكال التدخل الأجنبي و الذي

تري فيه شكل من أشكال الإستعمار فيها، أما على صعيد التعاون الإقليمي و الدولي فبرزت المقاربة الجزائرية بالإستناد على تجفيف منابع الدعم و الإسناد للإرهاب وحصاره بدل مواجهته عسكريا أين كانت المبادرة بتشريع قانون دولي لتجريم دفع الفدية للإفراج عن الرهائن و المختطفين لأن من شأن ذلك أن يعزز الموارد المادية للنشاط الإرهابي .

ورغم السلامة و الصواب الذي تتسم به المقاربة الجزائرية و المكتسبة من خبرتها وتجربتها في التعاطي مع مختلف الظواهر الأمنية، غير أن ذلك لم يكن كافيا بكون هذه التحديات و المخاطر تتسم بالديناميكية و التعقيد و التشعب، إن الإرتدادات للوضع المنهار بالساحل (مالي، وليبيا) وصلت تداعياتها إلى العمق الجزائري، و التي ظهرت من خلال حادثة تيفنتورين 2013 أين كادت أن تؤثر على عصب الإقتصاد الوطني، لولا المعالجة السريعة للوضع آنذاك، غير أن هذا لا يجعل الجزائر في منأى عن مختلف التهديدات بالمنطقة مستقبلا في ظل شلل المساعي للمساعدة في حل الأزمات بدول الساحل و الصحراء و إخفاق مختلف القوى في تحقيق مقارباتها.

إن التدخلات الدولية بعناوين مكافحة الإرهاب بالمنطقة لا تزال واردة وذلك نتيجة لديمومة الصراع و خاصة في ليبيا الأمر الذي يشكل تهديدا للأمن القومي الجزائري، وعلما بأن الجزائر لا طالما كانت تعتبر المنطقة الشرقية جزء من أمنها و مجالها الحيوي، و رغم الأجنداث المختلفة و المتصارعة تطمح الجزائر لإستعادة الواجهة في المبادرة و المشهود لها تاريخيا بالنشاط و التأثير، وذلك من خلال جمع الفرقاء بالأزمات الساحلية إنطلاقا من الحوار و الحلول السلمية لمختلف المشكلات التي تقع لبلدان المنطقة، و أما بخصوص عدم التدخل في الشؤون الداخلية، فلا تبدو الجزائر مندفعة للانجراف الكلي في تغيير مبادئها أين يبرز هامش المناورة في الوسائل و الأدوات و الأداء و بالخصوص مع تراجع النزعة السيادية الكاملة للدول أي ما يصطلح عليه (بالمسؤولية الدولية للحماية و الوقاية) من مختلف الأخطار العابرة للحدود، وبناء على ذلك إن لم يكن التحرك الجزائري لمعالجة الأمور فإنها ستكون في موقع رد الفعل الأمر الذي يهدد المصالح الجزائرية أي أن التدخل يكون لتحقيق المصالح، ذلك أن المعالجة العسكرية للقوى الكبرى بالمنطقة فاقت الوضع تأزما، و هذا ما تجلى في حالة ليبيا و مالي، إلا أن معطيات البيئة الجيو أمنية وما فرضته من تحولات متسارعة و متشابكة فرضت على الجزائر ضرورة التحرك الإستباقي تكتيكيا و الذي بدى من خلال السماح للجيش الجزائري بالخروج خارج الحدود إذ إقتضت الضرورة ذلك، و الذي لا يعني التخلي عن الطابع الدفاعي، وهذا بناء على تطلعات مسبقة و واضحة المعالم، كي لا تغرق وسط المستنقعات أو تكون ضحية لغستراتيجية إحدى القوى الدولية، من أجل إرساء الأمن و السلام بالبيئة الإقليمية التي شهدت عديد التدخلات نظرا لوضعها المأزوم عبر مختلف الوسائل الصلبة و الناعمة هادفة الى استنزاف المنطقة من كل ما تزخر به من موارد طبيعية من خلال جعلها دائما بؤرة للتوتر و الأزمات التي تساعد أكثر فأكثر على تحقيق مصالحهم كون أن سلام و أمن المنطقة لا يخدم أجندة الدول المتدخلة بالمنطقة بل

يكون عائق أمامها، كون الساحة مستقرة، عوض الأزمات و النزاعات الإثنية و الحروب الأهلية التي تكون بمثابة محفز لها ، لإستغلال المنطقة لذلك سرعان ما تتجه هذه الأطراف في تغذية هذه النزاعات و التي اعتبرت تبريرا لسياساتها المقنعة من أجل التدخل في المنطقة ليس لغرض تنميتها بل لنهب ثرواتها وجعلها دوما تدور في نفس الحلقة وهي الانقلابات والنزاعات وغيرها و الإهتمام بالقضايا المحدودة.

إلا أن هذا التواجد الأجنبي لمختلف القوى الدولية تصادمت مصالحه، مما أبرز لنا تنافس شديد و واضح في المنطقة، إذ ساهم في تفكك هذه الدول الهشة من الداخل، كون أن طابعها القبلي ساعدة على توجه كل أقلية معينة الى قوى تستند عليها وتدعها ان اقتضت الضرورة ، وهذا ما كان سببا في في التخلي على قوى مقابل قوى أخرى أكثر قوة و أكثر إستحوادا و بسطا للنفوذ في المنطقة وهو ما ظهر في الحضور الروسي عبر (الفاغنر) في كل من ليبيا ومالي و الذي زاحم التواجد الفرنسي بالمنطقة، و كان له دور في التراجع الفرنسي بمالي الذي تعددت الرؤى حوله ما إذا كان إعادة تمركز و بسط النفوذ في مراكز أكثر حيوية أم خوفا من إستنزاف ماتبقى لها من مقدرات قوة في المنطقة.

إضافة إلى التغلغل الصهيوني بمختلف أدواته ، و الذي جعل من المغرب نقطة إرتكاز له من أجل التوغل في الساحل الإفريقي و غرب إفريقيا (الإيكواس) والتي تشكل له سوقا إقتصادية، لأن هدف الكيان هو السيطرة على كل المنطقة من المحيط إلى الخليج وإستغلالها إقتصاديا لصالحها و لصالح حلفائها، كما رأيناها فيما سبق، إلا أن كل هذا التموضع الأجنبي لا يعطي الضوء الأخضر للاستقرار و تحقيق الأمن و التنمية كما هو ظاهر في سياساتهم المعلنة بالساحل الإفريقي عامة و الجزائر خاصة وذلك لما لها من تماس حدودي مع هذه الدول الهشة و المنهارة وما ينجم عنها من تهديدات أو انفجار فهو بالضرورة يهدد الأمن القومي الجزائري، وهو ما تجسد في إنهيار ليبيا الذي أدى إلى إنتشار الأسلحة و وصولها إلى فلول الجماعات الإرهابية و التي زرعت الرعب وسط سكان دول المنطقة وما ينجم عن ذلك من أخطار.

وإنطلاقا من هذا تبنت الجزائر عديد المقاربات إتجاه منطقة الساحل مرافعة دوما بأفرقة الحلول و رفض التدخل الأجنبي، وإيجاد الحلول السلمية بدل الحلول العسكرية التي تزيد مفاقمة الوضع بالمنطقة، إذا كانت للجزائر عديد الأدوار في تسوية الأزمات سلميا كالنزاع الإيرييتيري الإثيوبي و غيره، في مراحل كانت السياسة الخارجية فاعلة ، إلا أنه ونظرا لشخصنة صنع القرار الخارجي في السياسة الخارجية الجزائرية كان دورها محدود وهذا ما تجسد في عهد الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بسبب مرضه، وهو ما سمح لأطراف اقليمية أخرى أن تستثمر التراجع أو الغياب الجزائري، في تعزز تموضعها بالمنطقة، على حساب الدور الجزائري، كل ذلك أدى إلى تقليص هامش الحركة الدبلوماسية الجزائرية، وإخفاها في فرض مقاربتها لصالح أطراف أخرى في أحيان أخرى ، مثلما كانت رعاية

الدبلوماسية المغربية لإتفاق الصخيرات و التي إستغلت الغياب الجزائري لتوسيع دائرة نفوذها في الملف الليبي على حساب الجزائر.

إضافة إلى أن القصور الجزائري يعود أيضا في طرح أي أولوية إقتصادية لذلك من أجل إحتواء الجوار إقتصاديا و تحييده عن التجادبات و الصراعات بين مختلف القوى الفاعلة به، كما يعود هذا القصور أيضا في توظيف الدبلوماسية الدينية المعطلة للتأثير بالرغم من الموروث الديني و الروحي الذي تزخر به الجزائر إلا أن تفعيله في السياسة الخارجية الإفريقية الجزائرية يبقى محدودا، و خاصة في ظل التنافس الدبلوماسي الديني مع المغرب الذي يرافع للوصاية وتبني مختلف الطرائق الصوفية بالساحل.

و لمجابهة كل هذا لابد على الجزائر من المضاعفة الفاعلة في ديناميكية الدبلوماسية الجزائرية بالساحل من أجل إعادة تعزيز مقاربتها الأمنية بالمنطقة ، وذلك خدمة للأهداف الإستراتيجية للجزائر، بما فيها الدبلوماسية الدينية التي تعد جزءا مهما وفعال لنجاعة السياسة الأمنية الجزائرية، خاصة أن التطرف يعد السمة البارزة لمختلف الحركات الناشطة بالساحل، لذلك يمكن تفعيل البعد الديني أمنيا في الدبلوماسية الجزائرية، وذلك من خلال الطرائق الصوفية التي تعتبر إمتداد لمائلتها بالساحل عبر التكوين الديني للطلبة الوافدين من الساحل الى الجزائر بما ينسجم مع المقاربة الجزائرية، إضافة إلى أن الدول في الساحل يغيب فيها الطابع المؤسساتي الذي إنصهرت قوانينه تحت غطاء الأقليات و المشايخ الموالية للزوايا الدينية ، وهذا ما يجب على الجزائر أن تستثمره، من أجل تحقيق مقاربة شاملة للرفع من فعالية أدائها الأمني ، بعيدا عن الحلول الجزئية ، و الخروج من دائرة التوصيات نحو التجسيد الفعلي ضمن قدراتها المتاحة.

الإستنتاجات:

ومن خلال المسار البحثي المتتبع لموضوع السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، توصلنا إلى عديد الإستنتاجات أهمها:

- إتساع دائرة التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل كحتمية لتفاقم الفشل الدولاتي، مما يضاعف حجم التحديات أمام الدبلوماسية الجزائرية أمنيا ما يستدعي مضاعفت جهودها.
- غياب التحرك الإستباقي في الدبلوماسية الجزائرية و البطئ في مواكبة التحولات للحفاظ على المصالح الجزائرية، مثلما يبرز الوضع المتفجر و المنفلت في مالي و تصادم القوى الدولية به (روسيا، فرنسا) ماله الأثر و الإرتداد المباشر على الأمن القومي الجزائري.
- التحول الإستراتيجي قصد التموضع و للتكيف مع الواقع الأمني الجديد الذي فرضته التحولات بالمنطقة وذلك للإسهام في هندسة الترتيبات بالمنطقة.
- تزايد حجم الإنخراط الدولي و الإقليمي بمنطقة الساحل، مما يعيق تنافسنا الحضور الجزائري و يقلص هامش الحركة الجزائرية مثل مابرز في الإتفاق الليبي بالصخيرات و الذي إستغل فيه المغرب الغياب الجزائري لتعزيز مكانته الإقليمية .
- عدم تفعيل الدبلوماسية الموازية الجزائرية لتحقيق ومرافقة أهداف الدبلوماسية الرسمية بفاعلية أكبر مثل ما يظهر القصور الجزائري في توظيف الدبلوماسية الدينية وتعزيز حضورها بعد الفراغ و الإنكفاء الذي عرفته في الفترة الزمنية الممتدة بين 2012-2019 بمنطقة الساحل وخاصة في ظل التنافس الإقليمي مع المغرب على الوصاية على الطرائق الصوفية بالمنطقة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

Les Rèfèrences

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1/ وثائق رسمية:

- 1.1 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لعام 1963.
- 2.1 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لعام 1976، المادة 99، الفصل السابع.
- 3.1 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لعام 1976، المادة 89 الفصل السابع.
- 4.1 رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 17-199 مؤرخ في 15 جوان 2017، يتضمن إعادة هيكلة مديرية الإعلام والأمن، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع38، الصادرة بتاريخ 2017/06/29.

2/ الكتب:

- 1.2 السيد سليم محمد ، تحليل السياسة الخارجية، بيروت: دار الجيل، ط2 ، 2001.
- 2.2 بلقزيز عبد الإله ، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة وكتاب الجيش و السياسة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. ط1. 2002.
- 3.2 بوعشة محمد،، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية_الإريتيرية، بيروت ، دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع، ط1 2004.
- 4.2 بن خرف الله الطاهر، "النخبة الحاكمة في الجزائر 1962_1982 بين التصور الإيديولوجي و الممارسة السياسية"، ج1، دار هومة، الجزائر.
- 4.2 دالع وهيبه، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2017)، دار الخلدونية، ط1.
- 5.2 زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، طرابلس: دار التالة، ط2، 1999 .
- 6.2 لخضاري منصور ، السياسة الأمنية الجزائرية، المحددات- الميادين- التحديات، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط 1، بيروت آذار/ مارس 2015.
- 7.2 ماغلين بيرون، اليزابيت مكونر، القطاع العسكري في محيط متغير، تر: فادي حمودي: التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي، لبنان مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1، 2004.
- 8.2 سيد كمال شريف، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، دار النهضة، القاهرة، 2000.
- 9.2 عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر، 2005.
- 10.2 عطية إدريس، التهديدات الإرهابية الجديدة في أفريقيا، دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي، ط1، عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، ، 2018.

3/ المقالات من والمجلات:

- 1.3 بلخيرات حسين، التحولات الجيوسياسية و العقيدة العسكرية للجيش الجزائري، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية العربية في العلوم الإنسانية و الإجتماعية، مجلد 10 عدد 3 سبتمبر 2018 السنة العاشرة، جامعة زيان عاشور الجلفة.
- 2.3 بوسكين سليم، العقيدة الأمنية الجزائرية و إشكالية التكيف مع التهديدات الجديدة، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، المجلد 10، العدد02، سبتمبر 2019.
- 3.3 بوريب خديجة ، الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والرهانات، المجلة العربية للعلوم السياسية.
- 4.3 بن العربي هاجر، توظيف الدبلوماسية الروحية و الدينية في السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه دول إفريقيا، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد 03 العدد06 نوفمبر 2020.
- 5.3 دالع وهيبة ، السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 23.
- 6.3 مصطفى دالة أمينة، العمق الإستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي و ليبيا، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 24-51، شتاء ربيع.2014.
- 7.3 زغوني راجح، أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة "الربيع العربي، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع.23 نوفمبر 2016.
- 8.3 حاجة عبد العالي ، أمل بعيش تمام، " المركز القانوني لرئيس الجمهورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد14، أكتوبر2016.
- 9.3 دغبار رضا، الأجهزة المتداخلة في ادارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جوان 2016، الجزائر.
- 10.3 ناصر بوعلام، دور الجزائر الإقليمي بين المعيارية و مقتضيات البيئة الجيو_أمنية في منطقة الساحل، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد4، مارس، 2018، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3.
- 11.3 زقاغ عادل ، منصور سفيان، أمن منطقة الساحل الإفريقي: بين المنظور الأمني الفرنسي و الإستراتيجية الأمنية الجزائرية، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، العدد6 ، جانفي 2014.
- 12.3 زيان صالح ، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة فكر، العدد الخامس.
- 13.3 عبد الشافي عصام، معضلة مزمنة: تعقيدات غياب الأمن في الساحل والصحراء، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 195، يناير2014.
- 14.3 "الشركات العالمية لعبة الصراع والموارد في افريقيا"، السياسة الدولية، عدد 169 (جويلية 2007) ،

15.3 عربي بومدين، فوزية قاسي، المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية، (المستقبل العربي).

16.3 حميداني سليم ، د. سميرة شرايطية، توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية: العلاقات الجزائرية الإفريقية: 1999-2019 نموذجاً، مجلة الراصد العلمي، المجلد:0، عدد02، سبتمبر 2020.

4/ الرسائل الجامعية:

1.4 العايب سليم، الدبلوماسية في اطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل درجة الماجستير، (جامعة باتنة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2010-2011).

2.4 بن الحاج جلول نورة، المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة لنيل شهادة الماستر (جامعة مستغانم كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية).

3.4 تين حسينة، الدبلوماسية الإفريقية مبادرة النيباد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر علوم سياسية دبلوماسية وتعاون دولي (مستغانم كلية الحقوق، و العلوم السياسية 2012-2013).

4.4 جدو فؤاد ، دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الأفريقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية تخصص: سياسة مقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة 2017/2018.

5.4 جمعة عمر عامر المودي، المبادرات و الإستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية اتجاه افريقيا غير العربية، مذكرة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، 2011).

6.4 حموم فريدة، الأمن الانساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، كلية الاعلام والعلوم السياسية بجامعة الجزائر، 2003 2004.

7.4 عباس عبد الهادي عبد الناصر، الأمن الشامل و انعكاساته على التخطيط الإستراتيجي للأمن الوطني الفلسطيني ، مذكرة لنيل درجة الماجستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا 2008.

8.4 عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004، مذكرة تخرج ماستر ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 2005.

9.4 قط سمير، البعد الإفريقي وسياسة الأمن و الدفاع الوطني الجزائري، أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية و إستراتيجية، (جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017).

10.4 ضميري عزيزة، الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر، مذكرة تخرج ماجستير. قسم العلوم السياسية، التنظيمات السياسية و الإدارية، جامعة باتنة 2008.

5/التقارير:

1.5 تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الحالة في منطقة الساحل، مجلس الأمن، 14 جوان 2013.

2.5 تاج مهدي، "المستقبل الجيو-سياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي" (د ب ن: تقرير صادر عن 3.5 مركز الجزيرة للدراسات، 2001).
4.5 تقرير التنمية البشرية 2015.

6/وثائق الكترونية:

1.6 عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لتلفزيون الإمارات، أبو ظبي، الخميس 2000/02/17.

2.6 مرسوم رئاسي رقم 02.403 مؤرخ في 2002/10/26 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية الجزائرية، ع 79، 2002/12/01، على موقع وزارة الخارجية الجزائرية. www.mae.gov.dz

3.6 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، مادة 77. على موقع الجريدة الرسمية:

<http://www.joradp.dz>

7/ المقالات من الجرائد:

1.7 (الحركات المسلحة التارقية تهدد المنطقة بالإنفجار). جريدة الخبر الجزائرية ، العدد 5621، يوم الأربعاء 29 أبريل 2009.

8/مواقع الكترونية:

1.8 أحمد عظيمي، وكالة الأنباء الجزائرية، تطبيع المغرب مع اسرائيل يخفي نوايا لتفتيت الدول الكبيرة في المنطقة، الأحد 20 ديسمبر 2020. في :

تاريخ <https://www.aps.dz/ar/monde/98317-2020-12-20-12-15-58>

الإطلاع على الموقع 2022/04/27.

2.8 أميرة محمد عبد الحليم، التدخل الدولي في مالي الأسباب والفرص، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2013/01/23 في <http://acpss.ahram.org.eg/News/5330.aspx>. تاريخ الإطلاع على الموقع (2022/03/16).

3.8 إسماعيل حمودي، الإنسحاب الفرنسي من مالي: تحولات ميزان القوى أم حسابات جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، 7 مارس/آذار 2022.

تاريخ الإطلاع على الموقع <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5313> 2022/04/08

4.8 تداعيات التقارب المغربي الإسرائيلي على أمن الجزائر و المنطقة، 25 نوفمبر 2021 في:

تاريخ الإطلاع على الموقع <https://arabic.sputniknews.com/amp/20211125/> في 2022 /04 /27

- 15.8 د.ذ.ك، المغرب وموريتانيا: من أطروحة الحق التاريخي الى الاعتراف بالاستقلال، 28 ديسمبر 2016، في الموقع:
<http://elghavila.info/?p=22872> تاريخ الاطلاع على الموقع في 2022/04/07.
<https://www.globalirepower.com> احصائيات 2017.
- 16.8 لحياني عثمان ، تغيير عقيدة الجيش الجزائري: ضوء أخضر لعمليات خارجية، العربي الجديد، 09 ماي 2020. في :
<https://www.alaraby.co.uk/> تاريخ الاطلاع على الموقع في 2022/04/08.
- 17.8 خط دفاع متقدم: أهداف تدخل موسكو في ليبيا، مركز الجزيرة للدراسات 31 ماي 2020، ص ص3،2. في:
<https://studies.aljazeera.net/article/4586> تاريخ الاطلاع على الموقع
2022/04/12.
- 18.8 ميموني عباس ، الأناضول، تغلغل روسي محتمل في الساحل الأفريقي: أي موقف للجزائر.
<https://www.aa.com.tr/ar/2445849> تاريخ الاطلاع على الموقع
2022/04/08.
- 19.8 حمدي عبد الرحمان، ملئ الفراغ : هل يوفر البديل الروسي الإستقرار في مالي،المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، 27 جانفي 2022. في الموقع:
<https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/7041/%D9%85%D9%84%D8%A1-8%D8%BA%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%84%D8%BA%D9%84-4%D8%BA%D9%84-2022/04/26> تاريخ زيارة الموقع 2022/04/26.
- 20.8 التغلغل الروسي يطوق النفوذ الجزائري في افريقيا، 14 ديسمبر 2021، في الموقع:
<https://alarab.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%84%D8%BA%D9%84-4%D8%BA%D9%84-2022/04/26> زيارة الموقع 2022/04/26.
- 21.8 الجزائر ترصد تبعات الغنصحاب الفرنسي من مالي، تقارير دولية.
<https://www.alaraby.co.uk/politics/> تاريخ زيارة الموقع في 2022/04/08.
- 22.8 زكاوي نبيل ، ملامح العلاقات المغربية الإسرائيلية في سياق التطبيع: أصدقاء أم حلفاء؟،مركز الجزيرة للدراسات، 9 مارس 2022.
<https://studies.aljazeera.net/ar/article/5317> تاريخ الإطلاع على الموقع
2022/04/08.
- 23.8 د.عابد الزريعي، أهداف التطبيع و بوابات الاختراق في المغرب العربي، العدد 25 ، مجلة الهدف الإلكترونية، الثلاثاء 18 ماي 2021 / 09:18 ص.في:
<https://hadfnews.ps/post/82808/> تاريخ الإطلاع على الموقع 2022 /04/27.
- 24.8 لحياني عثمان ، ل "وطن": هناك تحالف بين المغرب و الموساد_ و الجزائر قد تنفذ عمليات "لقرص أذن" الرباط، بواسطة وفاء غواري-11نوفمبر 2021. في:
<https://www.watanserb.com/2021/11/11/> تاريخ الإطلاع على الموقع 2022 /04/27.

25.8 كاظم ناصر ، اتفاقية الدفاع المشترك المغربي الإسرائيلي ومخاطرها على المنطقة، رأي اليوم 26 أفريل 2022. في:

<https://www.raialyoom.com/> تاريخ الإطلاع على الموقع 27 /04 /2022.

9/ محاضرات عامة من الملتقيات و الندوات:

1.9 لخضاري منصور ، "الساحل الإفريقي وبناء الأمن الوطني في الجزائر" ورقة بحث في الملتقى الدولي حول الساحل الافريقي و التهديدات الأمنية ، جامعة لمسيطة ، 04-05 ديسمبر 2010.

2.9 عطية ادريس، التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية: المحددات والحوافز، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: الدور الإقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد، " المنعقد يومي: 28 و 29 أفريل 2014، جامعة تبسة.

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية:

- 1/ Bertand Barrè,"Atlas ;Quels Cgoix Pour Quel Dèveloppement ?"Etudions Auderment (2007).
- 2/ Berkook Mhand, "Il Faut Revoir Notre Concept De Sècuritè Nationale",(el watan, 48,2010) .
- 3/ Dario Battistella : thèories des relation internationales, 2-ème èdition ; paris : science po Edition, 2006.
- 4/ Hamel Tewfik, " L'Agèrie Face au dilememe de la sècuritè règionale au Sahel/ Maghreb : Noeud gordien et Dilemme cornèlein " , in : Magazine of political studies et International Relations, n 1 Janvier 2015.
- 5 /Salima Tlemçani, "Au Sahel, narcotrafiquants et terroristes se partagent le terrain ",El Watan , 01November 2010 .
- Regions Sahariennes (OCRS)",4 (1957) .
- 6/ Sandrin Rospabè,"Les Determinants Economique De L'instabilitè Sovio-politique : Le Conflit Du Nord Mali", Centre De Development De L'OCDDO(1997).
- 7/ United Nations Development Programme, Human Development Report 1994, New York, Oxford University Press, 1994.
- 8/ Yvan Jonchay,"L'infrastructure De Depat DU Sahara Et De L'organisation Commune Des Des Regions Sahariennes (OCRS)",4 (1957).
- 9/ William B. Quandt, Les vrais dèfis de Bouteflika, articiel publiè dècembre 2009.Traduit et Mis à jour juin 2018 par Tarek Moussa. Consultè sur le lien : <https://algerai-watch.org/?p=60951> .

الفه رس

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	إهداء
	شكر وعرافان
	ملخص البحث
11-1	مقدمة
47-12	الفصل الأول: دراسة جيواستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي.....
23-14	المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي.....
17-14	المطلب الأول: الإمتداد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي.....
19-17	المطلب الثاني: الثروات الطبيعية بالساحل الإفريقي.....
23-19	المطلب الثالث: التواجد الأجنبي بالساحل الإفريقي.....
37-24	المبحث الثاني: العوامل المسؤولة عن التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.....
27-24	المطلب الأول: التحول في طبيعة التهديدات الأمنية.....
31-27	المطلب الثاني: أزمة بناء الدولة في الساحل الإفريقي.....
34-32	المطلب الثالث: إشكاليتي التخلف و غياب التنمية.....
37-34	المطلب الرابع: الأمن الصحي و البيئي.....
46-38	المبحث الثالث: طبيعة التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي.....
39-38	المطلب الأول: التهديد الإرهابي.....
44-40	المطلب الثاني: تهديد الجريمة المنظمة.....
46-45	المطلب الثالث: تهديد الهجرة غير الشرعية.....
82-49	الفصل الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي في بعدها الأمني.....
63-48	المبحث الأول: السياسة الخارجية الجزائرية.....
53-48	المطلب الأول: مبادئ و خصائص السياسة الخارجية الجزائرية.....
59-54	المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.....
63-59	المطلب الثالث: مؤسسات صنع القرار الخارجي في السياسة الخارجية الجزائرية.....
74-64	المبحث الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية.....
65-64	المطلب الأول: طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية.....
66-65	المطلب الثاني: محددات العقيدة الأمنية الجزائرية.....
71-67	المطلب الثالث: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.....
74-72	المطلب الرابع: التعاطي الأمني الجزائري مع الوضع الإقليمي (ليبيا، مالي).
81-75	المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي.....

76-75	المطلب الأول: تعزيز القدرات الأمنية الجزائرية.....
78-76	المطلب الثاني: التنسيق الأمني الإقليمي و التعاون الدولي.....
81-79	المطلب الثالث: المقاربة التنموية الجزائرية بالساحل الإفريقي: مدخل أمني إقتصادي.....
124-84	الفصل الثالث: واقع السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الراهنة.....
93-85	المبحث الأول: السياسة الأمنية الجزائرية بين الأولويات و مقتضيات الفضاء الجيو أمني للساحل.....
86-85	المطلب الأول: التدخلات الأجنبية الصلبة في العمق الإستراتيجي للجزائر....
89-87	المطلب الثاني: دوافع التطور في التفكير الإستراتيجي الجزائري.....
93-90	المطلب الثالث: التكيف في العقيدة العسكرية للجيش الجزائري و الهدف منه.
114-94	المبحث الثاني: التحولات في البيئة الإقليمية بالساحل و تداعياتها على الأمن القومي الجزائري.....
101-94	المطلب الأول: التدخل الروسي في ليبيا و مالي و تداعياته على الأمن القومي الجزائري.....
107-102	المطلب الثاني: الإنسحاب الفرنسي من مالي و انعكاساته على الأمن القومي الجزائري.....
114-107	المطلب الثالث: التغلغل الصهيوني بالساحل الإفريقي و تداعياته على الأمن القومي الجزائري.....
123-115	المبحث الثالث: الدبلوماسية كآلية لتفعيل السياسة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي.....
118-115	المطلب الأول: الدبلوماسية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي.....
121-118	المطلب الثاني: دور الدبلوماسية الدينية في تعزيز المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.....
123-122	المطلب الثالث: الدبلوماسية الجزائرية بين التعطيل و التفعيل.....
130-126	الخاتمة.....
139-132	قائمة المراجع.....
142-141	الفهرس.....